الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955– سكيكدة–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

الميدان: علوم اقتصادية، تسيير وعلوم تجارية

الفرع: علوم التسيير

تخصص : مالية المؤسسة

عنـــــوان المذكـــــرة

محددات الأداء المالي للمؤسسات البنكية

دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية – BADR – (2004–2011)

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي

من إعداد الطالب (ة):

صويلح هدى

تحت إشراف الأستاذ (ة):

د– زغيب مليكة

أعضاء لجنة المناقشة

اسم ولقب الخبير	الصفة	الرتبة	الجامعة الأصلية
أ. بوفامة عمر	رئيسا	أستاذ مساعد	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
د. زغيب مليكة	مشرفا	أستاذة التعليم العالي	جامعة قسنطينة 2
أ. جقريف علي	ممتحنا	أستاذ مساعد	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

السنة الجامعية 2013 / 2014

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

إهداء

اهدي ثمرة جهدي المتواضع

إلى من رفعتني بدعواتها ودعمها في كل خطوة من خطوات الحياة

إلى من حملتني وهنا على وهن، إلى من غمرتني بحبها وحنانها

إلى من أنارت دربي بصلواتها، إلى من ربتني على حب العلم

إلى من كانت رمز للعطاء، إلى أغلى ما في هذا الوجود إلى أمي الغالية

أطال الله في عمرها

إلى من علمني معنى الكفاح، إلى من زرع في نفسي قوة الإرادة

إلى من تعب من أجلي، إلى رمز التضحية ومثال للصمود

إلى أبي العزيز رحمه الله

إلى جميع طلبة سنة ثانية ماستر مالية المؤسسة

إلى رفاق الدرب خاصة بالذكر: أمينة، حنان، وفاء، فردوس، سمية

إلى كل الزميلات والزملاء

إلى من حملنا في رحم واحد وقاسموني أحلى الذكريات اخوتي وأخواتي

إلى كل إنسان بعيد عن نظري وقريب من قلبي

إلى كل من ساعدني في انجاز هذا البحث

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

تشكر

اللهم أعود بك من قلب لايخشع وعين لاتدمع وعلم لا ينفع ودعاء لا يستجاب له أحمد وأشكر المولى عز وجل على كل العزيمة والصبر الذي منحني إياهما طيلة هذا المشوار ليتكلل جهدي بهذا العمل؛

أتقدم بخالص الشكر إلى الأستاذة المشرفة "زغيب مليكة" التي لم تدخر جهدا لمساعدتي في انجاز هذا العمل وعلى المجهود الذي بدلته معي من خلال متابعتها للعمل، وكذا كل أساتذة جامعة 20 أوت وأخص بالذكر الأستاذ" بن علي عبد الغاني" والأستاذ "بوجعادة الياس"؛

كما أتقدم بالشكر الخالص لكل عمال بنك الفلاحة والتنمية الريفية على كل مساعداتهم وتوجيهاتهم؛

وأختم شكري إلى كل من ساعدني في انجاز هذه المذكرة من بعيد أو من قريب ولو بكلمة طيبة.

لكم جميعا كل شكري

هدى صرياح

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

فهرس المحتويات

تشكر.....I
إهداء.....II
فهرس المحتويات.....VI
قائمة الأشكال.....VIII
قائمة الجداول.....IX
مقدمة.....1

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للبنوك

تمهيد.....10
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول البنوك.....11
المطلب الأول: ماهية البنوك.....11
المطلب الثاني: أهمية ومبادئ عمل البنوك.....14
المطلب الثالث: أنواع البنوك.....16
المبحث الثاني:أهداف البنوك التجارية، وظائفها والمخاطر التي تتعرض لها.....22
المطلب الأول: أهداف البنوك التجارية والتعارض فيما بينها.....22
المطلب الثاني: وظائف البنوك التجارية.....25
المطلب الثالث: مخاطر البنوك التجارية والرقابة عليها.....28
المبحث الثالث: الميزانية وقائمة الدخل للبنك التجاري.....35
المطلب الأول: ميزانية البنك التجاري.....35
المطلب الثاني: قائمة الدخل للبنك التجاري.....41

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

خلاصة 45

الفصل الثاني: الأداء المالي للبنوك والعوامل المحددة له

تمهيد.....47
المبحث الأول: مفهوم الأداء المالي والعوامل المؤثرة عليه 48
المطلب الأول: مفاهيم عامة حول الأداء.....48
المطلب الثاني: الأداء المالي بين الفاعلية والفعالية.....54
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على الأداء المالي.....58
المبحث الثاني: أهمية تقييم الأداء المالي وخطواته 64
المطلب الأول: ماهية تقييم الأداء المالي.....64
المطلب الثاني: أهمية تقييم الأداء المالي ومعاييره.....66
المطلب الثالث: خطوات عملية تقييم الأداء المالي ومتطلبات نجاحه.....69
المبحث الثالث: الأدوات المستخدمة في الحكم على الأداء المالي 74
المطلب الأول: التحليل المقارن للقوائم المالية.....74
المطلب الثاني: النسب المالية.....76
خلاصة 84

الفصل الثالث: محددات الأداء المالي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

تمهيد.....86
المبحث الأول: لمحة حول الوكالة البنكية محل الدراسة 87
المطلب الأول: نشأة وتطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية.....87
المطلب الثاني: وظائف وأهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.....91
المطلب الثالث: التعريف بالوكالة محل الدراسة وهيكلها التنظيمي.....92

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المبحث الثاني: تحليل البيانات المالية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.....98

المطلب الأول: مصادر الأموال للبنك واستخداماتها.....98

المطلب الثاني: تطور مؤشرات الأداء المالي للبنك.....100

المطلب الثالث: الأهمية النسبية لمصادر أموال البنك واستخداماتها.....102

المبحث الثالث: تحليل البيانات لمتغيرات الدراسة واختبار الفرضيات.....110

المطلب الأول: الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة.....111

المطلب الثاني: معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة التابعة والمستقلة.....114

المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة.....116

خلاصة.....129

خاتمة.....131

قائمة المراجع

الملاحق

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	الأداء الذاتي والأداء الخارجي	51
02	الأداء المالي بين الفاعلية والفعالية	56
03	خطوات عملية تقييم الأداء المالي	71
04	الهيكل التنظيمي لوكالة الاستغلال بسكيكدة (744)	94
05	يوضح تطور مصادر أموال البنك واستخداماتها خلال الفترة 2004-2011.	99
06	يوضح تطور العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول للفترة 2004-2011.	101

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	الميزانية العمومية للبنك التجاري	36
02	نموذج لقائمة الدخل للبنك التجاري	42
03	نسب الربحية للبنك التجاري	77
04	نسب السيولة للبنك التجاري	79
05	نسب ملاءة رأس المال للبنك التجاري	81
06	نسب توظيف الأموال للبنك التجاري	82
07	تطور مصادر أموال البنك واستخدماتها للفترة (2004-2011).	98
08	تطور العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول للفترة 2004-2011.	100
09	يوضح الأهمية النسبية لمصادر أموال البنك للفترة (2004-2009).	102
10	الأهمية النسبية لمصادر أموال البنك للفترة (2010-2011).	103
11	يوضح نسب اعتماد البنك على استخدامات الأموال للفترة (2004 -2009).	106
12	يوضح نسب اعتماد البنك على استخدامات الأموال للفترة (2010-2011).	107
13	المؤشرات الإحصائية الوصفية لمتغيرات الدراسة.	112
14	نتائج مصفوفة ارتباط "بيرسون" بين المتغيرات المستقلة للدراسة والمتغيرات التابعة	114

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

مقدمة:

تشكل البنوك لبنة أساسية مهمة في بناء الاقتصاد والأعمال في أي دولة، إذ أن القطاع المصرفي له دور كبير لا يمكن تجاهله في عملية التطور الاقتصادي، ذلك أنه يعتبر الأداة التي من خلالها تطبق الدولة نظامها النقدي وسياستها المالية، ويعطي القطاع المصرفي مؤشرا رئيسا على حيوية الوضع الاقتصادي في تلك الدولة من خلال ما تقدمه من خدمات مصرفية متعددة ومتنوعة تساعد كثيرا في تنشيط العمليات الاقتصادية والمالية والتجارية.

وقد شهد هذا القطاع الحيوي في السنوات الأخيرة وخاصة بعد دخوله الألفية الثالثة والتي تعرف بألفية العولمة، تحديات كثيرة فرضتها التطورات التكنولوجية والمعلوماتية وارتباط الأسواق المالية مع بعضها البعض إلى جانب ما فرضه النظام الدولي الجديد من مستجدات ومتغيرات أدت إلى ظهور منافسة عالمية حادة، خاصة بعد إزالة الحواجز أمام المنظمات والوقوف وجها لوجه أمام السلع والخدمات الجديدة ذات نوعية عالية الجودة.

وكنتيجة لهذه التغيرات التي مست مختلف جوانب البنك بما فيها الجانب المالي منه فقد أصبحت كفاءة أداء القطاع المصرفي الهدف الرئيسي لبرامج الإصلاحات المالية في كل بلد، وبرزت الأهمية القصوى لتطوير هذا القطاع مهنيا وإداريا وتنظيميا وماليا حتى يواكب تطلعات العصر ويتمكن من مواجهة المنافسة المحلية والإقليمية والعالمية.

وعلى اعتبار أن القطاع المصرفي يعتبر الركيزة الأساسية لأي اقتصاد، باعتباره قطاعا خدميا بالدرجة الأولى، وأن السلعة المنتجة فيه هي النقود، فإنه يتوجب على كل دولة تحديث قطاعها البنكي وتطويره ولتحقيق ذلك فإنه يتعين عليها الاهتمام بتحسين أدائها المالي على اعتبار أنه السبيل الوحيد الذي يكفل لها البقاء والاستمرار، خاصة في ظل المسؤوليات المفروضة عليها تجاه مختلف الأطراف المتعاملة معها إذ يتوجب على البنوك قياس أدائها المالي لتتمكن من إيجاد الثغرات ومعالجتها، وكذا قياس كفايتها الإنتاجية والإدارية وفرض الرقابة على النتائج التي حققتها من أجل تعزيزها، وهدا حتى تتمكن من بلوغ أهدافها والحفاظ على مركزها المالي وبالتالي تحقيق أداء مالي جيد يضمن لها البقاء في سوق المنافسة.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الإشكالية:

في ظل انفتاح السوق والعولمة، أضحت البنوك تمارس نشاطها من خلال سوق يتسم بالمنافسة الشديدة سواء من طرف المؤسسات المالية أو غير المالية، مما جعل هده المؤسسات تتسابق لتقديم أفضل الخدمات والمنتجات البنكية للعملاء بأسهل السبل وأسرعها قصد تعزيز قدرتها التنافسية ومسايرة موجة التطورات العالمية السريعة، فوجدت البنوك الوطنية نفسها في وضع يحتم عليها مواكبة هذه التطورات لتعزيز مركزها المالي وذلك لا يكون إلا إذا أولت عناية أكبر بتحسين أدائها المالي بما يضمن لها مكانة متميزة في السوق، وفي هذا الإطار نطرح التساؤل الرئيسي التالي:

- **ما هي العوامل المحددة للأداء المالي في البنوك ؟.**

إنطلاقا من التساؤل الرئيسي نطرح مجموعة الأسئلة الفرعية كما يلي:

-هل توجد علاقة بين السيولة النقدية والأداء المالي؟

- هل توجد علاقة بين معدل كفاية رأس المال والأداء المالي؟

- هل توجد علاقة بين معدل توظيف الأموال والأداء المالي؟

- هل توجد علاقة بين خطر الائتمان والأداء المالي؟

- هل توجد علاقة بين الكفاءة التشغيلية والأداء المالي؟

- هل توجد علاقة بين مستوى حجم البنك والأداء المالي؟

فرضيات الدراسة:

بغية الإجابة على الأسئلة السابقة قمنا بصياغة الفرضيات الآتية:

- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين السيولة النقدية والأداء المالي للبنك.

- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاية رأس المال والأداء المالي للبنك.

- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل توظيف الأموال والأداء المالي للبنك.

- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين خطر الائتمان والأداء المالي للبنك.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الكفاءة التشغيلية والأداء المالي للبنك.

- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى حجم البنك وأدائها المالي.

أهداف الدراسة:

تتلخص أهداف الدراسة في النقاط التالية:

- التعرف على العوامل المؤثرة على أداء البنك محل الدراسة.

- إلقاء الضوء على أوضاع البنك محل الدراسة.

- الخروج بتوصيات من شأنها المحافظة على أداء البنك محل الدراسة وتحسين ربحيته، ومحاولة معالجة الأسباب التي تؤدي إلى تحقيق خسائر أو تخفيض من مستوى أدائه.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة لارتكازها على جانب مهم في مجال النشاطات المصرفية ألا وهو الأداء المالي إذ يعتبر هذا الأخير أداة للحكم على كفاءة البنوك وعلى مستوى أنشطتها، ومدى تحقيقه للأهداف بفعالية.

كما وتزداد أهمية هذا الموضوع في تسليطه الضوء على أحد المواضيع الهامة والمتعلقة بالعوامل المؤثرة على الأداء المالي للبنوك بهدف تعزيز هذا الأداء، مما يحقق مصدر اطمئنان للمستثمرين، وموضع ثقة للجهات الرسمية، وتعزيزا للبيئة الاستثمارية.

مصادر البيانات:

اعتمدنا في هذه الدراسة لجمع البيانات اللازمة على مصادر البيانات المتمثلة بشكل أساسي في القوائم المالية للبنك التجاري محل الدراسة، ومتمثلة في كل من الميزانية وجدول حسابات النتائج للبنك، بالإضافة إلى الاستفادة من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

منهج الدراسة:

يستدعي موضوع البحث الاعتماد على منهج واضح ومحدد يخدم الغرض المراد الوصول إليه، ونظرا لانقسام الدراسة إلى قسمين، قسم نظري وآخر تطبيقي، سيتم الاعتماد في القسم الأول على المنهج الوصفي من خلال عرض المفاهيم والمعلومات الخاصة بمجال موضوع البحث، أما الجانب التطبيقي ونظرا لكون الدراسة تبحث في طبيعة العلاقة بين متغيرات التابعة والمستقلة، فسوف نعتمد على منهج التحليلي الكمي لتحديد قوة العلاقة بين متغيرات الدراسة، وذلك من خلال استخدام برنامج التحليل الإحصائي (spss) لإجراء الاختبارات الإحصائية التحليلية الآتية:

- تحليل التباين وذلك لاختبار وجود دلالة إحصائية لكل متغير من متغيرات الدراسة المستقلة.
- تحليل الانحدار البسيط لتحديد أثر المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة للدراسة.
- معامل الارتباط لبيرسون للتعرف على اتجاه العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة.
- معامل التحديد R^2.
- أساليب الإحصاء الوصفي الأخرى مثل المتوسط الحسابي، الوسيط، الانحراف المعياري، التشتت ومعامل الاختلاف.

حدود الدراسة:

بغرض الإجابة على الأسئلة المطروحة في الإشكالية المقترحة وبغية تحقيق أهداف الدراسة، قمنا بوضع حدود وأبعاد للدراسة، والمتمثلة أساسا في اختيارنا لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، وقد شملت الدراسة الفترة الممتدة مابين 2004-2011.

أسباب اختيار الموضوع:

- جاء اختيارنا بحكم التخصص الذي ندرس فيه (مالية المؤسسة)؛
- الرغبة في إثراء المعرفة الشخصية حول أحد أهم المواضيع التي اكتسب أهمية كبرى خلال السنوات الأخيرة.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

صعوبات الدراسة:

- قلة المراجع التي تتناول محددات الأداء المالي؛

- الصعوبة الكبيرة التي واجهناها في الحصول على المعلومات من طرف البنك محل الدراسة نظرا لتحفظهم في منحنها، وعدم اكتراثهم بأهمية البحث العلمي؛

- ضيق الوقت نظرا لقصر فترة الدراسة.

هيكل الدراسة:

بغية الإجابة على التساؤلات السابقة سيتم تقسيم البحث إلى جانبين: جانب نظري وأخر تطبيقي فيما يخص الجانب الأول فيحتوي على فصلين كالتالي:

الفصل الأول: سيتم في هذا الفصل تناول مبحثين رئيسيين، حيث نتناول في المبحث الأول مفاهيم حول البنوك، مفهومها، أهميتها، وأنواعها، ومبادئ عملها، وفي المبحث الثاني سيتم التطرق إلى البنوك التجارية من خلال إبراز أهدافها وأهم وظائفها، وكدا المخاطر التي تتعرض لها إضافة إلى رقابة البنك المركزي وأخيرا يتم عرض كل من ميزانية وقائمة الدخل للبنك.

الفصل الثاني: سيتم التطرق إلى الأداء المالي ومحدداته من خلال تقسيمه إلى ثلاث مباحث، حيث خصص المبحث الأول لعرض مفاهيم عامة حول الأداء المالي، بدا بمفهوم الأداء المالي، العوامل المؤثرة فيه، وفي المبحث الثاني يتم التطرق فيه إلى تقيم الأداء المالي وأهميته، وخطوات ومتطلبات نجاحه وأخيرا تم التطرق إلى التحليل المالي من خلال عرض مختلف أساليبه .

ويتضمن الجانب التطبيقي فصلا واحد يتمثل في الدراسة الميدانية لمعرفة العوامل المؤثرة على الأداء المالي ببنك الفلاحة و التنمية الريفية (BADR744)، من خلال ثلاث مباحث، حيث نستعرض في المبحث الأول لمحة حول الوكالة البنكية محل الدراسة، أما المبحث الثاني فيتم فيه قياس الأداء المالي وتحديد مصادر الأموال والاستخدامات بالبنك والأهمية النسبية لها، وفي الأخير تم تحديد مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة والتابعة باستخدام ارتباط بيرسون، واختبار فرضيات باستخدام الانحدار الخطي البسيط.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

وسيتم اختتام الدراسة بخاتمة تتضمن أهم النتائج المتوصل إليها، إضافة إلى مجموعة من التوصيات والاقتراحات التي بإمكانها أن تفيد المؤسسة محل الدراسة.

الدراسات السابقة:

بالإضافة إلى الدراسات الموثقة في الكتب والمجالات العلمية والدوريات، تم الاطلاع على العديد من الدراسات الجامعية التي تناولت نفس الموضوع أو جانبا من جوانبه ومن بينها:

1- دراسة ألين بيرغر:[1]

هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين نسبة رأس المال إلى الموجودات وبين معدل العائد على حقوق الملكية لدى البنوك التجارية الأمريكية للفترة (1983- 1989). وقد توصلت إلى وجود علاقة طردية بين نسبة رأس المال إلى الموجودات وبين معدل العائد على حقوق الملكية، والسبب في ذلك يعود إلى أن زيادة الإيرادات تؤدي إلى زيادة نسبة رأس المال، وهذا ناجم عن احتجاز الأرباح وعدم توزيعها على المساهمين، وبالتالي فإن البنوك ذات الملاءة المصرفية المرتفعة تواجه مخاطر إفلاس أقل، وبالتالي فإن البنوك ذات رأس المال المرتفع يكون أدائها أفضل من البنوك الأخرى.

2- دراسة عبد الرحيم القدومي:[2]

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح الأثر الذي يصيب ربحية الجهاز المصرفي نتيجة للتباين في النصيب المؤسسي أو الحصة السوقية من الودائع بين مؤسسات النظام المصرفي خلال الفترة (1990-1993).

وقد اشتملت الدراسة على عينة من المصارف الأردنية وهي (البنك العربي، وبنك الإسكان، وبنك الإسلامي) حيث تمتاز هذه المصارف بارتفاع حجم موجوداتها، وتمتلك مجتمعة حوالي 60% من حجم الودائع الكلية للنظام المصرفي، واشتمل نموذج البحث المستخدم على ستة متغيرات مستقلة لها أثر محتمل على ربحية الجهاز المصرفي، وقد أظهرت نتائج التحليل عدم وجود علاقة بين نسبة تمركز الودائع وبين الربحية، كذلك أشارت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية بين تكلفة مصادر الودائع وبين

[1]- Allen Berger, The Relationship between capital and earning in banking, Journal of Money Credit and banking No 2, vol 27,1995.

[2]- عبد الرحيم القدومي، التمركز المؤسسي للودائع وأثره على ربحية البنوك الأردنية، مجلة البلقاء، العدد1، الأردن، 1998.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الربحية، وأن هذه الربحية تتأثر بعناصر الموجودات الأخرى، كما أظهرت الدراسة أيضا عدم وجود أثر على ربحية لكل متغير من المتغيرات التالية: نسبة رأس المال إلى الموجودات ومعدل نمو عرض النقد.

3- دراسة مروان أحمد عبد الله غانم :[3]

هدفت الدراسة إلى تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية وقد قدم الباحث باستخدام أدوات التحليل المالي والإحصائي للوقوف على مشكلة الدراسة، والتي تكمن في تحديد أثر وطبيعة العلاقة بين كل من الاحتياطي الإلزامي والرفع المالي والسياسة النقدية والكفاءة التشغيلية والمخاطر المصرفية وسعر إعادة الخصم ودخل الفرد والتفرع المصرفي على ربحية المصارف التجارية ومستوى توظيف مواردها.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن هناك إنخفاظا ملحوظا في أداء المصارف التجارية الأردنية خلال فترة الدراسة وأن هناك علاقة عكسية بين نسبة الاحتياطي الإلزامي وأسعار إعادة الخصم الكمبيالات ومخاطر الائتمان وتوظيف الأموال من جهة، وأن الرفع المالي ليس له أي دلالة إحصائية وأن هناك علاقة طردية بين مخاطر رأس المال والكفاءة التشغيلية من جهة والربحية من جهة أخرى، وأن الرفع المالي ليس له أي دلالة إحصائية فيما يتعلق بالربحية

4- دراسة أحمد حسين المشهراوي :[4]

هدفت الدراسة إلى التعرف على ماهية العوامل المؤثرة على ربحية البنوك الإسلامية العاملة في فلسطين والتعرف على أحجام وأنواع مصادر واستخدامات أموالها وإيراداتها ومصروفاتها، وقد دامت فترة الدراسة من السنة 1996إلى غاية 2005، وشملت عينة الدراسة ثلاثة بنوك تمثلت (البنك الإسلامي العربي البنك الإسلامي الفلسطيني، البنك الأقصى الإسلامي)، واعتمدت الدراسة المنهج التحليلي لبحث العلاقة بين متغيرات التابعة والمستقلة، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل الربحية وبين متغيرات المتمثلة في (النقد في الصندوق ولدى البنوك ولدلى سلطة النقد الفلسطينية مجموع الموجودات الثابتة والموجودات الأخرى، مجموع التمويلات، مجموع الاستثمارات، إجمالي الموجودات مجموع الودائع، مجموع المخصصات المختلفة، حقوق المساهمين)، وتمثلت العلاقة بينها في علاقة

[3]- مروان أحمد عبد الله غانم "تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية، مذكرة ماجستير في التمويل والمصارف، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية جامعة آل البيت، الأردن، 2000.

[4]- أحمد حسين المشهراوي، أثر عناصر المركز المالي في ربحية المصارف الإسلامية، دراسة تحليلية، مذكرة مقدمة استكمالا للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2007.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

عكسية، كما قد أوصت الدراسة على ضرورة سعي المصارف على تنويع حزمة تمويلاتها إضافة إلى ضرورة قيامها بتحليل وترشيد نفقاتها بما يتناسب مع مقدرتها المالية وخصوصا في ظل تحقيقها لخسائر متتالية، ومحاولة الاستفادة من موجوداتها الثابتة وأصولها بما يقلل الاستثمارات ويخفض الاستهلاكات ويحسن معدلات الربحية.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

تمهيد:

تعد البنوك عصب النظام الاقتصادي لأي دولة، فلا يستطيع أن ينهض نظام اقتصادي مهما كان: رأسماليا أو اشتراكيا أو إسلاميا دون وجود نظام بنكي يعمل على تجميع المدخرات المبعثرة في البلد، وضخها في جسم الاقتصاد القومي، فتبعث فيه الحيوية والنشاط بتمويل المشاريع اللازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن المعروف أن نشأة البنوك ارتبطت بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية عبر مراحل مختلفة أكسبها أهمية من خلال تعدد وظائفها وتباين أدوارها من مرحلة تنموية لأخرى اختلفت باختلاف الظروف والتحولات الاقتصادية التي تمر بها كل دولة.

ومن المؤسسات المالية التي يتكون منها الجهاز المصرفي البنوك التجارية والتي تأتي في المرتبة الثانية بعد البنك المركزي، وهي التي تمارس دور الوساطة المالية حيث تتمثل مهمتها الأساسية والتقليدية في تلقي ودائع العائلات والمؤسسات والسلطات الحكومية، والقيام بإقراض الأموال واستثمارها من أجل خلق قيمة مضافة ولذا سميت ببنوك الودائع.

إن الغرض من هذا الفصل هو استعراض لإطار النظري للبنوك، ومن أجل ذلك سيتم معالجة هذا الفصل بالتطرق أولا إلى مفاهيم أساسية حول البنوك مركزين في ذلك على تعريفها، أنواعها، مبادئ عملها، وبعدها سيتم التطرق إلى البنوك التجارية من حيث أهدافها، المخاطر التي تتعرض لها، والرقابة عليها، أما المبحث الأخير فسيخصص إلى كل من الميزانية العمومية وقائمة الدخل.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المبحث الأول : مفاهيم أساسية حول البنوك

يعتبر البنك خلية متكاملة الوظائف ومتناسقة الأطراف التي ظهرت كالمحصلة لتطورات التغيرات والمتشابكة والمتلاحقة على كافة الأصعدة: الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية....الخ أدت إلى تعددها وتوسع أنشطتها لتكون بذلك المرآة العاكسة للاقتصاد الوطني لكل بلد.

المطلب الأول:ماهية البنوك

سنتطرق في هذا الجزء إلى الظهور الأول للبنوك وكيف تطورت ومن ثمة إلى بعض تعريفاتها.

أولا: نشأة وتطور البنوك: إن البدايات الأولى للعمليات المصرفية ترتقي إلى عهد بابل(العراق القديم) في الآلف الرابع قبل الميلاد أما الإغريق فقد عرفوا الميلاد بأربعة قرون بدايات العمليات التي تزاولها البنوك المعاصرة كتبادل العملات وحفظ الودائع ومنح القروض، أما فكرة الاتجار بالنقود فقد بدأت في العصور الوسطى بفكرة الصراف(الصيرفي) الذي يكتسب دخله من مبادلة العملات سواء كانت عملات أجنبية أو محلية.

أما البنوك بشكلها الحالي فقد ظهرت في الفترة الأخيرة من القرون الوسطى–القرن الثالث عشر والرابع عشر– بعد ازدهار البنوك الايطالية، على اثر الحروب الصليبية فقد كانت تلك الحروب تستلزم نفقات طائلة لغرض تجهيز الجيوش كما أن العائدين منها من المحاربين فقد جلبوا معهم خيرات كثيرة سواء عن طريق النهب أو الشراء .[1]

وترتب على كل هذا النشاط تكدسا في الثروات ونمو متزايد للفعالية المصرفية، وكان الصائغ والتاجر والصيرفي من أكثر المستفيدين من هذا التحول الكبير، وقد قضت الضرورة التعامل شيوع فكرة قبول الودائع للمحافظة عليها من الضياع مقابل شهادات اسمية، ثم بدأت تحويل الودائع من اسم لاسم (أي نقل الحق من قيمتها) بحضور الطرفين، وفيما بعد وبمجرد التظهير، وأخيرا ظهرت شهادات الإيداع لحامله (أي بدون تعين اسم المستفيد) التي انبثق منها الشيك وكذلك البنكنوت(النقود الورقية) بشكله الحديث.

[1]- شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2000، ص 25.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

وحيث لم يكتف الصيارفة بمجرد قبول الودائع فقد عملوا على استثمار أموالهم الخاصة بإقراضها للغير نظير الفوائد التي يحصلون عليها منهم، وفي مرحلة لاحقة عملوا على استثمار الودائع التي لديهم وقد حققوا من وراء ذلك أرباحا طائلة.

ولم تقف ممارسة الصيارفة عند هذا الحد، فقد أخذوا يسمحون لعملائهم بسحب مبالغ تتجاوز أرصدة ودائعهم وهذا هو السحب على المكشوف، مما سبب في النهاية إفلاس عدد من البيوت الصيرفية نتيجة تعذر وفاء الديون، الأمر الذي دفع المفكرين في أواخر القرن 19الى المطالبة بإنشاء بيوت صيرفية حكومية تقوم بحفظ الودائع والسهر على سلامتها، وهكذا تطورت الممارسات المالية من صراف إلى بيت صيرفة إلى بنك حيث، تأسس أول بنك وذلك في مدينة البندقية ثم بنك برشلونة عام1401 ثم بنك ريالتي عام1587 بمدينة البندقية ثم بنك أمستردام عام 1906.[1]

ويعتبر هذا البنك الأخير النموذج الذي اتخذته معظم الدول الأوربية مع مراعاة ما أملته اختلافات الظروف الأحوال بين دولة وأخرى، مثل بنك هامبورغ بألمانيا عام 1619 وبنك انجلترا عام 1694، وبنك فرنسا الذي أسسه نابليون عام 1800، ثم انتشرت البنوك بعد ذلك في أمريكا وغيرها من البلدان العالم.[2]
وعلى اثر الاكتشافات الجغرافية الكبرى فقد ازدهرت الأعمال المصرفية نتيجة الخيرات والمعادن النفيسة عليها في القرنين السادس عشر والسابع عشر، ومند بداية القرن الثامن عشر زاد عدد البنوك في أروبا وكان أكثرها صغيرا وعائليا.

وفي القرن التاسع عشر أخذت البنوك تتوسع وتأخذ شكل شركات المساهمة واعتبارا من النصف الثاني من ذلك القرن ازداد عدد البنوك المتخصصة في الإقراض المتوسطة والطويل الأجل.
والبنوك المركزية تأخر ظهورها نسبيا : السويد عام 1668، انجلترا 1694، فرنسا 1800 إلى جانب البنوك الأخرى، وقد تضمن نشاطها في البداية إصدار النقود الأعمال المصرفية الحكومية جنبا إلى جنب مع الأعمال المصرفية العادية، وفي القرن التاسع عشر انفردت وحدها بإصدار النقود وبدأت تباشر وظيفتها في الرقابة على الائتمان واستخدام سعر الخصم كأداة لتحديد حجم الائتمان، وفي القرن العشرين استقرت وظيفتها كبنك البنوك أي المقرض الأخير لها.

[1] - شاكر القزويني، مرجع سبق ذكره، ص 26.
[2] - خالد أمين عبد الله، إسماعيل إبراهيم الطراد، إدارة العمليات المصرفية: المحلية والدولية، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن 2006، ص 21.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

ثانيا: تعريف البنوك: تعرف البنوك من عدة جوانب، ولها العديد من المفاهيم تقوم على أساس الهدف والوظيفة المخولة لها فوفقا للمصطلح الشائع في الكلام حاليا ترجع التسمية إلى الكلمة الفرنسية banque والايطالية banca وتعني هاتان الكلمتان الصدر والطاولة، وتعني كلمة الصدر وظيفة الحفظ الأمين أي المكان الذي نحفظ فيه الأشياء الثمينة، فنقول القفص الذهبي، وقفص المجوهرات وهكذا وقفص المصرف أو صدر المصرف وهو المحفظة استثمارية المدرة للربح أي الموجودات التي تدر عائدا أما الطاولة فهي المكان الذي يمارس فيه الصراف عمله ومن هنا جاءت وظيفتا المصرف الأساسيتان قبول الودائع ومنح القروض.[1]

أما بالعربية فيقال صرف وصارف وإصراف الدنانير، والصراف الصيرفي- وجمعها صيارفة- فهو الشخص الذي يبتاع النقود بنقود غيرها، والمصرف هي كلمة مستحدثة وجمعها مصارف، وتعني المؤسسة المالية التي تتعاطى الاقتراض والإقراض.[2]

كما تعرف كذلك على أنها" المؤسسة التي تقوم بتجميع المدخرات في شكل ودائع وتقديمها إلى المحتاجين إليها خاصة المستثمرين في شكل قروض وتأخذ نظير هذا العمل مقابل يتمثل في الفرق مابين الفائدة الدائنة، المستحقة للمودعين والفائدة المدينة، التي يدفعها المقترضون".[3]

من خلال التعارف السابقة يمكن إعطاء تعريف شامل للبنوك:"هي مؤسسة مالية يمكن للأفراد والمؤسسات أن يودعوا أموالهم فيها، وهي مؤسسة تمتلك نظاما يسهل تحويل الأموال من الأفراد والمؤسسات إلى أفراد آخرين ومؤسسات أخرى، كما يقدم البنك خدمات الإقراض والتسهيلات المالية المختلفة ضمن مجموعة من القوانين والتشريعات التي يعتمدها".

[1]- هشام جبر، إدارة المصارف، الشركة العربية المتحدة للنشر، الطبعة الثانية، مصر، 2010، ص 14.
[2]- شاكر القزويني، مرجع سبق ذكره، ص 24.
[3]-رحيم حسين، الاقتصاد المصرفي، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، 2008، ص 14.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المطلب الثاني: أهمية و مبادئ عمل البنوك

أولا: أهميـة البنـوك: تعتبر البنوك عنصرا أساسيا من عناصر التكوين الاقتصادي والتي تساهم بشكل فعال في عمليات تجميع الأموال و إعادة توزيعها و توظيفها و ذلك من خلال دور الوساطة الذي تمارسه البنوك ما بين المدخرين والمستثمرين، و بذلك تعمل البنوك على توفير فرص استثمارية آمنة للمودعين (المدخرين) وتمكنه من حل مشكلاته المالية وفي نفس الوقت تعتبر مصدرا رئيسيا لتمويل الأفراد والشركات (المستثمرين) من خلال تقديمها تسهيلات، وبالتالي فإن البنوك توفر على كل من المودعين والمستثمرين تكاليف البحث عن الفرص الاستثمارية والتمويلية وكذلك تتحمل عبئ المخاطر نيابة عنهم.

وتتجلى أهمية البنوك في ظل التطور المستمر في الأنشطة المالية كونها تحتل المركز الرئيسي في نظام الدفع المستخدم من قبل الأفراد والحكومة و القطاع الخاص والفعاليات الاقتصادية الأخرى، كما أن البنوك تلعب الدور الرئيسي في تحقيق توزيع أمثل للموارد المالية عبر ممارستها دور الوسيط المالي ما بين الموردين والمقترضين.

ثانيا: المبادئ التي تحكم أعمال البنوك: يوجد عدد من المبادئ الهامة تلتزم بها البنوك في أداء وظائفها وذلك لاكتساب ثقة المتعاملين وتنمية معاملاتها ومن أهم هذه المبادئ ما يلي:[1]

1- السرية: إن المعاملات بين البنك وعملائه تقوم على الثقة المطلقة فيه وفي العاملين لديه، فالمودع حينما يودع أمواله بالبنك إنما يعهد إلى هذا الأخير ببعض خصوصياته التي تعد من أسراره الخاصة، فلا يجوز للبنك أن يذيعها وإلا انصرف عنه المودعون، وكذلك فإن المقترضين من البنك يعتبرون حاجتهم إلى القرض سرا خاصا بهم وإذاعته تضر بسمعتهم المالية وتزعزع الثقة فيهم، لهذا فإن التزام البنك بالسرية في معاملاته، إنما هو التزام عام تقتضيه أصول المهنة، وظروف معاملاته التي تتسم بالحساسية فائقة الحد. ويستثنى الالتزام بمبدأ السرية عند طلب جهة رقابية عامة في الدولة بيانا عن أحد المتعاملين مع البنك.

[1]- محمد الصيرفي، إدارة المصارف، دار وفاء لدنيا الطباعة و النشر، الطبعة الأولى، مصر، 2007، ص ص، 22 – 24.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

2- حسن المعاملة: إن المعاملة الحسنة التي يلقاها عميل البنك من العاملين فيه، هي الأساس في تحويل العميل العرضي إلى عميل دائم، وهي التي تجتذب العميل إلى التعامل مع البنك بذاته ما دامت الخدمات المصرفية التي تقدمها كافة البنوك واحدة، وواجب البنك أن يعنى عناية فائقة باختيار العاملين فيه، ويعمل على تدريبهم بما يمكنهم من تقديم خدمة مصرفية ممتازة إلى عملائه ويجب أن يكون المصرفي صريحا وحازما في تقريره للأجور، متقد الذاكرة وقوي الملاحظة حتى يستطيع أن يحكم بسرعة على أحوال العميل، ويجب أن يتصف بالشجاعة التي تجعله يقول "لا" دون حرج، مهما كانت العلاقة الشخصية التي تربطه بالعميل، و يجب أن يتسم بالبشاشة التي تحبب الناس إليه، كذلك فإن نبرة الإخلاص في صوت المصرفي، وما يبديه من شعور بالحرص على مصلحة عملائه لها أثر خاص على العميل.

3- الراحة والسرعة: إن إحساس العميل بالراحة عند وجوده بالبنك، يغريه على كثرة التردد عليه، لهذا تسعى البنوك إلى توفير أكبر قدر من الراحة للعملاء، من إعداد أماكن مناسبة لاستقبالهم لقضاء وقت الانتظار، فضلا عن استخدام أجهزة تكييف الهواء.

وليس معنى العمل على راحة العملاء أن يتقاعس العاملون في البنك عن تلبية طلباتهم بالسرعة الواجبة فالمتردد على البنك يهمه أن ينصرف في أسرع وقت مهما كانت الراحة التي يتمتع بها أثناء الانتظار لهذا يجب أن توضع الإجراءات الروتينية للعمل داخل البنك، بحيث تكفل الخدمة السريعة للعملاء دون تعقيد أو تسويف.

ومما يساعد على السرعة في إنجاز الأعمال بالبنك استخدام الأجهزة الآلية الحديثة التي تكفل استخراج البيانات المعقدة في لحظات، وتحقق الدقة في تلك البيانات وتساعد على حفظ المستندات بالأسلوب السليم مما يمكن من استخراج ما يلزم في أقصر وقت وتتيح الاتصالات السريعة مع الفروع أو المراسلين.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

4- كثرة الفروع: إن البنوك عامة والتجارية خاصة تسعى دائما إلى توسيع نشاطها وذلك بفتح فروع لها في المناطق التي تأمل أن يغطيها نشاطها، و كثرة الفروع و انتشارها في مناطق جغرافية مختلفة تعود على البنك بفوائد كثيرة مثل:

أ- تيسر على عملاء البنك إجراء معاملاتهم وذلك بعدم الانتقال إلى إدارة البنك وما يترتب على ذلك من وقت ومال؛

ب- البنك ذا الفروع الكثيرة يتمتع بمزايا المشروعات الكبيرة فيتمكن من تقسيم العمل على نطاق واسع ويقل عنده الاحتياطي النقدي اعتمادا على تبادل المساعدات بين الفروع؛

ج- توزيع المخاطر التي يواجهها البنك على جهات مختلفة فإذا كسدت صناعة ما في منطقة جغرافية فإن هذا الكساد لن يؤثر إلا على الفرع الموجودة بهذه المنطقة وحده، ويمكن تعويض خسارة هذا الفرع بالأرباح الناتجة عن عمليات فروع أخرى؛

د- السهولة والسرعة وقلة التكاليف التي يتحملها البنك عند تحويل النقود من جهة إلى أخرى، وذلك بعدم الاستعانة بالمراسلين ومنحهم عمولات عن عمليات التحويل.

المطلب الثالث: أنواع البنوك

إن تطور البنوك قد أدى بها إلى أن تنقسم إلى أنواع مختلفة تتخصص كل منها في أداء أعمال معينة يرجع ذلك إلى ما للتخصص من مزايا تظهر في صورة أرباح أكبر نتيجة اكتساب الخبرات المتخصصة، ونتيجة التناسق الذي أمكن إيجاده بين الأنواع المختلفة، وكذا الرغبة في خلق هياكل تمويلية مستقلة تتلائم مع حاجات العملاء و المجتمع.

أولا: البنك المركزي أو بنك الإصدار :" هو مؤسسة حكومية تعنى بإدارة السياسة النقدية وتنظم عمل النظام المصرفي من أجل تحقيق أهداف اقتصادية قومية كالتشغيل، واستقرار الأسعار، والنمو الاقتصادي ومن أجل منطلق كونه مملوكا للدولة فهو يحتفظ بحساباتها ويعمل وكيلا ماليا لها، وله سلطة إدارة السياسة النقدية للدولة، فيتولى إصدار عمليات النقد ويحتفظ بحسابات المصارف، ويحافظ على استقرار

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

العملة المحلية، والمصرف المركزي هو بنك الإصدار، وبنك المصارف، وبنك الدولة وسلطة الإشراف والرقابة على الجهاز المصرفي".[1]

ثانيا: مؤسسات قبول الودائع: تتكون مؤسسات قبول الودائع من:

1- البنوك التجارية: " تعرف البنوك التجارية من عدة جوانب ولها العديد من المفاهيم تقوم على أساس الهدف والوظيفة المخولة لها فقد عرفت بأنها تلك التي تقوم بأعمال الصرافة والخدمات المصرفية، وقبول الودائع، و منح الائتمان والقروض لمن يطلبها مقابل تقديم الضمانات اللازمة ودفع الفوائد المحددة المستحقة على القرض لهذا نجد أن البنوك التجارية تقوم بدور كبير في تنشيط الحركة الاقتصادية في البلاد، وتوفير الأموال اللازمة للاستثمار واستخدام الأموال بأسلوب منظم وطبقا للأصول المصرفية المعروفة".[2]

2- البنوك الإسلامية: البنوك الإسلامية هي البنوك التي لا تتعامل بالفائدة أو البنوك التي تقوم على أساس مبدأ المشاركة، وفي الحقيقة البنك الإسلامي هو مؤسسة مالية إسلامية تقبل الودائع كأي بنك آخر، وتقدم الخدمات المصرفية الأخرى، إلا أنها تتحمل مخاطر المشاركة في الاستثمار في المشروعات مع عملائها كما تخلو عملياتها من أي نوع من أنواه القروض، إلا في حدود ضيقة تسمى القروض الحسنة التي تمنح دون فوائد ولغايات اجتماعية وإنسانية: كالتعليم والمعالجة من أجل إظهار الدور الإنساني والاجتماعي للبنك الإسلامي.

3- بنوك الادخار: تتميز هذه البنوك بانخفاض الحد الأدنى للإيداع إلى الحد الذي يمكن من تجميع المدخرات الصغيرة للأفراد، والتي تكون في الغالب مودعة تحت الطلب، حيث أنها تأخذ شكل دفتر ادخار، وعندئذ تأخذ شكل أذونات أو سندات يعيد البنك توظيفها للغير لفترات معينة متفق عليها، وتتميز

[1]- هشام جبر، مرجع سبق ذكره، ص 20.
[2]- أحمد محمد المصري، إدارة البنوك التجارية والإسلامية، مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع، مصر،1998، ص 35.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

هذه البنوك بالانتشار الكبير والاقتراب البالغ من المدخرين وكذلك استثمار الجزء الأكبر من الإيرادات في المنطقة التي يقع فيها البنك.[1]

ثالثا: مؤسسات الوساطة الاستثمارية: تتكون مؤسسات الوساطة الاستثمارية من:

1-البنوك المتخصصة: اهتمت الكثير من الدول بإنشاء مؤسسات ائتمانية متخصصة في تقديم الائتمان للتنمية على مستوى الدولة عامة، وعلى مستوى القطاعات خاصة بحيث تختلف أهداف هذه المؤسسات وسياستها وأساليب عملها عن غيرها من المؤسسات التمويل مما يسهل عملية الحصول على القروض اللازمة مع ضمان مستوى كفاءة مرتفع في استخدام هذه القروض وضمان سدادها ويمكن تعريف البنوك المتخصصة على أنها:"مؤسسات تقوم بعمليات مصرفية تخدم نوعا محددا من النشاط الاقتصادي والتي لايكون قبول الودائع تحت الطلب من أنشطتها الرئيسية".[2] وفيما يلي أبرز أنواع هذه البنوك:

1-1 بنوك الاستثمار: إن بنوك الاستثمار هي بنوك متخصصة بتوفير الائتمان طويل الأجل اللازم للاستثمار سواء من خلال إقامة المشروعات أو توسيع نشاط هذه المشروعات وقد يتم هذا من خلال تمويل عمليات الاستثمار هذه عن طريق اقتناء إصدار المشروعات هذه الأسهم، والسندات والتي هي في الغالب طويلة الأجل، في الأسواق النقدية والمالية، وبذات في السوق المالية وخصوصا الأولية منها، إضافة إلى السوق الثانوية، ويطلق على هذه البنوك في الغالب بالبنوك الأعمال باعتبارها بنوك ترتكز على التمويل متوسط وطويل الأجل المرتبط باستثمار.[3]

1-2 البنوك الصناعية: وهي بنوك التنمية الصناعية طويلة ومتوسطة وقصيرة الأجل، تتولى تمويل المشروعات الصناعية الجديدة والمساهمة في إنشائها وإقراض المشروعات القائمة، ويهدف البنك الصناعي إلى الإسهام في تحقيق التنمية الصناعية والقيام بالأعمال المصرفية الخاصة بها أو الحصول على رأس المال العامل لها، وذلك بغرض المشاركة في إنماء اقتصاد الدولة وتنويع هيكله الإنتاجي

---

[1]- بوطورة فضيلة، "دراسة و تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك" دراسة حالة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، تخصص علوم التسيير، قسم علوم التسيير،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2006-2007، ص47.

[2] - محمد سعيد أنور سلطان، إدارة البنوك، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2005، ص 20.

[3]- فليح حسن خلف، النقود والبنوك، جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الأردن،2003، ص 389، بتصرف.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

وتنمية وتطوير مختلف فروع الصناعة كما يقوم بإعداد البيانات اللازمة بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الصناعية مما يمكن من تحديد مجالات عديدة للاستثمار الصناعي.

1-3 البنوك الزراعية: وهي البنوك التي تقدم خدماتها إلى القطاع الزراعي عن طريق تمويل وشراء البذور والتقاوى والأسمدة والمبيدات واستئجار الآلات الزراعية، والمساهمة في تنمية الثروة الحيوانية وبما أن هذه الخدمات الزراعية تعتمد على دورات موسمية تكون فترات التمويل قصيرة الأجل أو متوسطة الأجل ومرتبطة بالمواسم الزراعية.[1]

1-4 البنوك العقارية: تقوم هذه البنوك"بنوك التنمية العقارية"بتقديم القروض طويلة وقصيرة الأجل لملاك العقارات المبنية بضمان الأراضي والمباني، وللملاك الزراعيين بضمان الأراضي الزراعية، وتستحق أقساط القروض عادة سنويا، وتشمل مصادر أموالها عادة رأسمالها واحتياطاتها وحصيلة ما تصدره من سندات لا تتجاوز التزامات المقترضين منها. وتهدف هذه البنوك إلى تمويل إقامة المشاريع الإسكانية للزبائن أو استصلاح الأراضي وذلك مقابل رهن عقاري بضمان أراضي زراعية، وهذا إلى جانب خدمات مرتبطة بها مثل حسابات التوفير الإسكانية ودراسات الجدوى للمشروعات الاستثمارية المقدمة من الزبون.[2]

1-5 بنوك الاستيراد والتصدير: وهي بنوك تتخصص في تمويل التجارة الخارجية، أي تمويل عمليات الاستيراد والتصدير، فتمنح تسهيلات ائتمانية لتمويل عمليات التصدير، حيث تساعد المصانع على إنتاج البضائع المعدة للتصدير كما تقرض المستوردين لتمويل مستورداتهم من البضائع، وتسهل عمليات الاستيراد عن طريق قيامها بفتح الإعتمادات المستندية وقبول الكمبيالات المسحوبة على المستوردين.[3]

2-بنوك التوفير: تمثل منشآت مالية تتولى تجميع الادخارات الفردية من الأفراد والمنشآت الخاصة والحكومة على كل ودائع مع التركيز على الودائع الغير قابلة للسحب الفوري، ومن ثم إعادة إقراض هذه الادخارات بعد تأدية الالتزامات القانونية التي تحددها التشريعات المصرفية والتعليمات التي يصدرها البنك المركزي لآماد مختلفة أو استثمارها على شكل أسهم وسندات.[4]

---

[1]- خالد أمين عبد الله، إسماعيل إبراهيم الطراد، مرجع سبق ذكره، ص 24.
[2]- المرجع نفسه.
[3]- هشام جبر، مرجع سبق ذكره، ص 126.
[4]- فلاح حسن الحسني، مؤيد عبد الرحمن الدوري، إدارة البنوك: مدخل كمي وإستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية،الأردن 2003، ص 15.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

3-الشركات القابضة المالية: تعتبر أحد السمات الحديثة في النظام المصرفي والشركة القابضة تقوم بإدارة بنك أو عدة بنوك، ومن أسباب ظهور هذا النوع من البنوك هو زيادة حدة المنافسة بين المنشآت المالية في الحصول على الأصول المالية واستخدامها، إضافة إلى الرغبة في خدمات مصرفية متطورة كما أنها تتميز بزيادة حجم الأعمال الغير المصرفية، فبجانب الإقراض فهي تعمل في مجال الائتمان الاستهلاكي وإدارة البنوك والشركات الصناعية وإصدار وثائق التأمين على الحياة والبيع التأجير، والتعامل في المعادن الثمينة والاستشارات الإدارية وإدارة أملاك الغير.

4-البنوك المتعددة الجنسيات: وهي البنوك التي تفتح لها فروع في مختلف البلدان وتعمل في تمويل أنشطة الشركات المتعددة الجنسيات ومنها التحصيل الدولي وخصم الأوراق التجارية والاستئجار والبيع التمويلي وإدارة الأموال الدولية وتوفير الأموال طويلة ومتوسطة الأجل وتمتلك أصول وتقوم بإدارتها في أكثر من دولة.[1]

5- بنوك التمويل: هي تلك الشركات التي تقوم بتمويل المبيعات والتمويل الاستهلاكي، وشركات تمويل المشروعات، وإن مصادر أموالها عبارة عن اقتراض الأموال من المؤسسات الوساطة المالية ثم تقوم ببيع الائتمان في الأسواق وتتخصص بمنح القروض الصغيرة إلى المستهلكين، وقد تقوم بشراء أسهم شركات وبيع المنتجات الاستهلاكية المعمرة كالسيارات، وتقوم بالبيع بالتقسيط على أن تتم الإجراءات المالية عن طريق البنك وشركات الاستثمار.[2]

6- مؤسسات الوساطة التعاقدية: هي مؤسسات التي تقدم خدمات ائتمانية بشكل أدوات الائتمان التي تستند على العلاقة التعاقدية مع المشترين، مثل عقود التأمين والرواتب التعاقدية وتستثمر هذه المؤسسات أموالها في الأصول المالية الطويلة الأجل، والتي تتكون من شركات التأمين وصناديق التأمين والتي تستند على عقود التأمين والمعاشات.[3]

[1]- دريد كامل آل شبيب، إدارة البنوك المعاصرة، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ، الأردن،2012، ص 51.
[2]- المرجع نفسه، ص 52.
[3]- المرجع نفسه، ص47.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

7- بنوك التأجير: تقوم هذه البنوك بشراء سلع التجهيز ثم تقوم باستخدامها في التأجير لفترات زمنية تتراوح في المتوسط بين ثلاث وثمانية سنوات، وعند انتهاء فترة الإيجار فان المستأجر يستفيد عادة من ثلاث خيارات، إعادة المعدات للبنك، اهتلاك هذه المعدات بشرائها بسعر يحدد جزافيا عند إبرام العقد أو طلب تحديد عقد الإيجار.[1]

8- البنوك الشاملة: تولدت عن التغيرات المصرفية العالمية التي عكستها العولمة على أداء وأعمال البنوك كيانات مصرفية جديدة تعرف بـ "البنوك الشاملة" والتي تعرف على أنها " تلك الكيانات المصرفية التي تسعى دائما وراء تنويع مصادر تمويل وتعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات من كافة القطاعات وتوظيف مواردها وتمنح الائتمان المصرفي لجميع القطاعات، كما تعمل على تقديم كافة الخدمات المتنوعة والمتجددة التي لا تستند إلى وجود رصيد لديها."[2]

وهكذا يتضح أن البنوك الشاملة يتحدد دورها ويتبلور من خلال كونها بنوك تقوم بأعمال كافة البنوك السابقة الذكر في آن واحد، أي أنها بنوك غير متخصصة تحصل على مواردها المالية من كافة القطاعات والفروع الاقتصادية.

تعتبر البنوك من أهم المؤسسات المصرفية التي تساهم في بناء اقتصاديات الدول خاصة مع التوجه الجديد نحو نظام اقتصاد السوق، نظرا لمساهمتها في تمويل التنمية الاقتصادية الشاملة وقدرتها على تجميع فوائض دخول مختلف القطاعات والتنويع الآلي للخدمات المصرفية المتعددة التي أصبحت البنوك تتنافس لتوفيرها لعملائها، والبنك التجاري لا يخرج عن هذه قاعدة باعتباره مؤسسة مالية تستهدف الربح بالدرجة الأولى، وهذا ما سوف يتم استعراضه في المبحث الموالي.

[1]- بوطورة فضيلة، مرجع سبق ذكره، ص 49.
[2]- عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة :عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص 19.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المبحث الثاني: أهداف البنوك التجارية، وظائفها والمخاطر التي تتعرض لها.

تعتبر البنوك التجارية من المؤسسات المالية الوسيطة التي تقدم خدماتها لكل من وحدات الفائض(المودعين) والعجز(المقترضين- المستثمرين) في المجتمع، وهي تلعب دورا رئيسيا في تطوير حركة النشاط الاقتصادي، وذلك من خلال تقديمها لخدمات مصرفية هامة للمجتمع سواء كانوا أفراد أو مؤسسات أو حكومات، وقد تطورت المصارف التجارية بتطور النشاط الاقتصادي، وانتشار حالة الرخاء والرواج الاقتصادي، وكذلك زيادة الحاجة إلى استخدام النقود في المعاملات المالية.

المطلب الأول: أهداف البنوك التجارية والتعارض فيما بينها

للبنوك التجارية ثلاث أهداف تميزها عن غيرها من المنشات الأعمال، وتتعلق هذه الأهداف بالربحية والسيولة والأمان، وترجع أهمية تلك الأهداف إلى تأثيرها الملموس على تشكيل السياسات الخاصة بالأنشطة الرئيسية التي تمارسها البنوك والتي تتمثل في قبول الودائع وتقديم القروض، وسيتم استعراض كل هدف من هذه الأهداف.

أولا:أهداف البنوك التجارية: يسعى البنك التجاري إلى تحقيق ثلاث أهداف رئيسية تؤثر في تشكيل السياسة الرئيسية لاستثمار موارد البنوك التجارية وهي كالتالي:

1- الربحية: يتكون الجانب الأكبر من مصروفات البنك من تكاليف ثابتة تتمثل في الفوائد على الودائع وهذا يعني- وفقا لفكرة الرفع المالي- أن أرباح تلك البنوك أكثر تأثيرا بالتغير في إيراداتها، وذلك بالمقارنة مع المنشآت الأعمال الأخرى، لذلك يقال أن البنوك التجارية تعد من أكثر المنشات الأعمال تعرضا لأثار الرفع المالي فإذا مازادت إيرادات البنك بنسبة معينة ترتب على ذلك زيادة الأرباح بنسبة أكبر، وعلى العكس من ذلك إذا انخفضت الإيرادات بنسبة معينة انخفضت الأرباح بنسبة أكبر، بل قد تتحول أرباح البنك إلى خسائر وهذا يقتضي من إدارة البنك ضرورة السعي لزيادة الإيرادات وتجنب حدوث انخفاض فيها.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

وإذا كان الاعتماد على الودائع – كمصدر رئيسي لموارد البنك المالية– بعض الجوانب السلبية نتيجة التزام البنك بدفع فوائد عليها سواء حقق أرباح أم لم يحقق، فان للاعتماد على الودائع ميزة هامة، فالعائد الذي يحققه البنك على استثماراته عادة ما يقل عن العائد الذي يطلبه ملاكه، ومن ثم اعتماد البنك على أموال الملكية في تمويل استثماراته فسوف يقفل أبوابه من اليوم الأول، بل وربما لا يفتح أبوابه على الإطلاق أما الاعتماد على الودائع كمصدر رئيسي لتمويل الاستثمارات فيحقق للبنك حافة صافي الفوائد التي تتمثل في الفرق بين الأرباح المتولدة عن استثمار تلك الودائع وبين الفوائد المدفوعة عليها وبالطبع يذهب هذا الفرق إلى ملاك البنك، مما يجعل العائد الذي يحصل عليه أكبر بكثير من العائد على الاستثمار، هذا ويطلق أحيانا على حافة صافي الفوائد بعائد الرفع المالي أو عائد المتاجرة بالملكية، أي العائد الناجم عن الاعتماد على الأموال الغير في تمويل الاستثمارات.[1]

2– الأمان: المصرف مؤتمن على أموال الناس أي المودعين الذين وضعوا ثقتهم فيه وأودعوا أموالهم وهو حريص على تلك الأموال حرصا يمليه المنطق (البنك يسعى ليكون على مستوى الثقة الممنوحة له) ويمليه القانون (البنك ملتزم بإعادة الحق إلى أهله، خاصة وأن هناك إثباتا خطيا لهذا الحق بالتوقيع والتاريخ)، هذا الحرص يتمثل في الضمانات التي يطلبها المصرف عند اقتراضه الأموال للآخرين، فهو يسعى لضمان استعادة ما أقرضه لأن ما كان قد أقرضه إنما هو مال الناس الذي لابد أن يطلبوه منه يوما ما.[2]

3–السيولة: تعرف السيولة على أنها قدرة البنك على مقابلة التزاماته بشكل فوري وذلك من خلال إمكانية تحويل أي أصل من الأصول إلى نقد سائل وبسرعة وبدون خسائر.

حيث يتوقف مقدار السيولة أي مال في البنك على سهولة تحويلها إلى نقود فكلما ازدادت هذه السهولة ازدادت سيولته والنقود هي أكثر الأموال سيولة، ويجب على المصارف التجارية أن تعمل على الاحتفاظ بأموالها بدرجة من السيولة تتمكن معها من مقابلة حركة السحوبات العادية والمفاجئة، وهذا ما يعبر عنه بمبدأ السيولة العامة في المصارف التجارية وهذا المبدأ يقوم على:

[1]- منير صالح هندي، إدارة البنوك التجارية: مدخل اتخاذ القرارات، مكتب العربي الحديث للنسر والتوزيع، الطبعة الثانية، مصر، 1992، ص ص، 10-11.
[2]- شاكر القزويني، مرجع سبق ذكره، ص 28.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

- درجة ثبات الودائع وقدرة المصرف على الاحتفاظ بها عند المستوى الذي يناسب سياسته الائتمانية؛
- سيولة كل عملية من عمليات الإقراض الذي يعقدها وهو ما يعبر عنه سيولة العمليات الائتمانية.

والمقصود بدرجة ثبات الودائع هو حركة الودائع ونمط هذه الحركة وسرعتها وخاصة حجم عمليات السحب ومعدل مكوث الوديعة في المصرف قبل سحبها إذ بناء على هذه الحركة يستطيع المصرف أن يوظف أمواله بشكل أو بآخر والمصرف يحبذ الودائع الكبيرة الحجم الثابتة نسبيا.أما سيولة العملية الائتمانية فالمقصود بها سرعة وسهولة تحويل هذه العملية إلى نقود، وسرعة العملية إلى نقود تتضمن الفترة الزمنية التي ستستثمر قبل استحقاق القروض وهي ما يقابل ثبات الوديعة، حيث يجب أن تكون هذه السرعة متناسبة مع معدل ثبات أو بقاء الودائع في المصرف كما تتوقف على طول أو قصر الأجل الذي تنتهي فيه العملية، إما سهولة تحويل العملية الائتمانية إلى نقود فترجع إلى قدرة المتعامل على الوفاء بالتزاماته في الموعد المحدد لذلك دون أن يضطر لأن يلجأ إلى غير موارده العادية إذا صارت الأمور بشكل طبيعي.[1]

ثانيا: تعارض أهداف البنوك التجارية: عند التمعن في أهداف البنك التجاري: الربحية، الأمان، السيولة نلاحظ التعارض الواضح فيما بينها لذلك يعتبر التوفيق بينها مهمة صعبة لإدارة البنك التجاري.

ويرجع التعارض بين الأهداف الثلاثة إلى تعارض بين طرفين أساسين من الأطراف المعنية بشؤون البنك وهما: الملاك والمودعين

فالملاك يأملون في تحقيق أقصى عائد وهو ما يترك أثرا سلبيا على مستوى السيولة ودرجة الأمان، أما المودعين فيأملون في أن يحتفظ البنك بقدر كبير من الأموال السائلة وأن يوجه موارده المالية إلى استثمارات تنطوي على حد أدنى من المخاطر،وهو ما يترك أثر عكسيا على الربحية.[2]

[1] - زياد رمضان، محفوظ جودة، إدارة البنوك، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، الأردن، 2006، ص ص، 93-94.
[2] - منير صالح هندي، مرجع سبق ذكره، ص 22.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

ويمكن تقسيم المشاكل التي تواجه المصرفي عند محاولته التوفيق بين الاعتبارات الربحية، السيولة، الأمان إلى ثلاث مجموعات من المشاكل:

1- مشاكل تتعلق بتقدير النقد اللازم للاحتفاظ به كاحتياطي إضافي(خاص) لمقابلة التزامات المصرف نحو عملائه.

2- مشاكل تتعلق بالتعرف على درجة سيولة استخدامات المصرف، منها ما يتعلق ببعض القروض خاصة في ظروف الضيق الاقتصادي حيث لا يمكن تحديد بدقة ماذا كان العميل سيسدد ما عليه أم لا وكذلك عندما تكون الضمانات المرافقة لطلب القرض متخصصة حيث يندر الطلب عليها في السوق في حالة ما إذا أراد المصرف تصفيتها.

3- مشاكل تحديد أفضل هيكل بين مصادر الأموال واستخدامات وذلك لأن درجة تقدير الالتزامات بدقة من واقع عناصر المركز المالي وحدها.

المطلب الثاني: وظائف البنوك التجارية

يسعى البنك التجاري إلى ممارسة العديد من الوظائف، وتقديم خدمات متنوعة ومختلفة، خاصة بعد ظهور مفهوم الصيرفة الشاملة التي تعمل على تحقيق مستويات متزايدة من الربحية وتحسين نوعية خدماتها سعيا نحو خلق مركز إستراتيجي متميز وتحقيق رضا وولاء للزبائن وعموما فإن وظائف البنوك التجارية يمكن تقسيمها إلى وظائف كلاسيكية وأخرى حديثة.

أولا: الوظائف الكلاسيكية : وتتمثل هذه الوظائف في ما يلي:[1]

1- فتح الحسابات الجارية وقبول الودائع على اختلاف أنواعها (تحت الطلب، و ادخار، ولأجل وخاصة لإشعار).

2- تشغيل موارد البنك مع مراعاة مبدأ التوفيق بين السيولة والربحية والأمان ومن أهم أشكال التشغيل والاستثمار ما يلي:

أ- منح القروض والسلف المختلفة وفتح الحسابات الجارية المدينة؛

[1]- خالد أمين عبد الله، إسماعيل إبراهيم الطراد، مرجع سبق ذكره، ص 40.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

ب- تحصيل الأوراق التجارية وخصمها والتسليف بضمانها؛

ج- التعامل بالأوراق المالية من أسهم وسندات بيعا وشراء لمحفظتها أو لمصلحة عملائها؛

د- تمويل التجارة الخارجية من خلال فتح الإعتمادات المستندية؛

هـ- تقديم الكفالات وخطابات الضمان للعملاء؛

و- التعامل بالعملات الأجنبية بيعا وشراء، والشيكات السياحية، والحوالات الداخلية منها والخارجية؛

ز- تحصيل الشيكات المحلية عن طريق غرفة المقاصة، وصرف الشيكات المسحوبة عليها؛

ح- المساهمة في إصدار أسهم وسندات الشركات المساهمة؛

ط- تأجير الخزائن الآمنة لعملائها لحفظ المجوهرات والمستندات والأشياء الثمينة.

ثانيا: الوظائف الحديثة: يسعى البنك جاهدا إلى رفع رقم أعماله والى ضبط وترشيد مصروفاته وأعبائه ومحاولته إلى رفع رقم أعماله أدت به إلى ابتداع خدمات جديدة يؤديها للمتعاملين معه ومن أبرزها ما يلي:

1- تقديم خدمات استشارية للمتعاملين: أصبحت معظم البنوك تشترك في إعداد الدراسات المالية المطلوبة للمتعاملين معها لدى إنشائهم للمشروعات، وبذلك فانه يتم على ضوء هذه الدراسات تحديد الحجم الأمثل للتمويل المطلوب، وكذلك طريقة السداد ومدى اتفاقها مع سياسة المشروع في شراء والإنتاج والبيع والتحصيل، باعتبار أن الفلسفة المصرفية السليمة تعتبر مصلحة المصرف ومصلحة المشروع الذي ستتعامل هي مصلحة مشتركة، على اعتبار أنه كلما ارتفعت كفاءة المشروع كلما كان ذلك أفضل للمصرف الذي يموله لأنه سوف يضمن تسديد الالتزامات المترتبة عليه وفق التوقيتات المتفق عليها، إذن فمسألة تحديد الحجم الأمثل للأموال اللازمة للمشروع مسألة هامة لتحديد كمية الأموال التي تحقق نجاح المشروع بحيث لا يترتب عليها نقص سيولة المشروع وبالتالي تؤثر سلبيا على تطوره وعلى قدرته على الوفاء بالتزاماته، كما أنه سوف لا يترتب عليها زيادة في حجم هذه السيولة عن الحجم الأمثل بحيث تشكل أعباء إضافية على المشروع.[1]

[1]- فلاح حسن الحسني، مؤيد الرحمن الدوري، مرجع سبق ذكره، ص 36.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

2- ادخار المناسبات: تشجع المصارف المتعاملين معها أن يقوموا بالادخار لمواجهة مناسبات معينة مثل مواجهة نفقات موسم الاصطياف، أو الزواج أو تحمل نفقات تدريس الطلبة في الجامعات أو شراء الهدايا...الخ، حيث تعطيهم فوائد مجزية على هذه المدخرات وتمنحهم تسهيلات ائتمانية خاصة تتناسب مع حجم مدخراتهم، وتمنحهم الحق في الاقتراض بشروط سهلة وبمبالغ توازي ضعف مبلغ المدخرات مثلا عند حلول المناسبة المدخر من أجلها. وهذا النوع من الخدمات يؤدي إلى زيادة موارد المصرف نتيجة تراكم مدخرات المتعامل على فترات دورية حتى تحل المناسبة التي يدخر لأجلها ذلك المتعامل فيقوم بسحب مدخراته وغالبا لا يؤثر هذا على أموال المصرف لسببين:

أ- أن هناك مناسبات عديدة يدخر لها أنواع مختلفة من المتعاملين.

ب- أن ارتفاع عدد المدخرين وتنوع المدخرات يقلل كثيرا من أثار عملية السحب بالقياس إلى حجم المدخرات المودعة لدى البنك.

3- البطاقة الائتمانية (بطاقة الاعتماد): تعتبر هذه الأداة من أفضل أنواع الخدمات المبتكرة في البنوك التجارية حيث تتلخص في منح الزبون بطاقة بلاستيكية تحتوي على معلومات تتضمن اسم الزبون، ورقم حسابه، وبإمكان الزبون وبموجب هذه البطاقة أن يتعامل أو يستفاد من العديد من الخدمات يحتاجها في مجال التجاري والمتفق مع المصارف على قبولها منح الائتمان أو التسهيل لحامل هذه البطاقة، كما يتطلب عليه أن يسدد قيمة هذه الخدمات إلى المصرف خلال مدة متفق عليها من تاريخ استلامه قائمة عن المشتريات التي قام بها خلال الفترة الماضية.[1]

4- وظيفة أمناء الاستثمار: يضطلع البنك ضمن نشاطاته غير تقليدية بالقيام بوظيفة أمين الاستثمار وتعرف أمانة الاستثمار على أنها" علاقة تنشأ نتيجة نقل الملكية لشخص يعد مسؤولا عن الممتلكات ويقوم بالاحتفاظ بها وإدارتها لصالح مالكها"، وتشمل هذه الوظيفة مجموعة من الخدمات التي يقدمها البنك لعملائه، من بينها:[2]

[1]- صادق راشد الشمري، إدارة المصارف : الواقع والتطبيقات العملية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2009، ص 47.
[2] - بوخلالة سهام، المنافسة البنكية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية بعد 1990، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص علوم اقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2006، ص 12 .

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

– تنفيذ الوصايا: حيث يقوم البنك بمساعدة العميل على إعداد وصيته.

– تنفيذ تفويضات العملاء: حيث يفوض بعض العملاء البنك لإجراء عمليات مالية معينة لصالحهم، مثل عمليات التأمين، شراء وبيع الأراضي والعقارات...الخ.

– إعداد المرتبات والأجور: حيث ينوب البنك المركزي في إدارة مرتبات وأجور العاملين.

5– نشاط التأمين: امتد نشاط البنوك التجارية إلى تقديم خدمات غير بنكية، وذلك بتقديم خدمات التأمين، ومن بين هذه الخدمات المقدمة التأمين على القروض التي يمنحها البنك للعميل، التأمين على الممتلكات التي يقتنيها الأشخاص عن طريق الاقتراض من هذا البنك.[1]

6– القيام بعمليات التمويل التأجيري(الائتمان الإيجاري): وفي هذا الإطار، يقوم البنك بمنح ما يعرف بالقرض الإيجاري وتتلخص هذه العملية في قيام البنك بشراء آلات أو معدات أولية أصول أخرى لمدة زمنية معينة، بحيث يتم التسديد على أقساط يتفق بشأنها تسمى ثمن الإيجار.

المطلب الثالث: مخاطر البنوك التجارية والرقابة عليها

من خلال التغيرات الكثيرة وفي ظل المنافسة الشديدة في البيئة المصرفية ودخول العالم إلى الكوننة فإن أنشطة البنوك التجارية اتسعت وأصبحت تلعب دورا هاما وحيويا وليست مكانا لتجميع الأموال وإقراضها، بل أصبحت البنوك التجارية تلعب دورا حيويا وأساسيا في تأدية جميع أنواع الخدمات المصرفية التي يحتاج المجتمع لها، ونتيجة لتعدد وظائفها وتوسع عملياتها فهي عرضة لمخاطر كثيرة خاصة تلك المتعلقة بالتسهيلات الائتمانية الممنوحة للعملاء، مما يجعل البنك المركزي يمارس سلطة الرقابة عليه.

أولا: مخاطر البنوك التجارية: تتعرض البنوك لأنواع متعددة من المخاطر سواء بالنسبة إلى عملياتها أو أصولها، والتي تحد من قدرتها على القيام بمهامها أو تؤثر على قدرتها على تحقيق أهدافها والتي من بينها الأهداف الحالية أو المستقبلية والتي تكون المحصلة النهائية لها تأثير على عوائد البنك والقيمة السوقية للأصول والالتزامات ومن بين المخاطر التي تتعرض لها البنوك هي:

[1]- بوخلالة سهام، مرجع سبق ذكره، ص10.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

1- المخاطر المالية: وتشمل المخاطر المالية الأنواع التالية:

1-1- مخاطر الائتمان: وهي الخسائر المحتملة الناجمة عن عدم قدرة المقترض على الوفاء بالتزاماته في المواعيد المحددة، بسبب ظروف عامة سياسية أو اقتصادية أو ظروف خاصة بالمقترض نفسه ويعبر عنها مصرفيا بمخاطر التعثر. بشكل عام، ومن أجل تخفيض الخسائر الناجمة عن مخاطر الائتمان يتحمل مجلس إدارة البنك والإدارة العليا المسؤولية في وضع واعتماد إستراتيجية منح التسهيلات وسياسات وإجراءات عمل تتلاءم مع الواقع العملي والبيئة المصرفية، وأن يتم مراجعتها وتحديثها باستمرار لضمان توافقها مع التطورات المصرفية والبيئة المحيطة، كما يتوجب تعين الكادر المؤهل القادر على القيام بتنفيذ عمليات منح والمتابعة والمراقبة ضمن الحدود والإجراءات والضوابط المعتمدة.

1-2- مخاطر السيولة: هي الاختلافات في صافي الدخل والقيمة لحقوق الملكية الناتجة عن الصعوبة التي تواجه البنك في الحصول على النقدية بتكلفة معقولة سواء من بيع الأصول أو الحصول على القروض(ودائع) جديدة ويتعاظم خطر السيولة حينما لا يستطيع البنك توقع الطلب الجديد على القروض أو مسحوبات الودائع ولا يستطيع الوصول إلى مصادر جديدة للنقدية، ويتم التعرف على السيولة الأصول من خلال الإشارة إلى قدرة المالك على تحويل الأصول النقدية بأقل خسارة من حيث هبوط السعر وتمتلك معظم البنوك بعض الأصول التي يمكن بيعها فورا بسعر يقترب من القيمة الأساسية وذلك لتلبية احتياجات السيولة.[1]

1-3- مخاطر معدل الفائدة: تشير مخاطر معدل الفائدة إلى التغاير الأساسي في صافي دخل فائدة البنك والقيمة السوقية لحقوق الملكية بالمقارنة بالتغيرات التي تحدث في معدلات الفائدة السوقية، إن هذا يشمل التركيب الإجمالي لمحفظة البنك والتركيز على مواعيد استحقاق الأصول والخصوم وكذلك التغيرات الأساسية التي تطرأ على معدلات الفوائد، إن مراقبة مخاطر معدلات الفائدة يعتبر من الأمور الهامة لتقييم كفاءة الإدارة الأصول والخصوم.[2]

[1]- طارق عبد العال حمادة، تقييم أداء البنوك التجارية: تحليل العائد والمخاطر، الدار الجامعية للطبع والنشر، مصر، 2001، ص 71.
[2]- المرجع نفسه، ص 73.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

1-4- مخاطر تقلبات أسعار الصرف: وهي مخاطر ناجمة عن احتمال تغير سعر الصرف بين عملتين أو أكثر بصورة غير متوقعة خلال فترة الأعمال المصرفية وتاريخ الدفع الفعلي، ونتيجة للانفتاح الاقتصادي وارتفاع معدلات التبادل التجاري الدولي وإنشاء المناطق التجارية الحرة ارتفع معدل التعامل بالمعدلات الأجنبية ضمن أنشطة البنوك المختلفة.[1]

1-5- مخاطر رأس المال: إن البنك الذي يتحمل قدرا كبيرا من المخاطر، من الممكن أن يعجز عن الوفاء بالالتزامات، إن فشل البنك يرجع إلى التدفقات النقدية الخاصة بميزان المدفوعات الدين والقروض الجيدة ومبيعات الأصول تكون غير كافية لتلبية التدفقات النقدية الخارجة الملتزم بها البنك لمقابلة نفقات التشغيل وسحب الودائع والاستحقاقات الخاصة بالالتزامات الديون، وتتمثل مخاطر رأس المال احتمال عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته ويعجز البنك عن الوفاء بالالتزامات حينما تواجه حقوق ملكية سالبة، وتتحدد صافي حقوق الملكية للبنك بالفرق بين القيمة السوقية لأصولها والقيمة السوقية لخصومها.

2- المخاطر غير المالية: وتشمل المخاطر غير المالية الأنواع التالية:

2-1- المخاطر الإستراتيجية: وهي المخاطر الناجمة عن اتخاذ إدارة البنك لقررات خاطئة أو تنفيذ القرارات بشكل خاطئ أو عدم اتخاذ القرارات في الوقت المناسب، الأمر الذي قد يؤدي إلحاق خسائر أو ضياع فرص بديلة، لذلك فإن مخاطر الإستراتيجية تكون على مستويين: الأول هو المستوى الكلي للبنك وهي المخاطر الناجمة عن اتخاذ قرارات متعلقة بدخول أسواق جديدة أو الخروج من الأسواق الحالية، أما المستوى الثاني فهو المخاطر الإستراتيجية على مستوى الأنشطة وهي المخاطر الناجمة عن اتخاذ القرارات المتعلقة بتخصيص أو توزيع محفظة الاستثمار.

2-2- المخاطر القانونية: تتعرض البنوك لأشكال عديدة من المخاطر القانونية التي يمكن أن تخفض من أصولها أو تزيد من التزاماتها بصورة مفاجئة إما نتيجة لعدم توافر المعلومات والقواعد القانونية أو لعدم دقتها أو لعدم الالتزام بها أو لعدم كفاية المستندات القانونية، هذا فضلا عن التعرض للمخاطر القانونية الناتجة عن الدخول في أنواع جديدة من المعاملات لم تنظم بعد من الناحية التشريعية.[2]

[1]- دريد كامل آل شبيب، مرجع سبق ذكره، ص 235.
[2]- عبد الغفار حنفي، إدارة المصارف، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص 195.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

2-3- مخاطر السمعة: تنتج مخاطر السمعة عن الآراء العامة السلبية المؤثرة والتي تنتج عنها خسائر كبيرة للعملاء أو الأموال حيث تتضمن الأفعال التي تمارس من قبل إدارة البنك أو موظفيه والتي تعكس صورة سلبية عن المصرف وأدائه وعلاقاته مع العملاء والجهات الأخرى، كما أنها تنجم عن ترويج إشاعات سلبية عن البنك ونشاطه، وبشكل عام فإن مخاطر السمعة تكون نتيجة طبيعية لعدم نجاح البنك في إدارة أحد أو كل أنواع المخاطر المصرفية الأخرى التي يواجهها البنك، كما تبرز مخاطر السمعة في حال عدم تقديم الخدمات للعملاء حسب التوقعات أو عدم إعطائهم بيانات كافية عن كيفية استخدام المنتج أو خطوات حل المشاكل.

2-4- المخاطر التشغيلية: يعد الافتقار إلى الرقابة الداخلية وضعف سيطرة الإدارة على مجريات الأمور في البنوك من أهم أنواع مخاطر التشغيل التي يمكن أن تؤدي إلى خسائر مالية نتيجة الخطأ أو التدليس أو التأخير في تنفيذ القرارات في الوقت المناسب أو ممارسة العمل المصرفي بدون الالتزام بالقواعد المحددة (مثل تجاوز موظفي الائتمان للسلطات الائتمانية المخولة لهم)، كما تشمل أيضا أخطاء نظم تكنولوجيا المعلومات التي لا توفر المعلومات في الوقت المناسب وبالشكل والدقة المطلوبة.[1] وعليه فالمخاطر التشغيلية هي تلك الأخطار الخسائر المباشرة وغير المباشرة الناجمة عن عدم التناسق في الإجراءات أو الأنظمة أو الأحداث الخارجية، والتي يصعب التحكم فيها، وتؤدي إلى أخطار وخيمة (مثل السرقة، أو التزوير...).[2]

ثانيا: رقابة البنك المركزي للبنوك التجارية : يسعى البنك المركزي وضمن سياساته وأهدافه لأحكام السيطرة على أنشطة وفعاليات المصارف العاملة في الاقتصاد القومي وذلك بهدف تفعيل دورها وزيادة كفاءتها في المساهمة في تنفيذ سياساته من جهة ولتعظيم دورها الاستثماري والإقراضي والائتماني وذلك لخدمة قطاعات المجتمع، ويمارس البنك المركزي رقابته من خلال مجموعة الأدوات وهي كالتالي:

[1]- عبد الغفار حنفي، مرجع سبق ذكره، ص 196.

[2]- Gérard Naulleau, Michel Rouach, Contrôle de gestion et stratégie dans la banque, revue banque, 2eme édition, paris, 2009, p 100.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

1- أدوات الرقابة الكمية: وتشمل مجموعة الوسائل التي تؤثر في حجم الاحتياطات النقدية الفائضة أو المتاحة لدى هذه المصارف حيث تتناسب هذه الموارد المتاحة طرديا مع القدرة الائتمانية والإقراضية والاستثمارية لها وتشمل:

1-1- سياسة إعادة سعر الخصم: هو عبارة عن السعر الذي يفرضه البنك المركزي على القروض الممنوحة للبنوك التجارية مقابل إعادة خصم أذونات الخزينة أو الأوراق المالية والتجارية. وقد اعتمدت البنوك المركزية أسلوب سعر الخصم للسيطرة على حجم الائتمان داخل الاقتصاد الوطني، وعن طريق إجراء التغيرات في سعر الخصم بحيث يكون باستطاعة البنك المركزي السيطرة على حجم الائتمان الكلي عن طريق تأثيره غير المباشر على معدلات الفائدة التي تفرضها البنوك التجارية على القروض الممنوحة التي بدورها تحدد الحجم الكلي للقروض والاستثمارات داخل الاقتصاد الوطني.

1-2- عمليات السوق المفتوحة: ويقصد بها تدخل البنك المركزي إلى السوق النقدية والمالية مشتريا أو بائعا لبعض السندات والأوراق المالية الحكومية، ففي ظروف الركود الاقتصادي يدخل البنك المركزي السوق النقدية مشتريا للسندات والأوراق الحكومية التي بحوزة الأفراد أو البنوك التجارية أو المؤسسات وبذلك تزداد ودائع تلك البنوك وتزداد احتياطاتها النقدية وهذا ما يساعد البنوك التجارية على التوسع في حجم الائتمان والقروض لعملائها، مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق الكلي في المجتمع وتحقق الانتعاش الاقتصادي، والعكس في حالة التضخم حيث يقوم البنك المركزي بطرح الأوراق المالية الحكومية وغيرها من الأوراق إلى الجمهور للبيع متسببا بذلك في تقليل العرض الكلي للنقود داخل الاقتصاد.[1]

1-3- تغيير نسبة الاحتياطي القانوني: تمثل نسبة معينة يحددها البنك المركزي كنسبة مئوية من حجم الودائع التي تتعامل بها البنوك وذلك بهدف تقييد هذه البنوك وعدم تماديها في توظيف مجموع المبالغ هذه الودائع والتي قد تستثمر في أنشطة وفرص استثمارية ذات مخاطر عالية مما يعرضها إلى خسائر كبيرة وبالتالي عدم قدرة هذه البنوك بالوفاء بالتزاماتها تجاه المودعين، وذلك لعاملين رئيسيين يحددان مقدار هذه النسبة، يتمثل العامل الأول في المحافظة على حقوق المودعين وأموالهم وعدم إتاحة للبنوك في توظيف جميع هذه الودائع في أنشطة ائتمانية و واقراضية واستثمارية، والعامل الثاني فهو للتأثير في القدرة

[1]- محمود حسين الوادي، النقود والمصارف، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2010، ص 179.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الائتمانية للبنوك وهذا ينعكس في حجم المعروض النقدي في السواق، وذلك من خلال التأثير في الاحتياطات النقدية المتاحة لهذه للبنوك.[1]

2- أدوات الرقابة الكيفية: يقصد بالرقابة الكيفية أو النوعية التأثير على أوجه استخدام الائتمان المصرفي وبصرف النظر عن كمية أو حجمه، إذ أن هذه الرقابة تنصب على الاتجاهات والمسارات التي توزع فيها البنوك التجارية مواردها النقدية بصيغة قروض واستثمارات مصرفية مختلفة، وتستخدم أساليب الرقابة النوعية لتلافي العيوب والنواقص التي يمكن أن تنشأ جراء استخدام أدوات الرقابة الكمية ومن أهم صور الرقابة الكيفية ما يلي:[2]

- تحديد أسعار الفائدة: يستطيع البنك المركزي أن يؤثر في حجم الائتمان عن طريق التدخل بتحديد أسعار الفائدة لدى البنوك التجارية وذلك بحسب نوع القروض؛

- تحديد حصص لكل نوع من أنواع القروض، مثل زيادة القروض الموجهة للصناعة على حساب القروض الاستهلاكية؛

- التمييز بين القروض بحسب الأصل المقدم كضمان؛

- تحديد آجال استحقاق القروض المختلفة طبقا لأوجه استخدام القرض؛

- الحصول على موافقة البنك المركزي على قروض البنوك التجارية التي تتجاوز قيمتها قدرا معينا.

3- أدوات الرقابة المباشرة: وتشمل الوسائل التي تؤثر في نوعية الائتمان التي يقدمه البنك المركزي أوفي طبيعة الموجودات التي يتعامل بها، ومن هذه الوسائل:

3-1- الإقناع الأدبي: يحتل البنك المركزي مكانا هاما ومركزا أدبيا بين البنوك التجارية لما يقدمه لهذه البنوك، ويعتمد البنك المركزي في القيام بهذا التأثير على إقناع البنوك التجارية بالأوضاع الاقتصادية السائدة وتقديم التوجيهات والنصائح ومطالبتها بجدية تنفيذ هذه التوجيهات، واستخدام هذا الأسلوب يتم في حالة عدم حاجة ماسة لتدخل البنك المركزي في الحياة الاقتصادية نظر لأن أسلوب الإقناع الأدبي من جائز أن لا يلقى ترحيب من جميع البنوك التجارية.

[1]- فلاح حسن الحسني، مؤيد الرحمن الدوري، مرجع سبق ذكره، ص 31.
[2]- سوزي عدلي ناشد، مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2008، ص 279.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

3-2- أسلوب التعليمات: وهذا الأسلوب يتضمن مختلف الإجراءات والأوامر والتعليمات التي يكون تطبيقها إجباري، وعدم الالتزام بها يعرض صاحبها للعقوبة، وتأخذ هذه التعليمات أشكالا متعددة كتحديد أقصى للقروض الواجب منحها أو إلزام البنوك بتوجيه جزء من مواردها لاستثمارات معينة.

3-3- أسلوب الجزاءات: يلجأ البنك المركزي إلى هذا الأسلوب كحل أخير لضمان تنفيذ السياسة الائتمانية المطبقة أو نتيجة لعدم احترام وتطبيق القرارات والأوامر التي يصدرها، وبصفة عامة فإن استخدام المصرف المركزي لهذا الأسلوب يتمثل في معاملته لمصرف معين معاملة تميزية لا تخدم مصلحته (رفع سعر الخصم أو حرمانه جزئيا أو كليا من الاقتراض....الخ)، وقد تصل هذه المعاملة إلى حد الإيقاف مؤقتا أو نهائيا حسب القوانين السائدة في البلد.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المبحث الثالث: الميزانية وقائمة الدخل للبنك التجاري

إن القوائم المالية عبارة عن نظام من العلاقات المتبادلة بين المؤشرات التي تحتويها، والتي تصف المركز المالي للمشروع في تاريخ معين، كما تبين التطورات التي تحدث في بنود الخاصة بتلك القوائم خلال فترة معينة عادة ما تكون سنة وفي هذا الصدد يوجد نوعين من القوائم المقارنة: الميزانية العمومية وقائمة الدخل.

المطلب الأول: ميزانية البنك التجاري

أولا: تعريف الميزانية العمومية إن الميزانية هي مرآة تعكس الوضع المالي للمنشأة في لحظة من اللحظات وذلك من خلال ما تحتويه من موجودات والمطلوبات وحق الملكية، وبتعبير أخر فإن الميزانية ما هي إلا صورة فوتوغرافية لما تمتلكه المنشأة وما عليها من التزامات في لحظة زمنية معينة (سنة).[1] فهي وصف ساكن للمركز المالي للمنشأة تتألف من جانبين، جانب تندرج فيه موجودات المنشأة والأخر يسمى بجانب المطلوبات وحق الملكية، تدرج فيه الالتزامات المنشأة تجاه الأخريين.

وتظهر مكونات الموجودات (الأصول) في الميزانية العمومية متسلسلة حسب سيولتها فتظهر الأصول الأشد سيولة في المقدمة الموجودات(أرصدة نقدية سائلة)، تليها الأقل سيولة ثم الأقل وهكذا، أما مكونات المطلوبات فإنها تنظم حسب كلفتها وحجمها، فتظهر الودائع في البدء فالأصول المقترضة، ثم رأس المال الممتلك.[2] ويمكن تصوير ميزانية عمومية مبسطة لبنك تجاري كما يلي:

[1]- Jonathan Berk, Peter Domarzo,Finance d'entreprise: introduction à l'analyse des étude financiers, Pearson 2éme édition, France, 2011, p 4.

[2]- رضا صاحب أبو حمد آل علي، إدارة المصارف: مدخل تحليلي كمي معاصر، دار الفكر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2002 ص 81.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الجدول رقم(01): الميزانية العمومية للبنك التجاري الوحدة : xxx

الموجودات (الاستخدامات)	المبالغ	المطلوبات (المصادر)	المبالغ
1- الأرصدة النقدية الجاهزة		**1- الودائع**	
- نقد في الصندوق	xxx	- ودائع تحت الطلب	xxx
- أرصدة لدى البنوك التجارية	xxx	- ودائع التوفير	xxx
- أرصدة سائلة أخرى	xxx	- ودائع لأجل	xxx
2- محفظة الحوالات المخصومة	xxx	**2- رأس المال الممتلك**	xxx
- أذونات الخزينة		- رأس المال المدفوع	xxx
- الأوراق التجارية المخصومة	xxx	- الاحتياطات	xxx
3- محفظة الأوراق المالية		- الأرباح المحتجزة	xxx
- سندات الحكومة	xxx	**3-الأموال المقترضة طويلة الأجل**	
- أسهم وسندات غير حكومية	xxx	- الاقتراض من سوق رأس المال	xxx
4- قروض وسلف		**4- الأموال المقترضة قصيرة الأجل**	
- قروض قصيرة الأجل	xxx	- الاقتراض من البنوك التجارية	xxx
- قروض طويلة الأجل	xxx	- الاقتراض من البنك المركزي	xxx
- سلف	xxx	**5- مصادر تمويل أخرى**	xxx
5- صكوك ومسحوبات قيد التحصيل		- التأمينات المختلفة	xxx
6- العقارات والموجودات الأخرى	xxx	- أرصدة وصكوك مستحقة الدفع	xxx
- أثاث وسيارات		- حسابات دائنة	
- موجودات أخرى	xxx	- أية مطلوبات أخرى	xxx
مجموع الموجودات	xxx	**مجموع المطلوبات**	xxx

المصدر: رضا صاحب أبو حمد آل علي، مرجع سبق ذكره ص 82.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

ثانيا: مكونات الميزانية العمومية: كما هو الحال بالنسبة لميزانية أي مؤسسة فان ميزانية البنك تتألف من جانبين: جانب المطلوبات (الخصوم) و جانب الموجودات (الأصول) وهي كالأتي:

1- المطلوبات: يقصد بالمطلوبات الأموال التي توفرت لدى البنك من مطلوباته ورأسماله والتي يستخدمها في تمويل استثماراته، أو في تمويل الأصول المتوفرة لديه، أو لتعزيزها، وتسعى البنوك التجارية إلى زيادة حجم موارد تمويلها إلى أقصى ما يمكن وبأقل تكلفة مخاطرة، ويمكن توضيح أهم عناصر المطلوبات كما يأتي:

1-1- الودائع: وهي مبالغ نقدية مسجلة في سجلات البنك، على اعتبار أنها حسابات دائنة للعملاء فهي تمثل ديون على البنك وحقوق لأصحابها، ويتعهد البنك بدفع أي مبالغ منها حسب الشروط الإيداع ومن ثم فإن الودائع تمثل التزاما على البنوك لأصحاب الودائع، وهي أهم مكون من مكونات الخصوم في ميزانية البنك،[1] والتي تميزه بشكل واضح عن الأنواع الأخرى لمنشات الأعمال، إذ أن قدرة إدارة المصرف وموظفيه على الحصول على حسابات التوفير والحسابات الجارية من منظمات الأعمال والأفراد يعتبر مقياس مهم لدى رضا العملاء عن المصرف، وتمثل الودائع المادة الخام لقروض المصارف و استثماراته التي يهدف من خلالها إلى تحقيق الربحية، وهي على أنواع:

- **ودائع تحت الطلب**: ويطلق عليها بالحسابات الجارية، من أهم خصائصها أن للمودع حرية سحب أي مبالغ نقدية من تلك الودائع في أي وقت يشاء، وتشكل هذه الودائع النسبة الأكبر من ودائع البنوك التجارية.

- **الودائع لأجل:** وتسمى أحيانا بالودائع الزمنية، حيث تعتمد البنوك التجارية على هذا النوع من الودائع في تقديم التسهيلات الائتمانية طويلة الأجل، ويحصل المودع في مقابل ذلك على فائدة تختلف حسب طول الفترة الزمنية.

- **ودائع الادخار:** ويطلق عليها أحيانا بودائع التوفير، وقد تم إنشاء هذا النوع من الودائع لجذب المدخرات الصغيرة، وهي ودائع غير قابلة للتداول لأن الغرض منها هو استثمار الفوائض النقدية للحصول على عائد مرتفع.

[1]- عبد الله الطاهر، النقود والبنوك والمؤسسات المالية، مركز يزيد للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الأردن، 2006، ص 213.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

1-2- رأس المال: وهو يمثل قيمة الأسهم المكتتب بها والمدفوع قيمتها والعائد للمساهمين، وعادة ما تكون معظم أسهم البنك أسهما عادية بقيمة اسمية موحدة، وفي بعض الأحيان يكون هناك أسهما ممتازة، وبالتالي هي عبارة عن دين في ذمة البنك باعتباره شخصية قانونية مستقلة عن ملاكه. ويعد رأس المال ضمانا لحقوق المودعين، فإذا حقق البنك خسارة فإن المساهمين لا يحصلون على رأس مالهم إلا بعد أن يحصل أصحاب الودائع على حقوقهم.

1-3- الاحتياطات: يقوم البنك التجاري باقتطاع جزء من أرباحه السنوية (الأرباح الغير موزعة) ويحتفظ بها في حساب خاص لتدعيم حساب رأس المال ومواجهة أي ظروف طارئة، و الاحتياطات بأشكالها المختلفة تعتبر مصدرا من مصادر التمويل الداخلية وإنها من طبيعة رأس المال نفسها بمعنى أنه كلما زادت الاحتياطات زاد ضمان المودعين في المصارف، وتنقسم الاحتياطات إلى:[1]

- **الاحتياطي القانوني:** حيث يقوم البنك باقتطاع نسبة مئوية قدرها 10% على كل وديعة يودعها الزبون لديه كاحتياطي إجباري.

- **الاحتياطي الخاص:** وهي نسبة يكون البنك مختارا بتكوينه بحكم القرارات التي تصدرها إدارة البنك لمواجهة عمليات السحب من طرف الزبون.

1-4- الأرباح المحتجزة: وهي الأرباح التي تقرر إدارة البنك احتجازها من صافي الربح للتوزيع لتنمية موارده، وهذا المصدر إضافة إلى أنه يمثل نوعا من الحماية للمودعين، فإنه يعد وسيلة للحصول على الأموال اللازمة للاستثمار داخليا.[2]ويمكن تقسيم الأشكال التي تتخذها الأرباح المحتجزة إلى الاحتياطات والمخصصات والأرباح غير معدة للتوزيع.

1-5- الأموال المقترضة: وهي القروض التي يحصل عليها البنك التجاري من البنوك الأخرى في حالة نقص السيولة، ويستطيع البنك التجاري أن يلجأ إلى البنك المركزي للاقتراض منه باعتباره المقرض الأخير في حالة تعرض الجهاز المصرفي لأزمة سيولة عامة.[3]

---

[1] -Frédéric Mishkim, monnaie, banque et marchés financiers, distribution nouveaux horions- ARS,8 eme édition paris, 2007, p 250.

[2]- رضا صاحب أبو حمد آل علي، مرجع سبق ذكره، ص 84.

[3]- سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص 242.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

- **الاقتراض من سوق رأس المال:** يعد هذا النوع من الاقتراض بأنه طويل الأجل يلجأ إليه البنك لغرض تدعيم رأسماله، وزيادة طاقته الاستثمارية، إذ تعد هذه القروض بمثابة خط دفاع للمودعين، فإذا تعرض المصرف لخسائر رأسمالية كبيرة فلن تمتد هذه الخسائر إلى أموال المودعين إلا بعد استنزاف رأس المال والأموال المقترضة.[1]

- **الاقتراض من البنوك التجارية:** يعد الاقتراض من البنوك التجارية إقتراضا قصير الأجل، ويأخذ هذا الاقتراض صورا أهمها: اقتراض الاحتياطي الفائض.

- **الاقتراض من البنك المركزي:** يعد الاقتراض من البنك المركزي إقتراضا قصير الأجل، وعلى الرغم من اعتبار الاقتراض منه من بين الإستراتيجيات التي تلجأ إليه المصارف لتنمية مواردها المالية، إلا أن المصارف عادة ما تتردد في ذلك حتى ولو كانت هذه القروض أقل تكلفة من غيرها من مصادر التمويل ويرجع هذا إلى عدم رضا البنك المركزي على المصارف التي تكرر الاقتراض منه، بل وقد ذهب البنك المركزي في هذا الصدد إلى تحديد حالات معينة يسمح فيها بتقديم تلك القروض وتتمثل هذه الحالات في مواجهة عجز الاحتياطي، ومواجهة الطوارئ، ومواجهة الاحتياطات الموسمية.[2]

1-6- مصادر تمويل أخرى:

- **التأمينات المختلفة:** وهي التأمينات التي يضعها الأفراد في البنوك مثل: تأمينات الإعتمادات المستندية.

- **أرصدة وصكوك مستحقة الدفع:** يتميز هذا المصدر إضافة إلى أنه مصدر أموال غير ثابت فإنه يشكل نسبة ضئيلة من مجموع تمويل الأموال.

[1]- رضا صاحب أبو حمد آل علي، مرجع سبق ذكره، ص 84.
[2]- المرجع نفسه، ص ص، 85- 86.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

2- الموجودات: وهي الأموال التي يتم في ضوئها توزيع الموارد المالية المتاحة للمصرف بين مختلف مجالات الاستثمار المتعددة، التي تظهر تفاوتا كبيرا من حيث السيولة ومن حيث الأرباح، ويمكن توضيح أهم عناصر الموجودات كما يلي:

2-1- الأرصدة النقدية الجاهزة: تعد من أكثر البنود سيولة وتتألف من جزئيين رئيسيين: الجزء الأول ويشمل كمية النقود الحاضرة التي يتحتم على المصرف الاحتفاظ بها في الصندوق، لمواجهة طلبات سحب المودعين لأرصدة حساباتهم الجارية أو أرصدة حساباتهم الأخرى التي يستحق ميعاد دفعها أما الجزء الثاني فيمثل الأرصدة النقدية الدائنة التي يجب أن يحتفظ بها المصرف التجاري لدى البنك المركزي.

2-2- محفظة الحوالات المخصومة: وتشمل هذه الأصول مجالات التوظيف قصير الأجل والتي تتمتع بسيولة مرتفعة، بحيث أنها تجمع بين إمكانية تحويلها إلى سيولة في أسرع وقت وبأقل نفقة ممكنين من جهة، وتحقيق العوائد من خلال استغلالها من جهة أخرى، ومن أهم هذه الأصول ما يلي:

- **أذونات الخزينة:** تتمثل في سندات الدين العام قصير الأجل التي تصدرها الحكومة لآجال تتراوح بين ثلاثة أشهر وسنة، بهدف تمويل العجز في الموازنة العامة للدولة وتتميز هذه الأخيرة بأنها سهلة الخصم لدى البنك المركزي.[1]

- **الأوراق التجارية المخصومة:** وهي تعتبر من أهم صور الائتمان المصرفي التي تساهم في تمويل التجارة، وهي عبارة عن صكوك ائتمان قصيرة الأجل لا تتجاوز مدتها في أغلب الأحيان ثلاثة أشهر وتتضمن التزام بدفع مبلغ من النقود يستحق الوفاء في وقت معين ومكان معلوم، ويقبل الأفراد التعامل بهذه الصكوك باعتبارها أداة وفاء نظرا لإمكانية تحويلها إلى نقود حاضرة قبل حلول ميعاد استحقاقها.

2-3- محفظة الأوراق المالية: وهي أصول مالية طويلة الأجل تدر عائدا مرتفعا للبنك، فيقوم بدفع قيمة الأوراق المالية نقدا فيكون بذلك استخدام موارده النقدية في أصول مالية أقل سيولة من النقود من أجل تحقيق الربح، وتتمثل هذه الأصول في شراء سندات الدين ذات فائدة الثابتة، سواء كان مصدرها شركات أو مؤسسات القطاع الخاص أو كانت حكومية.[2]

[1]- بوخلالة سهام، مرجع سبق ذكره، ص 18.
[2]- عبد الله الطاهر ، مرجع سبق ذكره، ص 218.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

2-4- القروض والسلف: تمثل الشطر الأعظم من أصول البنك التجاري، فالسلف عبارة عن قروض نشأت من حسابات جارية فيما بين البنك وعملائه وأصبح العملاء هم المدينين فيها وهذا ما يسمى بالإقراض عن طريق السحب على المكشوف، أما القروض فهي كل ما يقدمه البنك من ديون للعملاء.[1]

2-5- صكوك ومسحوبات قيد التحصيل: يعد هذا البند من بنود توظيف الأموال المهمة، فعندما يودع أحد المودعين في حسابه صكوك مسحوبة على المصرف آخر تمنح بعض المصارف لهذا المودع تسهيلات بأن تسجل له قيمة الصك في حسابه الجاري وتضع هذه القيمة تحت تصرفه فورا وقبل أن تحصل على قيمة الصك خلال عمليات المقاصة، وتشكل الأموال الموظفة على هذا الشكل عبئا على المصرف حيث أنها عبارة عن قروض بدون فوائد، ولكن المصارف توازن هذا العبء بتوظيف فائض الأموال التي تتجمع عندها بعد تحصيل قيمة الصك.

2-6- العقارات والموجودات الأخرى: وتشمل الأصول الثابتة والمتداولة مثل المباني والأثاث والآلات والعدد والمهمات، وما انتقل لملكية البنك وفاء لديون على الغير له، والنفقات التي قام البنك بدفعها ولم يحل موعد استحقاقها كأقساط التأمين.[2]

المطلب الثاني : قائمة الدخل للبنك التجاري

أولا: مفهوم قائمة الدخل: تعكس قائمة الدخل خلاصة نتيجة عمليات التشغيل في المنشأة وما تقود إليه من ربح أو خسارة، فهي قائمة تحضر بطريقة تعرض فيها جميع الإيرادات المنشأة والمتعلقة بفترة زمنية محددة وما يقابلها من نفقات التي تحملتها إدارة المنشأة في سبيل تحقيق وضمان تلك الإيرادات، إذا فإن صورة هذه الحسابات هي عرض للإيرادات والنفقات المقابلة لها، والنتيجة إما تمثل ربح في حالة زيادة الإيرادات على النفقات أو خسارة العمل في الحالة العكسية. ولهذا يشير بعض إلى قائمة الدخل من أنها تبين التغيرات الناتجة عن العمليات المالية التي تمت خلال الفترة المحاسبية (سنة عادة)، كما تعرف بأنها الترجمة الرياضية لسياسات وخبرة ومعرفة وبعد النظر ومبادرة إدارة المنشأة وذلك من وجهة نظر الإيرادات والنفقات، ومجمل الربح عن إدارة الأعمال وصافي الربح أو الخسارة، فصافي الربح أو الخسارة

[1]- عبد الله الطاهر، مرجع سبق ذكره، ص 237، بتصرف.
[2]- سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص 238.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

النهائية هو المؤشر النهائي لمهارة إدارة الأنشطة داخل المنشأة. ويمكن تصوير نموذج لقائمة الدخل كالتالي:

جدول رقم (02): نموذج لقائمة الدخل للبنك التجاري. **الوحدة : xxx**

البيان	المبالغ	
	مدين	دائن
1- إيرادات الفوائد		XXX
- الفوائد والأتعاب على القروض		XXX
- الفوائد على الودائع المستحقة لدى البنك		XXX
- الفوائد على الأوراق المالية		XXX
- الدخل على التأجير		XXX
2- مصروفات الفوائد	XXX	
-الفوائد على الودائع	XXX	
-الفوائد على الأموال المقترضة	XXX	
3- صافي دخل الفوائد: (1)- (2)	XXX	XXX
(-) مخصص خسائر القروض	XXX	
4- صافي دخل الفوائد بعد خصم المخصصات		XXX
5- الإيرادات الأخرى بخلاف الفوائد		XXX
- أنشطة الائتمان		XXX
- أعباء خدمة الودائع		XXX

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

- مكاسب الأوراق المالية 6- المصروفات الأخرى بخلاف الفوائد	XXX	XXX
7- صافي الدخل قبل الضريبة: (3) + (4) – (5)	XXX	XXX
8- ضرائب الدخل والتعديلات المحاسبية (-)	XXX	
9- صافي دخل البنك	XXX	XXX

المصدر: عبد الغفار حنفي، رسمية قرياقص، الأسواق والمؤسسات المالية، الدار الجامعية، مصر 1999، ص 208.

ثانيا: عناصر قائمة الدخل: تتمثل عناصر قائمة الدخل للبنك التجاري في:[1]

1- إيرادات الفوائد: وهي مجموع الفوائد والأتعاب المكتسبة على كل أصول البنك، والتي تشمل القروض والودائع لدى مؤسسات أخرى، الأوراق المالية المحلية والأوراق المالية بغرض الاتجار كما تشمل أيضا المبالغ المحصلة عن التأجير التمويلي.

2- مصروفات الفوائد: وهي إجمالي الفوائد المدفوعة على كل الخصوم التي يسدد مقابلها فوائد وتشمل المعاملات والودائع الادخارية، والالتزامات قصيرة الأجل والديون طويلة الأجل.

3- صافي دخل الفوائد: عبارة عن إجمالي إيرادات الفوائد، ويجب أن يهتم المحلل بهذا الرقم لأن تغيره بمرور الزمن يشير إلى مدى قدرة الإدارة في التحكم في مخاطر سعر الفائدة.

4- الإيرادات الأخرى بخلاف الفوائد: وترتفع أهميتها بسبب ضغوط أسعار الفائدة على صافي دخل الفوائد، ويتحقق الجزء الأكبر من هذه الإيرادات من خلال الأتعاب والرسوم المحصلة على الودائع وتفرض البنوك أعباء على نشاط فحص الحساب، وأجور إيداع على حفظ الودائع، والأوراق المالية.

[1]- طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص ص، 66- 68.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

5- المصروفات الأخرى بخلاف الفوائد: وتتكون من الإنفاق على المستخدمين وتشمل المرتبات والحوافز والمزايا التي تمنح للموظفين في البنك، والإيجار واستهلاك المباني والمعدات ومصروفات التشغيل الأخرى والمبالغ المسددة كتأمين على الودائع.

6- صافي الدخل قبل الضريبة: وهو يساوي صافي دخل الفوائد يضاف إليه الإيرادات الأخرى بخلاف الفوائد، وتخصم منه المصروفات الأخرى بخلاف الفوائد وأيضا مخصص خسائر القروض، ويمثل الناتج ربح التشغيل والذي يخصم منه ضرائب الدخل المقدرة، أما التعديلات المحاسبية فهي تمثل الأثر التراكمي على الربح الناتج عن التغيير المعالجة المحاسبية لبعض المعاملات.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

خلاصة:

تطورت المؤسسات البنكية من حيث مكانتها ووظائفها وحجمها في الحياة الاقتصادية والمالية للدولة فالبنك هو تلك المؤسسة المالية التي تدار بأسلوب علمي وتتعامل في كافة وسائل الدفع، النقدية والمالية لتحقيق جملة من الأهداف المحددة مسبقا، كما أنها تقوم بتسيير مواردها بالشكل الذي يحقق لها التوفيق بين الربحية والسيولة والأمان للمودعين، وفي سعيها لتحقيق هذه الأهداف تواجه البنوك العديد من المخاطر التي تتطلب منها اتخاذ التدابير والإجراءات الملائمة لإدارة وضبط هذه المخاطر، وضمن هذا الإطار يفرض البنك المركزي الرقابة على أعمال البنوك قصد توجيه أنشطتها بما يخدم مصالحها ومصالح الاقتصاد الوطني.

ويرتبط نجاح إدارة البنك في تحقيق أهدافه بمدى قدرتها على إدارة كل من جانبي الميزانية العمومية وقدرتها على استيعاب التغيرات التي تطرأ على التزاماته الحالية والمستقبلية وما يترتب عليها من خسائر إن لم تستطع موجوداته على الإيفاء بهذه الالتزامات، مما ينعكس سلبا على أدائها المالي، لذا يتعين عليها أن تقوم بدراسة كل الجوانب التي تمكنه من تبيان الأداء المالي الجيد لموارده واستخداماته من خلال دراسة جميع المعلومات وتحليلها.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

تمهيد:

يعتبر القطاع البنكي من أهم القطاعات الاقتصادية وأكثرها حساسية وتأثيرا في نمو اقتصاديات الدول، إذ يحتل القطاع مركزا حيويا في النظم الاقتصادية والمالية لما له من تأثير إيجابي على التنمية الاقتصادية، من خلال تعبئة المدخرات الكافية التي يطلبها النمو الاقتصادي، والتوزيع الكفء لها على مختلف مجالات الاستثمار والاستغلال.كما تعتبر البنوك إحدى الدعامات الكبرى الأساسية في بناء الهيكل المالي والاقتصادي للدول، إذ أنها تعد أجهزة فعالة يعتمد عليها في تطوير وتنمية مختلف القطاعات الاقتصادية.

ومع بروز شعارات مختلفة كالعولمة، اقتصاد السوق... وجدت البنوك نفسها مجبرة على مسايرة التطورات الدولية تتماشى مع متطلبات المحيط الاقتصادي الجديد حتى تحافظ على مكانتها ومركزها المالي.

إن بنك الفلاحة والتنمية الريفية لا يخرج عن القاعدة المذكورة سابقا، ولقد تم اختياره من أجل اختبار مدى وجود علاقة بين الأداء المالي ومختلف المتغيرات المؤثرة فيه، والتي من المتوقع أن تكون لها علاقة معنوية وطيدة بأداء البنك محل الدراسة.

وقد خصص هذا الفصل بغرض تعميق فهم الموضوع أكثر من خلال دراسة تطور الأداء المالي للبنك وهذا من خلال مؤشر العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول، كما سيتم الوقوف على مصادر الأموال واستخداماتها المختلفة وإبراز تطور كل منها، أما في المبحث الأخير فسيخصص لاختبار مدى وجود علاقة بين الأداء المالي وبين مجموعة من المتغيرات.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المبحث الأول: لمحة حول الوكالة البنكية محل الدراسة:

عرفت المنظومة المصرفية الجزائرية سلسلة من الإصلاحات أثمرت ميلاد بنوك كان لها دور في تفعيل المهنة المصرفية منها بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

المطلب الأول: نشأة و تطور بنك الفلاحة و التنمية الريفية:

يمكن تعريف بنك الفلاحة و التنمية الريفية من خلال التطرق إلى نشأته وتطويره، وكذلك بعض المعلومات المتعلقة به ومختلف النشاطات التي يقوم بها.

أولا: نشأة بنك الفلاحة و التنمية الريفية: تم إنشاء بنك الفلاحة و التنمية الريفية في 13 مارس 1982 بموجب مرسوم 106/82 تبعا لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري، حيث اسند تاليه مهمة تمويل القطاع الزراعي بتنوع أنشطة ومنح القروض طويلة الأجل لتمويل الاستثمارات الزراعية الكبرى كالري، وتربية المواشي، وقروض متوسطة الأجل لشراء الآلات والمواد الكيماوية.

لقد انطلق البنك برأس مال 1 مليار دينار جزائري، 140 وكالة متنازلا عنها من طرف البنك الوطني الجزائري، وفي إطار الإصلاحات الاقتصادية تحول بنك الفلاحة و التنمية الريفية بعد عام 1988 إلى شركة مساهمة برأس مال قدره 2.2 مليار جزائري ليصل حاليا لقيمة 33 مليار دينار جزائري، أما بالنسبة لعدد الوكالات فقد أصبحت حاليا تقدر ب 296 وكالة عبر التراب الوطني، و31 مديرية جهوية و5 وكالات مركزية، وكما أنه يشغل حوالي 7000 عامل مابين إطار وموظف.

ونظرا لكثافة الشبكة وأهمية تشكيليته، صنف بنك الفلاحة والتنمية الريفية من طرف قاموس مجلة البنوك "Bankers almanach" لطبعة2001 في المركز الأول في ترتيب البنوك الجزائرية، كما يحتل مركز 668 في الترتيب العالمي من بين 4100 بنك مصنف، بالإضافة إلى تصنيفه في المركز 13 من بين 20 بنك إفريقي بعد بنك الخارجي الجزائري من حيث مجموع الأصول.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

ثانيا: مراحل تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية: لقد مر بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمراحل التالية:

1- المرحلة الأولى (1982-1990): خلال السنوات الأولى كان البنك يهدف إلى فرض وجوده بفتح العديد من الوكالات في المناطق ذات الصبغة الفلاحة وبمرور الزمن اكتسبت كفاءة عالية في ميدان تمويل القطاع الفلاحي، قطاع الصناعة الميكانيكية الفلاحة هذا الاختصاص كان منصوص في إطار الاقتصاد المخطط حيث كان كل بنك عمومي يختص بإحدى القطاعات الحيوية العامة.

2- المرحلة الثانية (1991-1999): بموجب صدور قانون 10/90 الذي نص على نهاية تخصص البنوك حيث وسع بنك الفلاحة والتنمية الريفية آفاقه في مجالات أخرى من النشاط الاقتصادي خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دون الاستغناء عن القطاع الفلاحي، أما المجال التقني فان هذه المرحلة كانت بداية إدخال تكنولوجيا الإعلام الآلي:

- **سنة 1991:** تطبيق نظام «SWIFI» لتطبيق عمليات التجارة الدولية.
- **سنة 1992:** وضع برمجيات «PROGICIEL,SYBU» مع فروعه للقيام بالعمليات البنكية وإدخال مخطط الحسابات الجديدة على مستوى الوكالات.
- **سنة 1993:** إدخال الإعلام الآلي في جميع العمليات البنكية.
- **سنة 1994:** تشغيل بطاقة السحب مابين البنوك.
- **سنة 1996:** إدخال عملية الفحص البنكي «TELE TRAITEMENT» وانجاز العمليات البنكية عن بعد
- **سنة 1998:** تشغيل بطاقة السحب والتسديد.

3- المرحلة ما بعد عام 2000: بنك الفلاحة والتنمية الريفية رفع إلى حد كبير حجم القروض لفائدة المؤسسة الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة، كما رفع مستوى معنوياته للقطاع الفلاحي وفروعه المختلفة لمسايرة التحولات الاقتصادية والاجتماعية من أجل الاستجابة لتطلعات زبائنه.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

وضع بنك الفلاحة والتنمية الريفية برنامج حماسي فعال يرتكز على تطور البنك وتحسين الخدمات وإحداث التطهير في ميدان المحاسبة وفي الميدان المالي، وهذا البرنامج ينتج عنه ما يلي:

- **سنة 2000:** للقيام بفحص دقيق وانجاز مخطط تسوية المؤسسات المالية لمطابقة القيم الدولية وتقييم نظام الشبكة المحلية مع إعادة تنظيم برنامج «PROGICIEL SYBU» كزبون مقدم للخدمة «CLIENT SERVEUR» خدمات مشخصة.
- **سنة 2001:**

– التطهير المحاسبي والمالي وإعادة النظر.

– تخفيض الإجراءات الإدارية والتقنية المتعلقة بملفات القروض لمدة تتراوح مابين 20 و90 يوم سواء بالنسبة لقروض الاستثمار أو الاستغلال أو مكان التسليم لغرض الدراسة (الوكالة الجهوية المديرية العامة).

– تحقيق مشروع البنك الجالس والخدمات المشخصة ببعض الوكالات الرائدة.

– إدخال مخطط جديد في الحسابات على مستوى المحاسبة المركزية.

– إنشاء تطبيق إلي يختص بإدخال آليات الدفع في مجال التعامل الافتراضي.

- **سنة 2002:** تعميم البنك الجالس مع الخدمات المشخصة على جميع الوكالات الأساسية على مستوى الوطني.
- وفي السنوات الأخيرة عرف البنك إدخال تقنية جديدة تعمل على سرعة تنفيذ العمليات المصرفية تتمثل في عمليات نقل الصك عبر الصورة، فبعد أن كان يستغرق وقت تحصيل شيكات البنك مدة قد تصل إلى 15 يوما، أصبح بالمكان العملاء تحصيل شيكات بنك البدر في وقت وجيز وهذا يعتبر انجاز غير مسبوق في مجال العمل المصرفي في الجزائر، كما عمل مسؤلوا بنك البدر خلال السنوات الأخيرة على تعميم استخدام الشبابيك الآلية للأوراق النقدية المرتبطة ببطاقة الدفع الذي تشرف عليه شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك خاصة في المناطق ذات الكثافة السكانية ونظرا لهذا التطور فان حسب الكثير من المختصين والمهنيين بالجهاز المصرفي الجزائري ليس فقط لأنها الأكثر انتشارا عبر التراب الوطني بأكثر من 300 وكالة، بل ولأن البنك الذي يغطي بسمعة كبيرة سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي والعالمي، ولقد تم اعتبار

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الفلاحة والتنمية الريفية وفقا لدراسة قامت بها هيئة Bankers Almanach في سنة 2001 على أنه:

- أول بنك في الجزائر حسب كل المعايير.
- يعتبر ثاني بنك على المستوى المغاربي.
- يحتل المرتبة 13 على المستوى الإفريقي من ضمن 326 بنك شملها التصنيف.
- يحتل المرتبة 14 عربيا من بين 255 بنك شملها التصنيف.
- وعلى المستوى العالمي يحتل المرتبة 668 عالميا من بين 4001 بنك مصنفة من قبل هذه الهيئة وحسب مجلة « éco- Finance » احتل بنك الفلاحة والتنمية الريفية المرتبة الثانية وطنيا بعد بنك الجزائري الخارجي وفي المرتبة الثالثة عشر إفريقيا من بين مائتي بنك إفريقي مصنف بناءا على معيار إجمالي الميزانية، وكان ذلك عام 2003.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المطلب الثاني: وظائف وأهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

أولا: وظائف بنك الفلاحة والتنمية الريفية: بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من المؤسسات المصرفية والتجارية يمارس عدة وظائف أبرزها:

1- وضع سياسة اتصال فعالة لتحقيق الأهداف المخططة من خلال:

- العمل على مواجهة مخاطر الصرف على القروض الخارجية بصفة عقلانية؛
- تطوير مستوى هيئة الموظفين وإعطاء الأولوية لحاملي الشهادات؛
- إعطاء الدعم الإعلامي.

2- عرض المنتجات والخدمات الجديدة من خلال:

- تصفية المشاكل المالية؛
- أخذ الضمانات الملائمة وتطبيقها ميدانيا؛
- تميل التجارة الخارجية؛
- الاستقبال الجيد واحترامهم والرد على طلباتهم بجدية؛
- تمويل المشاريع الداخلية في إطار تشغيل الشباب.

3- تطبيق الخطط والبرامج الداخلية وفق سياسة الحكومة وهذا من أجل:

- تطوير الموارد والعمل على رفعها وتحسين تكاليفها؛
- الاستعمال الرشيد للإمكانيات التي تمنحها السوق المالية؛
- مسايرة التطور الحاصل في عالم المهنة المصرفية وتقنياتها.

ثانيا: أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية: تتجلى أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية في النقاط التالية:

- إعادة تنظيم جهاز الإنتاج الفلاحي بتطوير وتعميم استعمال الإعلام الآلي وتجديد الثروة وعصرنتها؛
- إشراك الزراعة وتنمية حصتها في مجال الإنتاج الوطني؛
- توسيع الأراضي الفلاحية وتحسين الخدمات.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

- الاقتراب من الزبائن عن طريق فتح وكالات جديدة في المدن الغنية بالموارد وكذا تكوين الموظفين وتقويم سلوكهم، غير أنه لا يمكن لهذه الأهداف أن تتحقق ما لم يعمل البنك على:
- رفع الموارد بأفضل التكاليف.
- التسيير الدقيق للخزينة.
- تكوين وتحفيز هيئة الموظفين.

المطلب الثالث:التعريف بالوكالة محل الدراسة وهيكلها التنظيمي

أولا*: التعرف ببنك الفلاحة والتنمية الريفية (744): بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR هي مؤسسة تنتمي إلى القطاع العمومي ذات أسهم يقدر رأس مالها 33 مليار دينار جزائري، تأسس البنك في 13 مارس 1982 وبموجب قرار وزاري يتكون من 39 مديرية جهوية 296 وكالة محلية للاستغلال منتشرة عبر مختلف مناطق الوطن يشغل البنك حوالي 7000 عامل، يسير البنك من طرف مجالس الإدارة ويرأسه رئيس مجلس الإدارة الذي يشغل في نفس الوقت منصب الرئيس المدير العام، ووكالة سكيكدة (744) هي أحد فروع بنك الفلاحة والتنمية الريفية يقع مقرها في وسط مدينة سكيكدة بحي ديدوش مراد يشغل الوكالة حوالي 25 موظف إضافة إلى مدير الوكالة يتمثل نشاطها في تمويل جميع المشاريع الفلاحية والصيد البحري لغرض تطوير القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي والوكالة هي مركز الاستغلال البنكي القاعدي الناشط في إطار OCA * ومن بين أهدافه:

- تحسين المعرفة بالزبائن من خلال وضع مكلفين بالزبائن؛
- زيادة المبيعات والخدمات البنكية والبحث عن فرص البيع أخرى؛
- تحسين جودة الخدمات الموجهة للزبائن؛
- تحسين من مرودية نقاط البيع؛

*- OCA : تنظيم التجاري للوكالة صادر من خلال التوجيهة العامة رقم 2009/53.

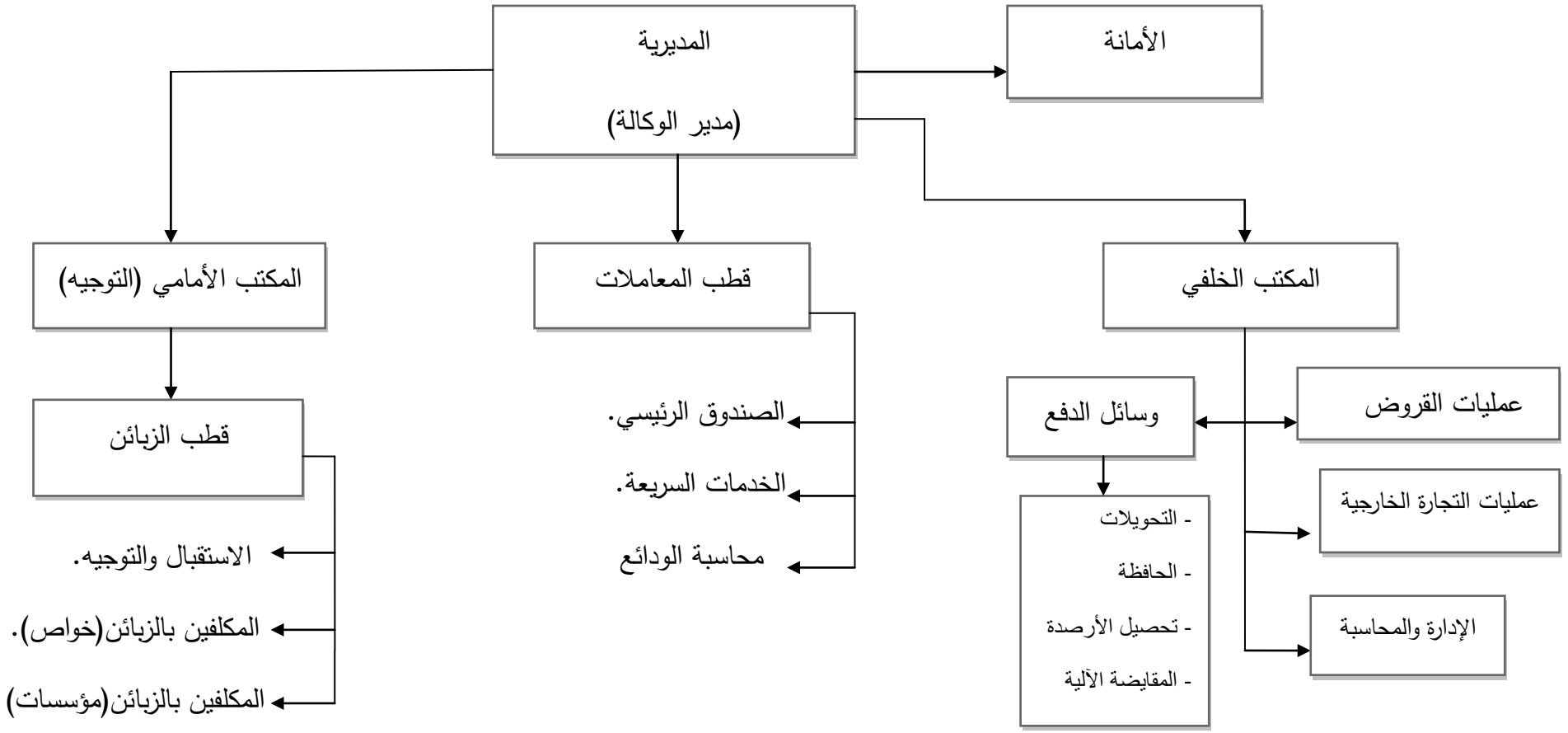
WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

أما التنظيم التجاري للوكالة فانه قائم على التوجيهات الرئيسية التالية:

- الفصل بين المصلحة الأمامية والمصلحة الخلفية؛
- تميز بين النشاطات وتقسيم الحافظة: (مؤسسات، أفراد)، ووضع مهام جديدة للمكلفين بالزبائن؛
- تحويل عمليات السحب والإيداع من قطب الزبائن إلى قطب التحويلات؛
- إعادة تأهيل مكتب التوجيه والاستعلامات للزبائن.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الشكل رقم (04): الهيكل التنظيمي لوكالة الاستغلال بسكيكدة (744)



المصدر: وثائق مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

ثانيا: الهيكل التنظيمي للوكالة: وفقا للوثائق المقدمة من طرف الوكالة المحلية للاستغلال رقم (744) فان الهيكل التنظيمي يتكون من:

1- مدير الوكالة: حيث يعتبر المدير المسير لعملياتي والذي من مهامه الأساسية تطبيق إستراتيجية البنك وتنميته، وبالتالي ومن أجل القيام بمهامه على أحسن وجه فهو يمتلك كل الصلاحيات المخولة له من طرف المديرية العامة والتي تمكنه من ممارسة واجباته تجاه الوكالة التي يشغلها، فهو يقوم:

- تكييف التنظيم التجاري تماشيا مع الموظفين بطريقة تمكنه من تلبية طلبات الزبائن؛
- تحديد الأهداف المسطرة مع حجم الجهوي للاستغلال؛
- استقبال وتوجيه ونصح الزبائن المهمين للوكالة عند تأدية العمليات الصعبة والمعقدة؛
- الحرص والعمل على تحسين الصورة الخارجية للبنك؛
- الحرص والحفاظ على أمن الأشخاص والممتلكات والاستعمال العقلاني للوسائل؛
- يسهر على العمل وفقا للنصوص القانونية للبنك.

2- مصلحة الزبائن(قطب الزبائن):

2-1- رئيس مصلحة قطب الزبائن: والذي من مهامه الأساسية:

- تنظيم العمليات التجارية للمؤسسات والخواص وتحسينها؛
- تأطير نشاط المكلفين بالزبائن (مؤسسات)؛
- تأطير نشاط المكلفين بالزبائن (أفراد والخواص).

2-2- المكلف بالاستغلال والتوجيه: والذي من مهامه الأساسية:

- توجيه الزبائن داخل الوكالة؛
- تقديم ايجابيات والتوجيهات لتساؤلات الزبائن.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

2-3- المكلف بالزبائن (مؤسسات وخواص): والذي من مهامه:

- تسير وتنمية حافظة الزبائن؛

- القيام بعمليات التحويل الجارية؛

-. تأمين جودة خدمات ما بعد البيع.

3- مصلحة قطب المعاملات: من مهامها:

- الربط بين العمليات المكلف بالشباك(الخدمات السريعة) مكتب الودائع والمكلفين بالصندوق؛

- تأمين السير الحسن للشباك الآلي للأوراق النقدية؛

- الحرص على توازن المالي(السيولة، الودائع).

3-1- المكلف بالشباك(الخدمات السريعة):

مكلف بالشباك من مهامه القيام بعمليات السحب من 100000.00دج فما فوق.

3-2- المكلف بمحاسبة الودائع: من مهامه الرئيسية:

- تأمين محاسبة الودائع التي يقوم بها الزبون من خلال تقديمه وصل الإيداع؛

- محاسبة ودائع الجديدة عند فتح حسابات جديدة (الإيداع الأولي) بالعملة الوطنية أو الأجنبية، وعند اكتتاب ودائع لأجل؛

- تحديد الزبائن المهمين وتوجيههم للمكلف بالزبائن.

4- المكتب الخلفي: ويرأسه المراقب والذي يمارس مهامه ضمن صلاحيات المخولة له، من بين هذه المهام:

- تقسيم العمل بين مختلف الموظفين؛

- مساعدة وتوجيه الموظفين في تأدية مهامهم؛

- مراقبة ومطابقة صحة العمليات المؤدات؛

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

- القيام بالعمليات الإحصائية؛

هذا ويقوم المكتب الخلفي بالعمليات التالية:

- عمليات الاعتماد؛
- عمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية؛
- وسائل الدفع؛
- الإدارة والمحاسبة.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المبحث الثاني: تحليل البيانات المالية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

لقد قمنا اعتمادا على ميزانيات وجدول حسابات النتائج لعدة سنوات، بتوضيح درجة اعتماد البنك على كل مصدر من مصادر الأموال التي تمكنه من الوصول إلى تحقيق أهدافه وتنميتها، وكذا توضيح الأهمية النسبية لتوظيفاته فضلا عن متابعة تطور نمو تلك المصادر والاستخدامات طيلة فترة الدراسة وفي الأخير تم قياس الأداء المالي للبنك باستخدام مؤشراته.

المطلب الأول: مصادر الأموال للبنك واستخداماتها

إن قدرة البنك على إدارة موجوداتها ومطلوباتها بطريقة كفئة ينعكس إيجابيا على أدائه المالي، وذلك من خلال مقدرة الإدارة على تنمية الموارد المالية الذاتية والخارجية، وتوجيه هذه الموارد نحو الاستثمارات التي تعزز من أدائه. وفي هذا الجزء سوف يتم إعطاء صورة واضحة عن تطور مصادر الأموال واستخداماتها معتمدين في ذلك على ميزانيات البنك للفترة الممتدة 2004-2011 كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (07): تطور مصادر أموال البنك واستخداماتها للفترة (2004-2011). الوحدة:ألف دج

البيان / السنة	مصادر الأموال واستخداماتها	الفرق	نسبة التغير%
2004	472476681	-	-
2005	539643608	67166927	14.22
2006	609067252	69423644	12.86
2007	716991832	107924580	17.72
2008	922922631	205930799	28.72
2009	1119288531	196365900	21.28

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

2010	1260737875	141449344	12.64
2011	1421685356	160947481	12.77

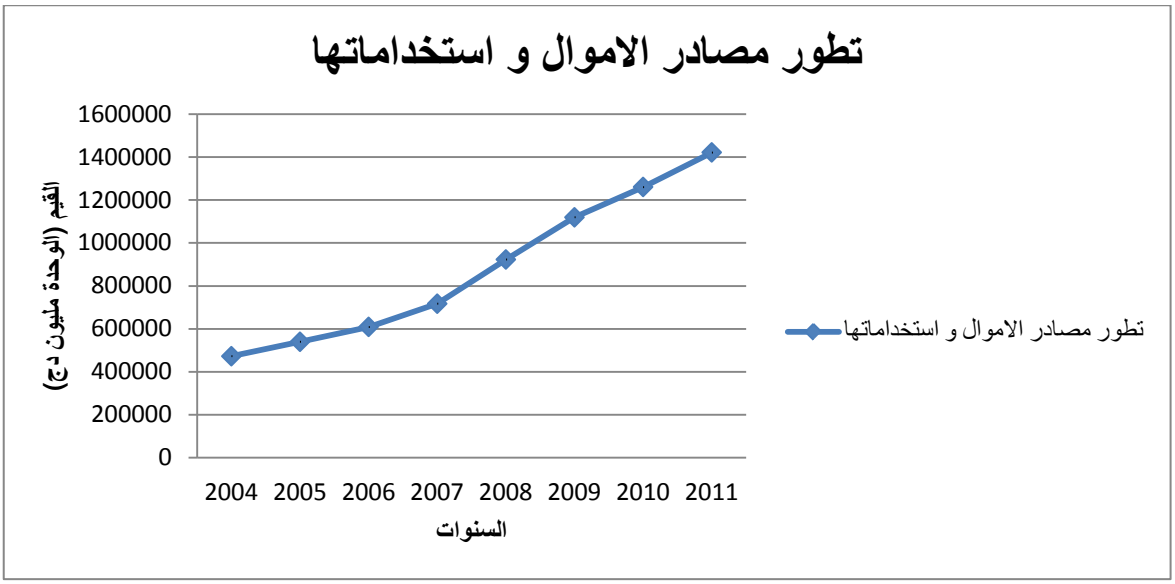
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ميزانيات البنك محل الدراسة.

يتضح لنا من الجدول السابق ما يلي:

نلاحظ بأن حجم الميزانية العمومية (المصادر والاستخدامات) لهذا البنك قد نمت خلال فترة الدراسة من 2004 إلى سنة 2011، حيث قدرة نسبة النمو سنة 2005 بـ : 14.22%، بينما قدرت نسبة النمو سنة 2006 بـ :12.86 %، في حين بلغت نسبة الزيادة سنة 2007 بـ : 17.72%، وقد بلغت هذه النسبة سنة 2008 أعلى نسبة للنمو حيث وصلت إلى 28.72%، بينما نمت في سنة 2009 بـ : 21.28% في حين قدرة نسبة النمو بـ : 12.64% سنة 2010، و بـ : 12.77% سنة 2011.

كما نلاحظ من خلال الشكل البياني التالي تطور مصادر التمويل لهذا البنك، فنرى أن المنحنى يعكس نموا لمصادر التمويل خلال الفترة الممتدة من 2004- 2011، حيث أنها في ارتفاع مستمر طيلة الفترة المدروسة.

شكل رقم (05): يوضح تطور مصادر أموال البنك واستخداماتها خلال الفترة 2004-2011.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ميزانيات البنك محل الدراسة.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المطلب الثاني: تطور مؤشرات الأداء المالي للبنك

لقد قمنا باعتماد على ميزانيات وجدول حسابات النتائج بقياس الأداء المالي للبنك محل الدراسة معتمدين في ذلك على مؤشر العائد على حقوق الملكية حيث يعتبر هذا المؤشر أداة مناسبة للحكم على قدرة البنك على تعظيم ثراء مالكيها، إضافة إلى استخدامنا مؤشر العائد على الأصول الذي يعد مؤشر على كفاءة الإدارة في توليد الأرباح من الأصول المتاحة.

جدول رقم (08): تطور العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول للفترة 2004-2011.

المؤشر / السنة	العائد على حقوق الملكية (ROE)	العائد على الأصول (ROA)
2004	%4.33	%0.16
2005	%4.34	%1.41
2006	(%19.30)	(%0.48)
2007	%22.20	%0.61
2008	%16.95	%0.74
2009	%20.89	%0.94
2010	%21.33	%1.67
2011	%25.70	%2.30

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ميزانيات وجدول حسابات النتائج للبنك محل الدراسة.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

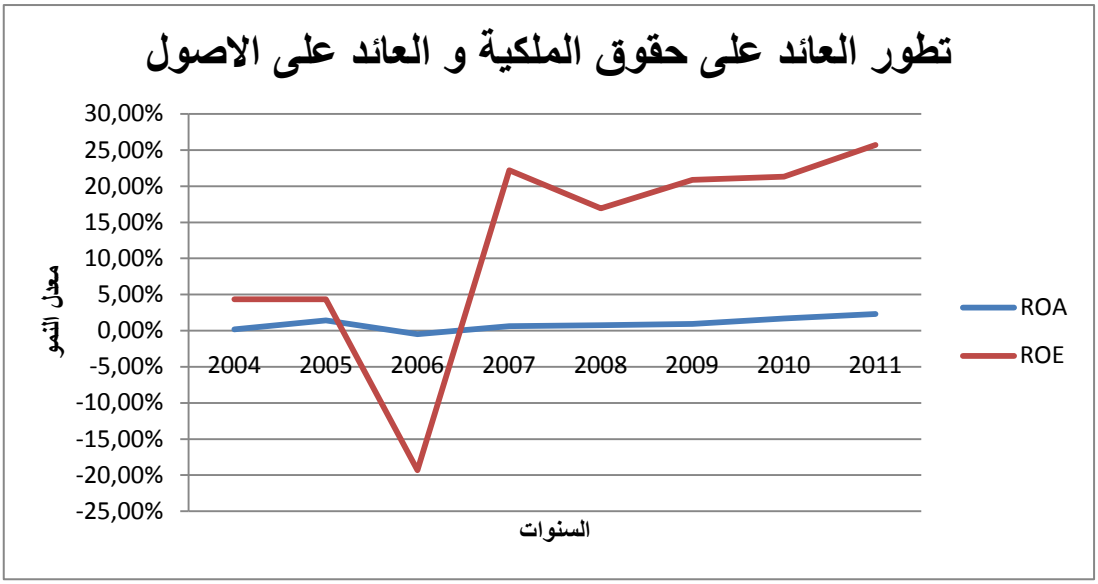
من خلال الجدول السابق يتبين لنا التالي:

نلاحظ بأن العائد على حقوق الملكية للبنك محل الدراسة يتميز بنمو طيلة فترة من سنة 2004 إلى غاية 2011، حيث بعدما شهد انخفاضا خلال السنوات الثلاثة الأولى، ارتفع المعدل من(19.30%) إلى 25.70% مما يعني أن البنك بداء يجني عوائد جيدة بعدما كان معدل العائد على حقوق الملكية سالبا وقد بلغ معدل النمو مابين سنتي 2006- 2007 حوالي215% في حين بلغ هذا المعدل خلال سنة 2008 بـ 23.64% ليرتفع معدل النمو بـ: 23.24 % سنة 2009، و بـ:2.11% سنة 2010، أما سنة 2011 فقد قدر بـ : 20.48%.

أما بالنسبة لمعدل العائد على الأصول، فقد تطور هو الآخر خلال فترة الدراسة، حيث ارتفع من(0.48%) في سنة 2006 إلى 2.30%سنة 2011 والذي يمكن إرجاع هذا الارتفاع إلى ارتفاع صافي الربح مقابل انخفاض في إجمالي الأصول، وقد بلغ معدل النمو خلال سنة 2006-2007 حوالي 227.08 % بينما قدرت بـ: 27.03% سنة 2008- 2009، ليرتفع سنة 2011 بـ: 37.72 %.

والشكل البياني التالي يوضح تطور كل من العائد على حقوق الملكية، والعائد على الأصول

الشكل رقم (06): يوضح تطور العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول للفترة 2004-2011.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ميزانيات وجدول حسابات النتائج للبنك محل الدراسة.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المطلب الثالث: الأهمية النسبية لمصادر أموال البنك واستخداماتها.

يركز البنك في عمله المصرفي على بعض العناصر المكونة لجانب الخصوم كمصادر لأمواله على حساب مصادر أخرى، لتوظيفها في أوجه استخدامات خاصة على حساب بعض مجالات التوظيف الأخرى، وذلك تبعا لأهميتها في تحقيق أهدافه، وعليه سيتم في هذا الجزء تحديد الأهمية النسبية لكل من مصادر الأموال واستخداماتها، معتمدين في ذلك على ميزانيات البنك ونظرا لاختلاف القوائم المالية لسنتين الأخيرتين عن باقي السنوات، حيث تم إعداد القوائم المالية بناء على المخطط المحاسبي الجديد وبالتالي اختلاف بنودها عن بنود القوائم المالية لسنوات(2004-2009)، فسوف يتم عرض قوائم المالية لسنة (2010-2011) منفصلة عن القوائم الأخرى .

أولا:الأهمية النسبية لمصادر أموال البنك للفترة (2004-2011).

جدول رقم (09): يوضح الأهمية النسبية لمصادر أموال البنك للفترة (2004-2009).

البيان / السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009
1- ديون اتجاه المؤسسات المالية	%1.95	%2.32	%3.57	%8.87	%15.39	%19.38
2- حسابات مدينة للزبائن	%71.57	%73.22	%71.70	%69.31	%64.53	%62.32
- حسابات التوفير	%37.02	%39.06	%32.63	%25.44	%21.13	%20.02
- ديون أخرى	%34.55	%34.16	%39.06	%43.37	%43.40	%42.29
3-خصوم أخرى	%1.15	%1.85	%0.26	%1.07	%0.60	%0.50
4-حسابات التسوية	%14.51	%12.62	%15.43	%12.44	%11.00	%7.41
5- مؤونات الأخطار والتكاليف	%1.08	%0.83	%0.74	%0.71	%0.35	%0.29
6 - مؤونات قانونية	%3.04	%3.07	%2.62	%2.12	%1.65	%1.36
7- صندوق تغطية المخاطر البنكية	%0.84	%0.76	%0.82	%0.74	%0.59	%0.53
9- ديون تابعة	%2.09	%1.94	%2.29	%1.95	%1.51	%3.66
10- رأس المال الاجتماعي	%3.05	%2.70	%2.39	%2.03	%1.58	%1.30

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

11-احتياطات	%0.47	%0.50	%0.60	%0.51	%0.86	%0.71
12- فارق إعادة التقييم	%0.00	%0.00	%0.00	%0.00	%1.47	%1.21
13-الترحيل من جديد	%-1.21	%0.00	%0.00	%-0.41	%-0.32	%0.34
14-نتيجة السنة	%1.41	%0.14	%-0.48	%0.60	%0.73	%0.94
مجموع الخصوم	%100	%100	%100	%100	%100	%100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ميزانيات محل الدراسة.

الجدول رقم (10): الأهمية النسبية لمصادر أموال البنك للفترة (2010-2011).

البيان / السنة	2010	2011
1-ديون اتجاه المؤسسات المالية	%15.95	%20.43
2-ديون اتجاه الزبائن	%57.42	%51.93
3-ديون ممثلة بأوراق مالية	%1.53	%1.35
4-ضرائب جارية - خصوم	%0.82	%0.91
5-ضرائب مؤجلة - خصوم	%0.01	%0.01
6-خصوم أخرى	%3.01	%3.05
7-حسابات التسوية	%9.69	%8.87
8-مؤونات الأخطار والتكاليف	%0.36	%0.49
10 -مؤونات الأخطار المصرفية العامة	%2.25	%3.01
11-ديون تابعة	%1.11	%0.98
12-رأس المال الاجتماعي	%3.29	%2.92
13-احتياطات	%0.63	%1.74

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

14-فارق إعادة التقييم	%1.12	%0.99
15-ترحيل من جديد	%1.09	%0.96
16-نتيجة السنة	%1.66	%2.29
مجموع الخصوم	%100	%100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ميزانيات البنك محل الدراسة.

من خلال الجدول رقم (09) والجدول رقم (10) نلاحظ ما يلي:

- **سنة 2004**: نلاحظ أن الودائع تشكل أهم مصدر للأموال في البنك بنسبة 71.57%، حيث تتوزع هذه النسبة بين ودائع التوفير بـ : 37.02%، وديون أخرى بـ: 34.55%، تليها من حيث الأهمية حسابات التسوية بنسبة قدرها 14.51%.

- **سنة 2005**: نلاحظ أن الأهمية النسبية للودائع ارتفعت بـ: 73.22% مقارنة بسنة 2004 أي بمعدل نمو قدره 15.4%، وهذا راجع إلى ارتفاع ودائع التوفير حوالي 39.06% أما الديون الأخرى فقد شكلت نسبة 34.16% من إجمالي الودائع، ثم تأتي نسبة حسابات التسوية كثاني نسبة من حيث الأهمية بنسبة 12.62%.

- **سنة 2006**: نلاحظ أن الودائع تشكل أهم عنصر رئيسي لمصادر الأموال في البنك، حيث بلغت أهميتها النسبية 71.70% وتتوزع هذه النسبة بين نوعين من الحسابات هي: ودائع التوفير بـ 32.63% وديون أخرى التي بلغت نسبتها 39.06%، ويليها من حيث الأهمية بند حسابات التسوية التي بلغت هي الأخرى نسبة 15.43%، ثم ديون اتجاه المؤسسات المالية كثالث نسبة ضمن أهم مصادر أموال البنك حيث بلغت نسبتها حوالي 3.57%.

- **وفي سنة 2007**: نلاحظ أن البنك بقي معتمدا على الودائع كأهم نسبة في مصادر أمواله، برغم من تراجع نسبتها مقارنة بسنة 2006، حيث انخفضت بحوالي 13.80%، وقد بلغت نسبتها 69.31% ويمكن إرجاع سبب هذا الانخفاض إلى انخفاض في نسبة ودائع التوفير باعتبارها أحد أهم مصادر الأموال في البنك فقد بلغت نسبتها 25.44% في مقابل ارتفاع طفيف لديون الأخرى حوالي 43.37%

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

ثم تأتي نسبة حسابات التسوية حيث بلغت نسبتها 12.44% أي انخفضت بمعدل قدره 5.06%، ويأتي بند الديون اتجاه المؤسسات المالية كثالث أهم مصدر للأموال لسنة 2008 إذ ارتفعت إلى 8.87%.

- **أما في سنة 2008**: فنلاحظ انخفاض طفيف للودائع إذ بلغت نسبتها 64.53% ومع ذلك يظل أهم مصدر للأموال يعتمد عليه البنك، وقد توزعت هذه النسبة بين 21.13% بالنسبة لودائع التوفير وبين 43.40% بالنسبة لحساب الديون الأخرى، فيما ارتفعت نسبة الديون اتجاه المؤسسات المالية بنسبة 15.39% فيما كانت تمثل هذه الأخيرة في سنة 2007-2008 ثالث مصدر اعتمد عليه البنك، في حين سجل انخفاض في نسبة حسابات التسوية فبلغت 11.00% أي بمعدل 13.79%.

- **وفي سنة 2009**: نلاحظ استمرار البنك في الاعتماد على الودائع كمصدر أساسي بنسبة 62.32% من إجمالي مصادر الأموال موزعة بين ودائع التوفير بـ : 20.02% والديون الأخرى بـ : 42.29% تليها نسبة الديون اتجاه المؤسسات الأخرى التي تستمر في الارتفاع إذ بلغت نسبة 19.38%، ثم تليها نسبة حسابات التسوية بـ: 7.41%.

- **وأما في سنة 2010**: فيستمر بند الودائع في الانخفاض إذ بلغ حوالي 57.42% أي بمعدل 3.8% في حين انخفضت نسبة الديون اتجاه المؤسسات المالية في إذ بلغت نسبتها 15.95%، وقد تمثل ثالث مصدر للأموال اعتمد عليه البنك في حسابات التسوية الذي انخفض بالمقارنة بسنة 2009 بمعدل 9.69%.

- **أما بالنسبة لسنة 2011**: فالملاحظ أن بند الودائع لايزال يحتل الصدارة ضمن أهم مصادر الأموال في البنك رغم استمرار انخفاضها حوالي 51.93%، فيما يستمر ارتفاع نسبة الديون اتجاه المؤسسات المالية مقارنة بالسنة 2010 فبلغت 20.43% أي بمعدل نمو قدره 44.50% مما يعني أن لبنك يولي أهمية للتسهيلات الائتمانية الممنوحة للمؤسسات المالية وذلك بعد ودائع العملاء، في حين تظل نسبة حسابات التسوية في الانخفاض بحوالي 8.87% أي بمعدل 3.19%.

- من خلال ماسبق نستخلص أن أهم مصدر للأموال في البنك تمثل في ودائع العملاء برغم من استمرار انخفاضها طيلة فترة الدراسة، تلتها من حيث الأهمية كل من حسابات التسوية وديون اتجاه المؤسسات المالية التي اختلفت أهميتها من سنة إلى أخرى.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

ثانيا: الأهمية النسبية لاستخدامات أموال البنك للفترة (2004-2011).

الجدول رقم (11): يوضح نسب اعتماد البنك على استخدامات الأموال للفترة (2004- 2009).

البيان / السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009
1- الصندوق, البنك المركزي, الصكوك البريدية	%6.02	%6.92	%7.48	%6.58	%6.00	%5.63
2- خدمات حكومية و قيم مماثلة	%0.01	%0.01	%20.25	%12.46	%9.51	%5.24
3- قروض على المؤسسات المالية	%8.15	%12.96	%3.06	%12.05	%16.96	%23.12
4- قروض على الزبائن	%53.87	%51.03	%47.77	%49.28	%48.87	%50.87
5- أسهم وأوراق مالية أخرى ذات إيراد ثابت	%18.72	%16.66	%4.55	%5.29	%3.74	%3.00
6- سندات و أوراق مالية أخرى ذات إيراد متغير	%0.00	%0.00	%0.04	%0.03	%0.00	%0.00
7- مشاركات و أنشطة المحفظة	%0.33	%0.54	%0.56	%0.53	%0.39	%0.27
8- أصول معنوية	%0.05	%0.04	%0.04	%0.04	%0.03	%0.03
9- أصول مادية	%0.12	0.48%	%0.96	%0.98	%2.28	%1.88
10- أصول أخرى	%0.02	%0.02	%0.15	%0.05	%0.03	%0.03
11- حسابات التسوية	%11.51	%10.61	%14.89	%12.64	%12.13	%9.89
مجموع الأصول	%100	%100	%100	%100	%100	%100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ميزانيات البنك محل الدراسة.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الجدول رقم (12): يوضح نسب اعتماد البنك على استخدامات الأموال للفترة (2010-2011).

السنوات / البيان	2010	2011
1-صندوق، بنك مركزي، صكوك بريدية والخزينة العامة	%6.56	%8.55
2-أصول مالية جاهزة لغرض البيع	%0.34	%0.28
3-قروض على المؤسسات المالية	%6.05	%7.86
4-قروض على الزبائن	%63.43	%52.55
5-أصول مالية مملوكة إلى غاية الاستحقاق	%9.71	%17.95
6-ضرائب جارية - أصول	%0.26	%0.65
7-ضرائب مؤجلة - أصول	%0.03	%0.03
8-أصول أخرى	%2.68	%2.77
9-حسابات التسوية	%8.78	%7.23
10-المساهمات في الفروع المشتركة أو الكيانات المشاركة	%0.36	%0.46
11- العقارات الموظفة	%1.72	%1.58
12-أصول ثابتة مادية	%0.02	%0.02
مجموع الأصول	%100	%100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ميزانيات البنك محل الدراسة.

من خلال الجدول رقم (11) والجدول رقم (12) نلاحظ ما يلي:

- **سنة 2004:** تتفاوت الأهمية النسبية لاستخدامات البنك خلال هذه السنة، حيث تمثل القروض الممنوحة للزبائن أعلى نسبة بـ : 53.87%، تليها بند الأسهم والأوراق المالية ذات إيراد ثابت بنسبة 18.72%، في حين تمثل المصدر الثالث للاستخدامات في حسابات التسوية بنسبة 11.51%.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

- **سنة 2005**: نلاحظ بأن القروض الممنوحة للزبائن تشكل النسبة الأكبر ضمن استخدامات البنك إذ قدرت بـ : 51.03%، تليها نسبة الأسهم والأوراق المالية أخرى ذات إيراد ثابت بـ : 16.66%، في حين تمثل المصدر الثالث للاستخدامات في القروض على المؤسسات المالية بنسبة 12.96%.

- **سنة 2006**: نلاحظ أن القروض الممنوحة للزبائن تمثل أعلى نسبة بـ : 47.77% مما يدل أن البنك يولي أهمية كبرى لتسهيلات الائتمانية المقدمة لزبائنه لتحقيق من ورائها عوائد، كما بلغت النسبة الخاصة بالخدمات الحكومية وقيم مماثلة نسبة 20.45% وهي ثاني نسبة من حيث الأهمية، في مقابل سجل بند حسابات التسوية نسبة 14.89%.

- **سنة 2007**: نلاحظ أن البنك لايزال معتمدا على القروض الممنوحة للزبائن كأحد أهم مصادر استخداماته، إذ وصلت النسبة إلى 49.28% وبمعدل نمو يقدر بـ : 21.42% وهي أعلى نسبيا مقارنة بسنة 2006، في حين يأتي بند الخاص بحسابات التسوية كثاني أهم نسبة خلال هذه السنة بـ : 12.64%، لينخفض بند الخاص بالخدمات الحكومية وقيم مماثلة بحوالي 12.46%، وقد بلغت القروض على المؤسسات المالية حوالي 12.05% من نسب التوظيفات في البنك.

- **لسنة 2008**: فنلاحظ أن القروض الممنوحة للعملاء تشكل أهم مصدر لاستخدامات البنك بنسبة 48.87% وبمعدل قدره 27.60%، في حين ارتفعت الأهمية النسبية للقروض الممنوحة للمؤسسات المالية بنسبة قدرها 16.96% وبمعدل نمو قدره 81.15%، في المقابل بلغت نسبة حسابات التسوية 12.13%.

-**سنة 2009**: نلاحظ أن القروض الممنوحة للزبائن لاتزال تمثل أعلى نسبة بـ : 50.87%، تليها نسبة القروض على المؤسسات المالية إذ قدرت هذه السنة بـ : 23.12%، في حين انخفضت الأهمية النسبية لحسابات التسوية والتي بلغت حوالي 9.89% وبمعدل نمو 1.13%.

- **وأما بالنسبة لسنة 2010**: فالملاحظ أن نسبة القروض الممنوحة للزبائن ارتفعت إلى 63.43% بالمقارنة مع السنوات السابقة مما يدل على اعتماد البنك عليها في تحقيق الأرباح، حيث نمت بمعدل قدره 40.44%، تليها نسبة الأصول المالية المملوكة إلى غاية الاستحقاق بنسبة قدرها 9.71%، في حين

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

انخفضت نسبة حسابات التسوية إلى 8.78%، هذا وقد تراجعت أهمية القروض الممنوحة للمؤسسات المالية إذ انخفضت إلى6.05%.

- **أما سنة 2011** : فالملاحظ أن القروض الممنوحة للزبائن لاتزال تحتل الصدارة كأعلى نسبة ضمن استخدامات البنك رغم انخفاض الطفيف في نسبتها إذ قدرت بـ : 52.55% أي بمعدل 6.57%، تليها نسبة الأصول المالية المملوكة إلى غاية الاستحقاق بـ : 17.95%، في حين يأتي بند الصندوق، البنك المركزي وصكوك البريدية كثالث نسبة من حيث الأهمية خلال هذه السنة بنسبة 8.55%، في حين انخفضت نسبة حسابات التسوية إلى 7.23% أي بمعدل 7.11%.

- من خلال ماسبق نستخلص أن أهم استخدامات الأموال بالبنك تمثلت وبنسبة أكبر في القروض الممنوحة للعملاء، في حين توزعت النسبة الأخرى بين القروض الممنوحة للمؤسسات المالية وحسابات التسوية كالثاني استخدامات للأموال.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المبحث الثالث: تحليل البيانات لمتغيرات الدراسة واختبار الفرضيات

تعتبر عملية تحليل البيانات المالية للبنوك سواء كانت إسلامية أم تجارية من الأدوات الهامة لقياس أدائها المالي، ويتناول هذا المبحث تحليلا للبيانات واختبار للفرضيات الخاصة بالدراسة، وذلك باستخدام التحليل الوصفي للبيانات، بهدف توضيح خصائص كل متغير من متغيرات الدراسة، إضافة إلى إجراء تحليل الارتباط لكل متغير من المتغيرات، بهدف التعرف على طبيعة العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، وكذلك تحليل الانحدار للعلاقة بين متغيرات لمعرفة قوة هذه العلاقة للوصول إلى اختبار ومناقشة فرضيات الدراسة.

وفيما يلي توضيح لمتغيرات الدراسة ونماذجها:

متغيرات الدراسة:

- **المتغيرات المستقلة:** وهي التي تؤثر على المتغيرات التابعة وهذه المتغيرات تتمثل في:

LQ : السيولة النقدية مقاسا بـ : (نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات).

CA : كفاية رأس المال مقاسا بـ : (نسبة حق الملكية إلى إجمالي الموجودات).

AU : معدل توظيف الأموال مقاسا بـ : (نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الموجودات).

CR : خطر الائتمان مقاسا بـ: (نسبة حق الملكية إلى إجمالي محفظة القروض).

OE : الكفاءة التشغيلية مقاسه بـ (نسبة المصاريف التشغيلية إلى إجمالي الموجودات).

TA : حجم البنك مقاسا بـ : (لوغاريتم إجمالي الموجودات).

- **المتغيرات التابعة:** تنبثق المتغيرات التابعة للدراسة من مقاييس الأداء المالي المتمثلة في:

ROE : معدل العائد على حقوق الملكية.

ROA : معدل العائد على الأصول.

- **نموذج الدراسة:** سيتم دراسة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة للفترة ممتدة من 2004- 2011 وذلك باستخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

النموذج الأول: ROE= a + bxi

النموذج الثاني: ROA= a + bxi

حيث:

ROE : المتغير التابع والذي يمثل العائد على حقوق الملكية.

ROA : المتغير التابع والذي يمثل العائد على الأصول.

a: المعلمة الثابتة.

b: معامل الانحدار أو ميل الدالة الخطية.

المطلب الأول: الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

قبل البدء بتحليل واختبار الفرضيات لابد من وصف بيانات متغيرات الدراسة وتوضيح معالمها الرئيسية، وذلك باستخدام أساليب التحليل الوصفي الإحصائي الأكثر قبولا والمتمثلة في (الوسط الحسابي، الوسيط، الانحراف المعياري، معامل الاختلاف).

ومن خلال استخدامنا لبرنامج الإحصائي SPSS قمنا بحساب مختلف الأساليب الإحصائية السالفة الذكر وكانت النتائج كالتالي:

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

جدول رقم(13) : المؤشرات الإحصائية الوصفية لمتغيرات الدراسة.

المتغيرات	رمز المتغير	الوسط الحسابي	الوسيط	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الحد الأدنى	الحد الأعلى
العائد بعد الضريبة على إجمالي حقوق الملكية	ROE	11.8013	18.5700	14.845	220.378	-19.31	25.31
العائد بعد الضريبة على إجمالي الأصول	ROA	0.9175	0.8400	0.87739	0.770	-0.48	2.30
نسبة السيولة النقدية	LQ	6.7325	6.5800	0.93267	0.870	5.64	8.55
كفاية رأس المال	CA	4.5713	3.6000	2.4456	5.981	2.51	8.92
معدل توظيف الأموال	AU	6.3850	5.9750	2.11653	4.4800	4.16	10.14
خطر الائتمان	CR	7.0450	5.4700	3.85716	14.878	4.35	14.77
الكفاءة التشغيلية	OE	1.7163	1.3450	0.71684	0.514	1.20	3.24
حجم البنك	TA	20.5300	20.5150	0.40423	0.163	19.97	21.07

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج SPSS.

يتضح لنا من الجدول السابق ما يلي:

- إن حجم البنك(TA) يعتبر أقل المتغيرات تشتتا خلال فترة الدراسة، إذ له أدنى معامل اختلاف وهو 0.163، كما بلغ الانحراف المعياري له 0.404، في حين بلغ المتوسط الحسابي له 20.53، يليه المتغير نسبة المصاريف التشغيلية إلى إجمالي الموجودات (الكفاءة التشغيلية OE)، حيث بلغ معامل

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الاختلاف 0.514، وقد بلغ انحرافه المعياري 0.716، أما متوسطه الحسابي فبلغ 1.716، ثم يليه متغير العائد بعد الضريبة على الأصول بمعامل اختلاف 0.770، وانحراف معياري 0.877، ومتوسط حسابي 0.917، ويعود هذا التشتت الضعيف في المتغيرات للأسباب التالية على التوالي:

- معدل المصروفات التشغيلية إلى إجمالي الموجودات لم يكن مرتفعا خلال فترة الدراسة في حدود 2.5%؛
- انخفاض المصاريف المرتبطة برواتب الموظفين، الإيجار، ومختلف العمليات الإدارية؛
- تخصص البنك محل الدراسة باستثمار أمواله في القطاع الفلاحي والصيد البحري؛
- اختلاف مقدار العائد في كل سنة بالنسبة لكل دينار مستثمر من متوسط الأصول الايرادية خلال مدة الدراسة.

– إن العائد بعد الضريبة على حقوق الملكية(ROE) يعتبر أكثر المتغيرات تشتتا خلال فترة الدراسة حيث كان لها أعلى معامل اختلاف 220.378، كما بلغ انحرافها المعياري 14.845، في حين بلغ متوسطها الحسابي 11.801، ويليها خطر الائتمان(CR) مقاس (نسبة حق الملكية إلى إجمالي محفظة القروض)، حيث بلغ معامل الاختلاف 14.878، وانحرافها المعياري 3.857، أما متوسطها الحسابي فقد بلغ 7.045، ويليها من حيث التشتت كفاية رأس المال(CA) مقاس(نسبة حق الملكية إلى إجمالي الموجودات) بمعامل اختلاف 5.981، وانحرف معياري2.445، ومتوسط حسابي 4.571.

ويعزى هذا التشتت إلى الأسباب التالية:

- التباين الكبير في حجم حقوق الملكية، إذ شهد تطورها طيلة فترة الدراسة تذبذبا؛
- العائد المحقق من استثمار دينار واحد من أموال المالكين في البنك عرف نمو غير متوازن خلال فترة الدراسة وبالأخص في السنوات الثلاثة الأولى حيث انخفض العائد إلى 19.31%، وهذا التفاوت كان له أثر على تشتت بيانات البنك.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المطلب الثاني: معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة التابعة والمستقلة

تم استخدام اختبار بيرسون لاختبار العلاقة بين متغيرات الدراسة المستقلة الواردة في الدراسة ومتغيرات الدراسة التابعة (الأداء المالي) الممثلة في معدل العائد بعد الضريبة على حقوق الملكية، ومعدل العائد بعد الضريبة على الأصول، وكانت نتيجة الاختبار كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (14): نتائج مصفوفة ارتباط "بيرسون" بين المتغيرات المستقلة للدراسة والمتغيرات التابعة.

التسلسل	المتغيرات المستقلة	المتغيرات التابعة					
		معدل العائد على حقوق الملكية			معدل العائد على الأصول		
		معامل الارتباط	مستوى الدلالة sig		معامل الارتباط	مستوى الدلالة sig	
1	LQ	-0.118	0.781	-	0.359	0.382	-
2	CA	0.572	0.139	-	0.813	0.014*	معنوي
3	AU	- 0.851	0.007**	معنوي	- 0.446	0.268	-
4	CR	0.488	0.220	-	0.742	0.035*	معنوي
5	OE	0.383	0.349	-	-0.225	0.592	-
6	TA	0.716	0.046*	معنوي	0.707	0.050*	معنوي

* معامل الارتباط معنوي إحصائيا عند α =(0.05).

** معامل الارتباط معنوي إحصائيا عند α =(0.01).

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج SPSS.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

بناء على نتائج الجدول السابق يتضح ما يلي:

أولا: المتغير التابع: معدل العائد بعد الضريبة على حقوق الملكية(ROE)

- هناك علاقة ارتباط عكسية معنوية إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.01 بين المتغير التابع (الأداء المالي) ممثلة بمعدل العائد على حقوق الملكية(ROE)، وبين المتغير المستقل معدل توظيف الأموال(AU) الممثل (بنسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الموجودات)، بمعنى أنه كلما ارتفع معدل توظيف الأموال(AU) في البنك كلما انخفض معدل العائد على حقوق الملكية(ROE)، وتشير هذه النتيجة إلى عدم قدرة البنك على استثمار أصوله بشكل ملائم لتحقيق إيرادات وفوائد تؤدي إلى الرفع من الدخل الصافي.

- هناك علاقة ارتباط طردية معنوية إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.05 بين معدل العائد على حقوق الملكية(ROE) وبين حجم البنك(TA)، وتشير هذه النتيجة إلى أنه كلما زاد حجم البنك أدى ذلك إلى زيادة أدائها المالي.

- في حين بينت مصفوفة بيرسون عدم وجود علاقة ارتباط معنوية إحصائيا بين العائد على حقوق الملكية (ROE) والمتغيرات المستقلة التالية (نسبة السيولة النقديةLQ)، (كفاية رأس المالCA) (خطر الائتمان CR)، (الكفاءة التشغيلية OE).

ثانيا: المتغير التابع: معدل العائد بعد الضريبة على إجمالي الأصول(ROA)

كانت نتائج الارتباط مع مختلف المتغيرات المستقلة تشير إلى:

- هناك علاقة ارتباط طردية معنوية إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.05 بين معدل العائد على الأصول (ROA) وبين كفاية رأس المال(CA) مقاسه (بنسبة حق الملكية إلى إجمالي الموجودات) وتشير هذه النتيجة إلى قدرة البنك على استخدام الأموال المتاحة لديه من حقوق الملكية لغرض استثمارها في أصول مدرة للدخل والتي تزيد في ثقة المتعاملين مع البنك.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

– وجود علاقة ارتباط طردية معنوية إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.05 بين معدل العائد على الأصول (ROA) وخطر الائتمان(CR) مقاسا (بنسبة حق الملكية إلى إجمالي محفظة القروض) بمعنى أنه كلما ارتفع معدل العائد على الأصول بالبنك كلما زادت نسبة الخطر في محفظة القروض.

– هناك علاقة ارتباط طردية معنوية عند مستوى الدلالة 0.05 بين معدل العائد على الأصول(ROA) وحجم البنك(TA) مقاسا (باللوغاريتم إجمالي الموجودات)، وتشير هذه النتيجة أن حجم البنك ذو تأثير إيجابي على أداء البنك، أي أنه كلما زاد حجم البنك كلما زاد العائد على الأصول الذي يحققه البنك.

– لا توجد علاقة ارتباط معنوية إحصائيا بين معدل العائد على الأصول(ROA) وكل من المتغيرات المستقلة التالية (السيولة النقديةLQ)، و(معدل توظيف الأموال AU)، (الكفاءة التشغيلية للبنك OE).

المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة

سيتم اختبار فرضيات الدراسة من خلال استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط لاختبار حجم وطبيعة العلاقة بين المتغيرين التابعين معدل العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول، والمتغيرات المستقلة كلا على حدى، معتمدين في ذلك على النموذجين المبينين في بداية المبحث.

أولا: اختبار الفرضية الأولى: وتنص هذه الفرضية على : " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين السيولة النقدية (LQ) والأداء المالي للبنك".

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام الانحدار الخطي البسيط من خلال نموذجين إحصائيين أحدهم يبين العلاقة بين السيولة النقدية (LQ) ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE)، والأخر يبين العلاقة بين السيولة النقدية (LQ) ومعدل العائد على الأصول(ROA).

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

النموذج الأول: العائد بعد الضريبة على حقوق الملكية(ROE).

تم إدخال نسبة السيولة النقدية (LQ) إلى إجمالي الموجودات كمتغير مستقل، ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE) كمتغير تابع، وكانت نتائج الانحدار الخطي كما يلي :

ROE = 24.446 – 1.878 LQ

Std.Error =(43.805) (6.453)

T- Value =(0.558) (−0.291)

Sig t =(0.597) (0.781)

R = 0.118 معامل الارتباط بين السيولة النقدية(LQ) والأداء المالي (ROE).

R^2= 0.014 معامل التحديد المعدل.

F= 0.085 قيمة F المعنوية.

Sig F = 0.781 مستوى الدلالة الإحصائية لقيمة F.

تشير النتيجة السابقة إلى عدم وجود أثر لنسبة السيولة النقدية (LQ) والأداء المالي مقاسه بمعدل العائد على حقوق الملكية (ROE).

النموذج الثاني: العائد بعد الضريبة على الأصول (ROA)

تم إدخال السيولة النقدية (LQ) مقاسه (بنسبة السيولة النقدية إلى إجمالي الموجودات) كمتغير مستقل وكمتغير تابع معدل العائد على الأصول(ROA)، وكانت نتائج الانحدار الخطي كما يلي:

ROA = −1.359 + 0.3381LQ

Std. Error = (2.433) (0.358)

T-Value = (−0.559) (0.943)

Sig t = (0.597) (0.382)

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

R = 0.359 معامل الارتباط بين السيولة النقدية(LQ) والأداء المالي (ROA).

R^2= 0.129 معامل التحديد المعدل.

F= 0.890 قيمة F المعنوية.

Sig F = 0.382 مستوى الدلالة الإحصائية لقيمة F.

من خلال النتيجة السابقة يتضح أن أثر نسبة السيولة النقدية(LQ) على الأداء المالي مقاسه بمعدل العائد على الأصول(ROA)، لم يكن ذو دلالة مقبولة إحصائيا.

– ويلاحظ من خلال نتائج الانحدار الخطي البسيط للنموذجين الأول والثاني عدم وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين معدل السيولة النقدية(LQ) وكل من العائد على حقوق الملكية(ROE)، والعائد على الأصول(ROA) .

– وبناء على ما سبق يتضح صحة النموذجين الأول والثاني للفرضية، حيث لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الأداء المالي مقاسا بـ: (العائد على حقوق الملكية) و(العائد على الأصول) وبين معدل السيولة النقدية.

ثانيا: اختبار الفرضية الثانية: وتنص هذه الفرضية على : " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاية رأس المال(CA) والأداء المالي للبنك".

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام الانحدار الخطي البسيط، ومن خلال نموذجين إحصائيين أحدهم يبين العلاقة بين كفاية رأس المال(CA) والعائد على حقوق الملكية(ROE)، والأخر يبين العلاقة بين كفاية رأس المال(CA) والعائد على الأصول(ROA).

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

النموذج الأول: العائد بعد الضريبة على حقوق الملكية(ROE).

تم إدخال معدل كفاية رأس المال(CA) كمتغير مستقل، ومعدل العائد على حقوق الملكية(ROE) كمتغير تابع، وكانت نتائج الانحدار الخطي كما يلي:

ROE = −4.063 + 3.471CA

Std. Error = (10.393) (2.033)

T− Value = (−0.709) (1.707)

Sig t = (0.709) (0.139)

R = 0.572 معامل الارتباط بين معدل كفاية رأس المال (CA) والأداء المالي (ROE).

R^2= 0.327 معامل التحديد المعدل.

F =2.419 قيمة F المعنوية.

Sig F = 0.139 مستوى الدلالة الإحصائية لقيمة F.

يتضح من خلال النتائج السابقة أن أثر معدل كفاية رأس المال(CA) مقاسه (بنسبة حق الملكية إلى إجمالي الموجودات) على معدل العائد على حقوق الملكية(ROE) لم يكن ذو دلالة مقبولة إحصائيا.

النموذج الثاني: العائد بعد الضريبة على الأصول(ROA).

تم إدخال ضمن هذا النموذج معدل كفاية رأس المال(CA) كمتغير مستقل، ومعدل العائد على الأصول (ROA) كمتغير تابع وكانت نتائج الانحدار الخطي كما يلي:

ROA = −0.416 + 0.292CA

Std. Error = (0.436) (0.085)

T− Value = (−0.953) (3.418)

Sig t = (0.377) (0.014)

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

R= 0.813 معامل الارتباط بين معدل كفاية رأس المال(CA) والأداء المالي (ROA).

R^2 = 0.661 معامل التحديد المعدل.

F = 11.683 قيمة F المعنوية.

Sig F = 0.014 مستوى الدلالة الإحصائية لقيمة F.

تظهر النتائج السابقة أن هناك علاقة إحصائية طردية بين معدل كفاية رأس المال(CA) مقاسه (بنسبة حق الملكية إلى إجمالي الموجودات)، ومعدل العائد على الأصول (ROA) عند مستوى معنوية 0.05 بمعنى أنه كلما ارتفعت نسبة حق الملكية إلى إجمالي الموجودات بمعدل 1% كلما أدى ذلك إلى ارتفاع معدل العائد على الأصول بنسبة 0.292%.

– نلاحظ من خلال نتائج الانحدار الخطي البسيط للنموذجين الأول، عدم وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين معدل كفاية رأس المال(CA) ومعدل العائد على حقوق الملكية(ROE)، في حين أظهرت النتائج للنموذج الثاني وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل كفاية رأس المال(CA) ومعدل العائد على الأصول(ROA) .

– وبناء على ماسبق يتضح صحة النموذج الأول للفرضية، حيث لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الأداء المالي مقاسه بمعدل(العائد على حقوق الملكية) ومعدل كفاية رأس المال، بينما يتضح عدم صحة النموذج الثاني للفرضية، وبالتالي نقبل الفرضية العدمية القائلة بوجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الأداء المالي مقاسه بمعدل(العائد على الأصول) ومعدل كفاية رأس المال.

ثالثا : اختبار الفرضية الثالثة: وتنص هذه الفرضية على "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل توظيف الأموال(AU) والأداء المالي للبنك".

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام الانحدار الخطي البسيط من خلال نموذجين إحصائيين أحدهم يبين العلاقة بين معدل توظيف الأموال(AU) والعائد على حقوق الملكية(ROE)، والآخر يبين العلاقة بين معدل توظيف الأموال(AU) ومعدل العائد على الأصول(ROA).

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

النموذج الأول: العائد بعد الضريبة على حقوق الملكية (ROE).

تم إدخال ضمن هذا النموذج معدل توظيف الأموال(AU) كمتغير مستقل، ومعدل العائد على حقوق الملكية(ROE) كمتغير تابع، وكانت نتائج الانحدار الخطي البسيط كالتالي:

ROE = 49.932 – 5.972AU

Std. Error =(10.039) (1.502)

T– Value = (4.974) (−3.977)

Sig t = (0.003) (0.007)

R = 0.851 معامل الارتباط بين معدل توظيف(AU)الأموال والأداء المالي(ROE).

R^2 = 0.725 معامل التحديد المعدل.

F = 15.815 قيمة F المعنوية.

Sig F = 0.007 مستوى الدلالة الإحصائية لقيمة F.

يتضح من خلال النتائج السابقة وجود علاقة إحصائية عكسية بين معدل توظيف الأموال (AU) مقاسه (نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الموجودات) ومعدل العائد على حقوق الملكية(ROE)، عند مستوى معنوية 0.01 بمعنى أنه كلما ارتفع معدل توظيف الأموال بمعدل 1% كلما انخفض معدل العائد على حقوق الملكية بنسبة 5.972% .

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

النموذج الثاني: معدل العائد بعد الضريبة على الأصول (ROA).

تم إدخال ضمن هذا النموذج معدل توظيف الأموال(AU) كمتغير مستقل، ومعدل العائد على الأصول (ROA) كمتغير تابع، وكانت نتائج الانحدار الخطي البسيط كالتالي:

ROA = 2.098 – 0.185AU

Std. Error = (1.013) (0.151)

T– Value = (2.072) (−1.221)

Sig t = (0.084) (0268)

R = 0.446 معامل الارتباط بين معدل توظيف الأموال (AU) والأداء المالي (ROA).

R2 = 0.199 معامل التحديد المعدل.

F = 1.490 قيمة F المعنوية.

Sig F = 0.268 مستوى الدلالة الإحصائية لقيمة F.

تظهر النتائج السابقة عدم وجود أثر لمعدل توظيف الأموال(AU) مقاسه (نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الموجودات) على معدل العائد على الأصول(ROA)، أي ليس هناك أثر ذو دلالة مقبولة إحصائيا.

– ويلاحظ من خلال نتائج الانحدار الخطي البسط للنموذجين، وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل العائد على حقوق الملكية(ROE) ومعدل توظيف الأموال(AU)، بينما لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين معدل العائد على الأصول(ROA) ومعدل توظيف الأموال(AU).

– وبناء على ماسبق يتضح صحة النموذج الثاني للفرضية الثالثة، بينما يتضح عدم صحة النموذج الأول للفرضية، وبالتالي نقبل الفرضية العدمية القائلة بوجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الأداء المالي مقاسه بمعدل (العائد على حقوق الملكية) ومعدل توظيف الأموال.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

رابعا: اختبار الفرضية الرابعة: وتنص هذه الفرضية على " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين خطر الائتمان (CR) والأداء المالي للبنك".

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام الانحدار الخطي البسيط من خلال نموذجين إحصائيين أحدهم يبين العلاقة بين خطر الائتمان(CR) ومعدل العائد على حقوق الملكية(ROE)، والآخر يبين العلاقة بين خطر الائتمان(CR) ومعدل العائد على الأصول(ROA).

النموذج الأول: العائد بعد الضريبة على حقوق الملكية (ROE).

تم إدخال معدل خطر الائتمان(CR) كمتغير مستقل، ومعدل العائد على حقوق الملكية(ROA) كمتغير تابع، وكانت نتائج الانحدار الخطي البسيط كالتالي:

$$\mathbf{ROE = -1.439 + 1.879CR}$$

Std. Error =(10.853) (1.371)

T- Value = (-0.133) (1.371)

Sig t = (0.899) (0.220)

R = 0.488 معامل الارتباط بين خطر الائتمان (CR) والأداء المالي (ROE).

R^2 = 0.238 معامل التحديد المعدل.

F = 1.879 قيمة F المعنوية.

Sig F = 0.220 مستوى الدلالة الإحصائية لقيمة F.

تشير النتيجة السابقة إلى عدم وجود أثر لخطر الائتمان(CR) مقاس (نسبة حق الملكية إلى إجمالي محفظة القروض) على معدل العائد على حقوق الملكية(ROE)، أي ليس هناك أثر ذو دلالة مقبولة إحصائيا.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

النموذج الثاني: العائد بعد الضريبة على الأصول(ROA).

تم إدخال ضمن هذا النموذج معدل خطر الائتمان(CR) كمتغير مستقل، ومعدل العائد على الأصول (ROA) كمتغير تابع، وكانت نتائج الانحدار الخطي البسيط كالتالي:

$$\mathbf{ROA = -0.271 + 0.169CR}$$

Std. Error = (0.493) (0.062)

T- Value = (−0.549) (2.707)

Sig t = (0.603) (0.035)

R = 0.742 معامل الارتباط بين معدل خطر الائتمان(CR) والأداء المالي (ROA).

R^2 = 0.550 معامل التحديد المعدل.

F = 7.329 قيمة F المعنوية.

Sig F = 0.035 مستوى الدلالة الإحصائية لقيمة F.

تظهر النتائج السابقة وجود علاقة ارتباط إحصائية طردية بين معدل العائد على الأصول(ROA) وخطر الائتمان (CR) مقاسا بمعدل (نسبة حق الملكية إلى إجمالي محفظة القروض).

- من خلال نتائج الانحدار الخطي البسيط نلاحظ عم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) ومخاطر الائتمان(CR)، في حين أظهرت النتائج بالنسبة للنموذج الثاني وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل العائد على الأصول(ROA) ومخاطر الائتمان(CR).

- وبناء على ماسبق يتضح صحة الفرضية للنموذج الأول، بينما يتضح عدم صحة النموذج الثاني للفرضية، وبالتالي نقبل الفرضية العدمية القائلة بوجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الأداء المالي مقاسه بمعدل(العائد على الأصول) وخطر الائتمان مقاسه بمعدل (حق الملكية إلى إجمالي محفظة القروض).

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

خامسا: اختبار الفرضية الخامسة: وتنص هذه الفرضية على " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الكفاءة التشغيلية (OE) والأداء المالي للبنك".

وقد تم اختبار الفرضية السابقة بالاعتماد على اختبار الانحدار الخطي البسيط باستخدام نموذجين إحصائيين، حيث يوضح النموذج الأول العلاقة بين الكفاءة التشغيلية(OE) ومعدل العائد على حقوق الملكية(ROE)، والثاني يوضح العلاقة بين الكفاءة التشغيلية(OE) ومعدل العائد على الأصول(ROA).

النموذج الأول: العائد بعد الضريبة على حقوق الملكية (ROE).

تم إدخال ضمن هذا النموذج كمتغير مستقل الكفاءة التشغيلية(OE)، وكمتغير تابع معدل العائد على حقوق الملكية(ROE)، وقد كانت نتائج الانحدار الخطي البسيط كالتالي:

ROE = 25.421 – 7.935 OE

Std. Error = (14.389) (7.809)

T- Value = (1.767) (-1.016)

Sig t = (0.128) (0.349)

R = 0.383 معامل ارتباط بين الكفاءة التشغيلية(OE) والأداء المالي (ROE).

R^2 = 0.147 معامل التحديد المعدل.

F = 1.033 قيمة F المعنوية.

Sig F = 0.349 مستوى الدلالة الإحصائية لقيمة F.

تشير النتيجة السابقة أن الكفاءة التشغيلية (OE) مقاسه بنسبة(المصاريف التشغيلية إلى إجمالي الموجودات) ليس لها أي أثر ذو دلالة مقبولة إحصائيا على المعدل العائد على حقوق الملكية(ROE).

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

النموذج الثاني: العائد بعد الضريبة على الأصول (ROA).

حيث تم إدخال ضمن هذا النموذج كمتغير مستقل الكفاءة التشغيلية(OE)، ومعدل العائد على الأصول (ROA) كمتغير تابع، وكانت نتائج الخاصة بالانحدار الخطي كالتالي:

ROA = 1.390 – 0.275OE

Std. Error = (0.897) (0.487)

T- Value = (1.549) (-0.565)

Sig t = (0.172) (0.592)

R = 0.225 معامل الارتباط بين الكفاءة التشغيلية(OE) والأداء المالي (ROA).

R^2 = 0,051 معامل التحديد المعدل.

F = 0.320 قيمة F المعنوية.

Sig F = 0.592 مستوى الدلالة الإحصائية لقيمة F.

تشير النتيجة السابقة إلى أن الكفاءة التشغيلية(OE) مقاسه بنسبة (المصاريف التشغيلية إلى إجمالي الموجودات) ليس له أثر ذو دلالة مقبولة إحصائيا على الأداء المالي مقاسا بمعدل (العائد على الأصول).

- من نتائج السابق نستنتج عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الكفاءة التشغيلية(OE) والأداء المالي سواء كان مقاسا بمعدل العائد على حقوق الملكية(ROE) أو معدل العائد على الأصول(ROA) وبالتالي يتضح صحة الفرضية للنموذجين الأول والثاني.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

سادسا : اختبار الفرضية السادسة: وتنص هذه الفرضية على " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى حجم البنك(TA) وأدائها المالي".

تم اختبار الفرضية السابقة بالاعتماد على اختبار الانحدار الخطي البسيط ومن خلال نموذجين إحصائيين، بحيث يوضح النموذج الأول العلاقة بين حجم البنك(TA) ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE)، والثاني يوضح العلاقة بين حجم البنك(TA) ومعدل العائد على الأصول(ROA).

النموذج الأول:العائد بعد الضريبة على حقوق الملكية (ROE).

تم إدخال ضمن هذا النموذج كمتغير مستقل حجم البنك(TA) مقاسا بـ (لوغاريتم إجمالي الموجودات) وكمتغير تابع معدل العائد على حقوق الملكية(ROE)، وكانت نتائج الانحدار الخطي كالتالي:

ROE = −527.77 + 26.282TA

Std. Error = (215.023) (10.472)

T− Value = (−2.454) (2.510)

Sig t = (0.049) (0.046)

R = 0.716 معامل الارتباط بين حجم البنك(TA) والأداء المالي (ROE).

R^2 = 0.512 معامل التحديد المعدل.

F = 6.299 قيمة F المعنوية.

Sig F = 0.046 مستوى الدلالة الإحصائية لقيمة F.

تظهر النتائج السابقة أن هناك علاقة إحصائية طردية بين حجم البنك(TA) ومعدل العائد على حقوق الملكية(ROE) عند مستوى معنوية 0.05، بمعنى أنه كلما زاد حجم البنك بمعدل 1% كلما أدى ذلك إلى ارتفاع معدل العائد على حقوق الملكية بـ 26.282%.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

النموذج الثاني : العائد بعد الضريبة على الأصول (ROA).

تم إدخال ضمن هذا النموذج حجم البنك(TA) كمتغير مستقل، ومعدل العائد على الأصول(ROA) كمتغير تابع وكانت نتائج الانحدار الخطي البسيط كالتالي:

ROA = −30.583 + 1.534TA

Std. Error = (12.870) (0.627)

T− Value = (−2.376) (2.448)

Sig t = (0.055) (0.050)

R = 0.707 معامل الارتباط بين حجم البنك(TA) والأداء المالي(ROA).

R^2 = 0.500 معامل التحديد المعدل.

F = 5.993 قيمة F المعنوية.

Sig F = 0.050 مستوى الدلالة الإحصائية لقيمة F.

تشير النتائج السابقة إلى وجود علاقة إحصائية طردية بين حجم البنك(TA) ومعدل العائد على الأصول (ROA) عند مستوى معنوية 0.05، بمعنى أنه كلما ارتفع حجم البنك بمعدل 1% كلما أدى ذلك إلى ارتفاع معدل العائد على الأصول بمعدل 1.534%.

– نلاحظ من خلال نتائج الانحدار الخطي البسيط وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم البنك(TA) والأداء المالي، سواء قيست بمعدل العائد على حقوق الملكية(ROE) أو بمعدل العائد على الأصول (ROA).

– وبناء على ماسبق يتضح عدم صحة الفرضية للنموذج الأول والثاني، وبالتالي نقبل الفرضية العدمية القائلة بوجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الأداء المالي وحجم البنك.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

خلاصة:

من خلال الدراسة التطبيقية تم التوصل إلى عدة نتائج ذات أهمية للبنك فيما يخص أدائه المالي خلال فترة الدراسة، وذلك من خلال تحليل أنواع وقيم ونسب مصادر واستخدامات أموال البنك، والتعرف على العوامل المؤثرة على أدائه من خلال تحليل الارتباط لبيرسون الذي أظهرت نتائجه وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأداء المالي وبعض المتغيرات المتمثلة في (توظيف الأموال، كفاية رأس المال، خطر الائتمان، حجم البنك)، في حين أظهرت النتائج عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الكفاءة التشغيلية، والسيولة النقدية من جهة والأداء المالي للبنك من جهة أخرى، ومن خلال تحليل نموذج الانحدار الخطي البسيط فقد بينا درجة الارتباط بين المتغيرات التابعة والمستقلة وذلك من أجل توضيح خصائص كل متغير من متغيرات دراسة لمعرفة درجة تأثيرها ومحاولة التركيز على المتغيرات ذات الأثر الكبير دون غيرها من المتغيرات والعوامل، بما يسمح لها بتحقيق عوائد مرتفعة تزيد من تفعيل أدائها المالي والمصرفي.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

تمهيد:

يعد مفهوم الأداء المالي من أكثر المفاهيم الإدارية سعة وشمولا، إذ ينطوي على العديد من المواضيع الجوهرية المتعلقة بنجاح أو فشل المؤسسات، لارتباطه بجوانب مهمة من مسيرة حياتها.

وضمن هذا الإطار فقد سعت البنوك قديما وحديثا إلى تحقيق أهدافها المتمثلة بالكفاءة والفعالية التي تمت صياغتها لديمومة البنوك وإستمراريتها في ظل الظروف والتحديات الحرجة للغاية كازدياد حدة المنافسة واستخدام تقنية المعلومات والاتصالات فضلا عن البحث عن أساليب جديدة ومعاصرة تنسجم والتطورات الحاصلة على مستوى البيئة الخارجية.

إن الغرض من هذا الفصل هو استعراض لإطار النظري للأداء المالي من أجل ذلك استعرضنا في بادئ الأمر مفاهيم عامة حول الأداء، مرورا إلى الأداء المالي بين الفاعلية والفعالية، وفي الأخير عرض أهم العوامل المؤثرة على الأداء المالي، وبعدها تطرقنا إلى تقييم الأداء المالي من حيث تعريفه، أهميته الأهداف والمعايير، إضافة إلى عرض خطواته ومتطلبات نجاحه، أما المبحث الأخير فسيخصص إلى التحليل المالي من خلال عرض مختلف أساليبه.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المبحث الأول: مفهوم الأداء المالي والعوامل المؤثرة عليه

أصبحت دراسة أداء البنوك التجارية قضية محلية ذات أهمية بالغة خاصة في ظل متغيرات السوق وقضايا التركز البنكي، المنافسة المحلية والأجنبية، فصار من الضروري معرفة وتوضيح دور الأداء المالي في صناعة البنوك التجارية، ومعرفة ما إذا كانت المعدلات المحصل عليها تبرز فعلا وجود أداء مرتفع أو أداء منخفض لا يكفي لاستمرارية البنك في ظل الظروف المحيطة به.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول الأداء

يعتبر الأداء المالي كمؤشر للمساهمين عن مدى قدرة إدارة البنك في خلق القيمة وكذلك طمأنة مختلف أصحاب المصالح الأخرى عن قدرتها في الالتزام بحاجاتهم المتعددة، الشئ الذي يعكس قوة مركزها المالي.

أولا: مفهوم الأداء: يتصف الأداء بكونه مفهوما واسعا ومتطورا وأكثر شيوعا واستعمالا في حقل الاقتصاد وتسيير المؤسسات بحيث لا يوجد اتفاق بين الباحثين لتعريف هذا المصطلح فقد يعبر في بعض الأحيان على مدى بلوغ الأهداف المبتغاة أو مدى الاقتصاد في استخدام الموارد، وأحيانا أخرى عن مدى انجاز المهام.

فالأداء من الناحية اللغوية هو ترجمة للكلمة الانجليزية performance والتي تعني وضعية الحصان في السباق، أو الكيفية التي يبلغ بها التنظيم أهدافه.[1] ويقابلها في اللغة الفرنسية إعطاء الأبعاد الكاملة لشيء ما.

أما من الناحية التسييرية فيعني إنجاز العمل المنسوب، أو القيام بمهمة وتنفيذها على وجه المطلوب ويعرف الأداء من خلال عدة معايير أهمها: وضعية المؤسسة بالنسبة للمنافسة، القدرة على الإبداع، عدد الزبائن الذين ابتعدوا عن التعامل مع المؤسسة ونسبة العقود المبرمة.[2]

[1] - Abdellatif Khamkheme, le dinamique du contrôle de gestion, du nord, paris, 1986, p 310.

[2] - مصطفى بلمقدم، راضية بوشعور، تقييم أداء المنظومة المصرفية الجزائرية، مجمع أعمال الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية – واقع وتحديات – يومي 14- 15 ديسمبر 2004، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ص 76.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

ويعرف كذلك على أنه "المخرجات أو الأهداف التي يسعى النظام إلى تحقيقها."[1]

كما قد يعرف على أنه "دالة للمؤشرات والخصائص المنظمة إضافة إلى الخيارات قادة المنظمة، وهو انعكاس للطريقة التي تم فيها استخدام المنشأة لمواردها البشرية والمادية وبالشكل الذي يجعلها قادرة على تحقيق أهدافها."[2]

بالرغم من الكم الهائل الذي تتخذه كلمة الأداء من معاني، إلا أنه يمكن إرجاعه إلى أحد المعاني الابتدائية التالية:[3]

- الأداء هو نتيجة النجاح بمعنى أن قياس الأداء هو تقدير للنتائج المحصلة.
- الأداء هو عبارة عن النجاح ودالة لتمثيله، وتغير هذه الدالة مرتبط بتغير المؤسسة والعاملين فيها.
- الأداء هو فعل يعبر عن مجموعة المراحل والعمليات وليس النتيجة التي تظهر في وقت من الزمن.

معظم الاستعمالات في مجال التسيير، تشير إلى أن الأداء يتضمن في آن واحد معنيين من هذه المعاني الابتدائية، يتمثل الأول في النتيجة الموجبة للنشاط ويشار إلى عكس- الأداء بنتيجة متوسطة أو سيئة- أما الثاني فهو عبارة عن الفعل الذي يقود إلى النجاح ويتم بناؤه على طول مراحل التسيير ولا يحصل في آخر العملية التسييرية كنتيجة محصلة.

ومن الناحية الاقتصادية يربط الباحثون الأداء بمدى بلوغ البنوك لأهدافها أحيانا وأحيانا أخرى بمدى الاقتصاد في استخدام مواردها المتميزة بالندرة النسبية وبعبارة أخرى يستخدم للتعبير عن مستويات الكفاءة والفعالية التي تحققها البنوك.[4]

فالفعالية عموما تعرف كمستوى تحقيق الأهداف الخاصة التي تدعم المؤسسة، كما تعني استخدام الموارد دون المساس بالأهداف المسطرة التي تقاس بالعلاقة بين النتائج وعوامله أو النتائج والموارد المستخدمة. وبعبارة أخرى الفعالية تتمثل في الفرق بين النتائج المحققة والنتائج المتوقعة، وهي في نفس الوقت ترتبط

---

[1]- توفيق محمد عبد المحسن، تقييم الأداء، دار النهضة العربية، مصر، 2004، ص 2.
[2]- علا نعيم عبد القادر، زياد محمد عرمان وآخرون، مفاهيم حديثة في إدارة البنوك، دار البداية للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2009، ص 236.
[3]- مصطفى بلمقدم، راضية بوشعور، مرجع سبق ذكره، ص 77.
[4]- عبد المليك مزهودة، الأداء بين الكفاءة والفعالية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد1، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة خيضر، بسكرة 2001، ص 87.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

بدرجة تحقيق الأهداف، وعليه يمكن القول أنه كلما كانت النتائج المحققة أقرب من النتائج المتوقعة كلما كانت المؤسسة أكثر فعالية والعكس.

أما الكفاءة فهي تعني إنجاز الكثير بأقل ما يمكن أي العمل على تقليل الموارد المستخدمة، سواء كانت بشرية أم مادية أم مالية وكذلك العمل على تقليل الهدر والعطل في الطاقة الإنتاجية وبعبارة أخرى هو الوصول إلى أفضل علاقة بين المدخلات والمخرجات.[1]

مما سبق يمكن القول أن الأداء فعل يقود إلى انجاز الأعمال كما يجب أن تنجز، والذي يتصف بالشمولية والاستمرارية ومن ثم فهو بهذا المعنى يعتبر المحدد لنجاح المؤسسة وبقائها في أسواقها المستقبلية، كما يعكس كذلك مدى قدرتها على التكيف مع بيئتها أو فشلها في تحقيق التأقلم المطلوب والأداء وفقا لهذا المفهوم يقترن بمصطلحين هامين في التسيير هما الكفاءة والفعالية.

ثانيا: أنواع الأداء: يطرح تصنيف الأداء كغيره من التصنيفات المتعلقة بالظواهر إشكالية اختيار المعيار العلمي والدقيق الذي يمكن الاعتماد عليه لتحديد مختلف الأنواع.

وبما أن مفهوم الأداء مرتبط بالأهداف، فانه يمكن نقل المعايير المعتمدة لتصنيفه في تصنيف الأداء

1- حسب معيار المصدر: وفقا لهذا المعيار يمكن تقسيم الأداء إلى نوعين الأداء الذاتي أو الداخلي والأداء الخارجي.

1-1- الأداء الداخلي: كذلك يطلق عليه اسم أداء الوحدة أي أنه ينتج بفضل ما تملكه المؤسسة من موارد فهو ينتج أساسا من التوليفة التالية:[2]

- **الأداء البشري:** وهو أداء أفراد المؤسسة الذين يمكن اعتبارهم مورد إستراتيجي قادر على صنع القيمة وتحقيق الأفضلية التنافسية من خلال تسيير مهاراتهم.

- **الأداء التقني:** ويتمثل في قدرة المؤسسة على استعمال استثماراتها بشكل فعال.

- **الأداء المالي:** ويكمن في فعالية تعبئة واستخدام الوسائل المالية المتاحة.

[1]- علا نعيم عبد القادر، زياد محمد عرمان وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 243.

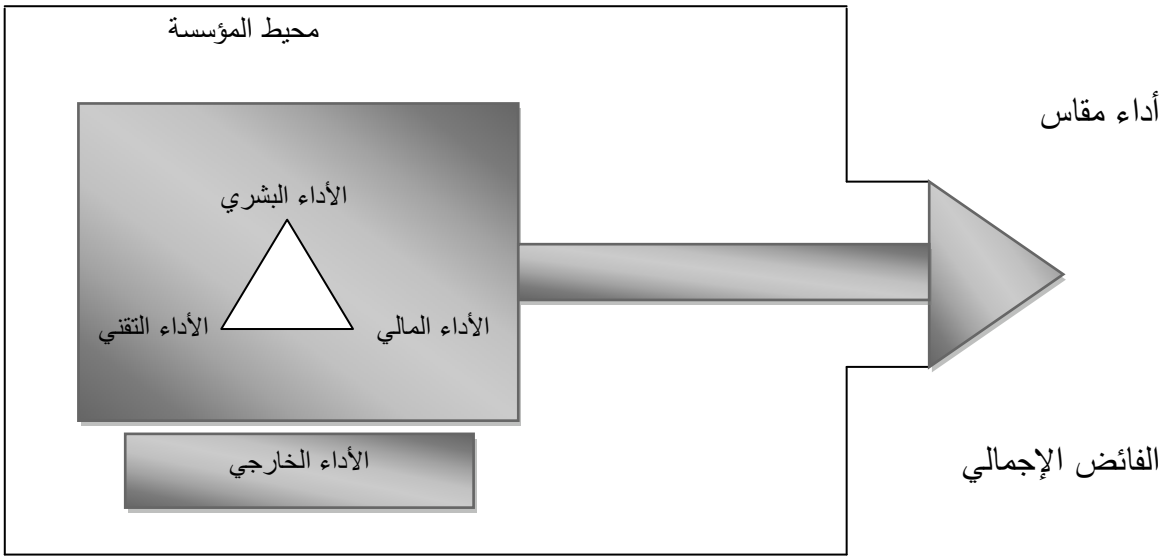
[2]- عادل عشي، "الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم"، دراسة حالة مؤسسة صناعات الكوابل، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، قسم التسيير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة 2000، ص 5.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

فالأداء الداخلي هو أداء متأتى من مواردها الضرورية لسير نشاطها من موارد بشرية، موارد مالية، وموارد مادية.

1-2-الأداء الخارجي: هو الأداء الناتج عن التغيرات التي تحدث في محيط الخارجي للمؤسسة.

الشكل رقم (01): الأداء الذاتي والأداء الخارجي



المصدر:عادل عشي، مرجع سبق ذكره، ص6.

من الشكل السابق يتضح أن قياس الأداء عملية ضرورية لمعرفة عوامل الفائض المحققة والتي تعود للمنظمة وحدها أو للمحيط وحده، ففكرة قياس الأداء تسمح للمؤسسة بمعرفة وضعيتها الحقيقية. وبقاء المؤسسة مرهون بالأداء الداخلي الذي يمكن الحفاظ عليه وتطويره عكس الأداء الخارجي الذي يمكن أن يصير خطر على المنظمة بعد أن كان فرصة.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

2- حسب معيار الشمولية: حسب هذا المعيار يقسم الأداء داخل المؤسسة إلى أداء كلي وأداء جزئي.[1]

2-1- الأداء الكلي: يتجسد من خلال الإنجازات التي ساهمت جميع العناصر والوظائف والأنظمة الفرعية للمؤسسة في تحقيقها، ولا يمكن نسب إنجازها إلى أي عنصر دون مساهمة باقي العناصر، وفي إطار هذا النوع من الأداء يمكن الحديث عن مدى وكيفيات بلوغ المؤسسة أهدافها الشاملة كالاستمرارية الشمولية، الأرباح، النمو...

2-2- الأداء الجزئي: وهو الذي يتحقق على مستوى الفروع المشكلة للمؤسسة وينقسم بدوره إلى عدة أنواع تختلف باختلاف المعيار المعتمد لتقييم عناصر المؤسسة، هذا ويمكن القول أن الأداء الإجمالي للمؤسسة هو مجموع الأداءات الجزئية المرتبطة بكل فرع من فروعها.

3- حسب معيار الطبيعة: وفقا لهذا المعيار يمكن تصنيف الأداء إلى الأنواع التالية:[2]

3-1- الأداء الاقتصادي: يعتبر الأداء الاقتصادي مهمة تسعى المؤسسة إلى بلوغه ويتمثل في الفوائض الاقتصادية التي تجنيها المؤسسة من وراء تعظيم نواتجها وتدنيه استخدام مواردها.

3-2- الأداء الاجتماعي: في حقيقة الأمر الأهداف الاجتماعية التي ترسمها المؤسسة أثناء عملية التخطيط كانت قبل ذلك قيود أو شروط فرضها عليها أفراد المؤسسة أولا، وأفراد المجتمع الخارجي ثانيا وتحقيق هذه الأهداف يجب أن يتزامن مع تحقيق الأهداف الأخرى وخاصة منها الاقتصادية.

3-3- الأداء التكنولوجي: عندما تكون قد حددت أثناء عملية التخطيط أهدافا تكنولوجيا كالسيطرة على مجال تكنولوجي معين، وفي أغلب الأحيان تكون الأهداف التكنولوجية التي ترسمها المؤسسة أهدافا إستراتيجية نظرا لأهمية التكنولوجيا.

3-4- الأداء السياسي: يتجسد في بلوغ المؤسسة أهدافها السياسية، ويمكن للمؤسسة أن تتحصل على مزايا من خلال تحقيق أهدافها السياسية التي تعتبر كوسائل لتحقيق أهدافها الأخرى، والأمثلة في هذا المجال عديدة والمثال التالي يوضح أهمية الأهداف السياسية لبعض المؤسسات: تمويل الحملات الانتخابية من أجل إيصال أشخاص معنيين إلى حكم مناصب سياسية لاستغلالهم فيما بعد لصالح المؤسسة.

---

[1]- عبد الملك مزهودة، مرجع سبق ذكره، ص 89.
[2]- المرجع نفسه، ص 90.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

4- حسب المعيار الوظيفي: يرتبط هذا المعيار وبشدة بالتنظيم، لأنه يحدد الوظائف والنشاطات التي تمارسها المؤسسة، إذ ينقسم إلى أداء الوظيفة المالية، أداء الوظيفة الأفراد، أداء وظيفة التموين، أداء وظيفة الإنتاج وأداء وظيفة التسويق.[1]

4-1- أداء الوظيفة المالية: يتمثل هذا الأداء في قدرة المؤسسة على بلوغ أهدافها المالية بأقل التكاليف الممكنة فالأداء المالي يتجسد في قدرتها على تحقيق التوازن المالي وتوفير السيولة اللازمة لتسديد ما عليها، وتحقيق معدل مردودية جيد وتكاليف منخفضة.

4-2- أداء وظيفة الإنتاج: يتحقق الأداء الإنتاجي للمؤسسة عندما تتمكن من تحقيق معدلات مرتفعة للإنتاجية مقارنة بمثيلاتها أو بنسبة إلى القطاع الذي تنتمي إليه، وإنتاج منتجات بجودة عالية وبتكاليف منخفضة تسمح لها مزاحمة منافسيها وتخفيض نسبة توقف الآلات والتأخر في تلبية الطلبات.

4-3- أداء وظيفة الأفراد: يتجلى أداء وظيفة الأفراد من خلال مجموعة من المؤشرات والمعايير يمكن ذكرها: عائد الأفراد، عدد الإجراءات التأديبية، نسبة المواظبة على العمل، علاقات أرباب العمل النقابات.

4-4- أداء وظيفة التموين: يتمثل أداؤها في القدرة على تحقيق درجة عالية من الاستقلالية مع الموردين والحصول على المواد بجودة عالية وفي الآجال المحددة وبشروط دفع مرضية والحصول على آجال تسديد الموردين تفوق الآجال الممنوحة للعملاء، وتحقيق استغلال جيد لأماكن التخزين.

4-5- أداء وظيفة التسويق: يتمثل في قدرة وظيفة التسويق على بلوغ أهدافها بأقل التكاليف الممكنة هذا الأداء يمكن معرفته من خلال مجموعة من المؤشرات المتعلقة بوظيفة التسويق يمكن ذكر منها المجموعات التالية:

- **حصة السوق:** مؤشر مستعمل بكثرة لتحديد الوضعية التنافسية لمنتوج أو لعلامة أو لمؤسسة.

- **إرضاء العملاء:** يمكن حساب هذا المؤشر من خلال حساب عدد شكاوى العملاء أو تحديد مقدار مردودات المبيعات.

- **السمعة:** وتقيس حضور أو تواجد اسم العلامة لدى ذهن الأفراد.

[1]- عادل عشي، مرجع سبق ذكره، ص ص، 7- 8.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المطلب الثاني: الأداء المالي بين الفاعلية والفعالية

يعد الأداء المالي من المقاييس المهمة لأداء المؤسسة على اختلافها، لما له من انعكاسات مالية على القرارات المتخذة من طرفها، فعدم تحقيق المؤسسة للأداء المالي حسب المستوى يعرض وجودها إلى الخطر.

أولا: مفهوم الأداء المالي: يعتبر الأداء المالي من أكثر المفاهيم شيوعا في حقل الاقتصاد وتسيير المؤسسات حيث حظي باهتمام واسع من قبل الباحثين والمفكرين الذين قدموا عدة تعار يف لهذا المفهوم وسيتم عرض البعض منها فيما يلي: يعرف الأداء المالي على أنه " انعكاس لمركز الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر فضلا عن قائمة التدفقات النقدية، الذي يصور حالة حقيقية عن أعمال المصرف لفترة زمنية معينة".[1]

ويعرف الأداء المالي أيضا على أنه" قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها ومصادرها في استخدامات ذات الأجل الطويل وذات الأجل القصير من أجل تشكيل الثروة ".[2]

كما يمكن تعريفه بأنه:[3]

– أداة تحفيز لاتخاذ القرارات الاستثمارية وتوجيهها تجاه المؤسسة الناجحة فهي تعمل على تحفيز المستثمرين للتوجه إلى المؤسسة أو الأسهم التي تشير معايرها المالية على التقدم والنجاح عن غيرها.

– أداة لتدارك الثغرات والمشاكل والمعيقات التي قد تظهر في مسيرة المؤسسة فالمؤشرات تدق ناقوس الخطر إذا كانت المؤسسة تواجه صعوبات نقدية أو ربحية أو لكثرة الديون والقروض ومشكل العسر المالي والنقدي وبذلك تتدر إدارتها للعمل لمعالجة الخلل.

– أداة لتحفيز العاملين والإدارة لبذل المزيد من الجهد بهدف تحقيق نتائج ومعايير مالية أفضل من سابقتها.

[1]- إيمان شيحة المشهداني، علاء فرحان طالب، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2011، ص ص، 67-68.

[2]- دادن عبد الغني، كماسي محمد الأمين، الأداء المالي من منظور المحاكاة المالية، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، قسم علوم التسيير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2005، ص 304.

[3]- محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم شركات المساهمة، دار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2010 ص ص، 45-46.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

– أداة للتعرف على الوضع المالي القائم في المؤسسة في لحظة معينة ككل أو لجانب معين من أداء المؤسسة أو لأداء أسهمها في السوق المالي في يوم محدد وفترة معينة.

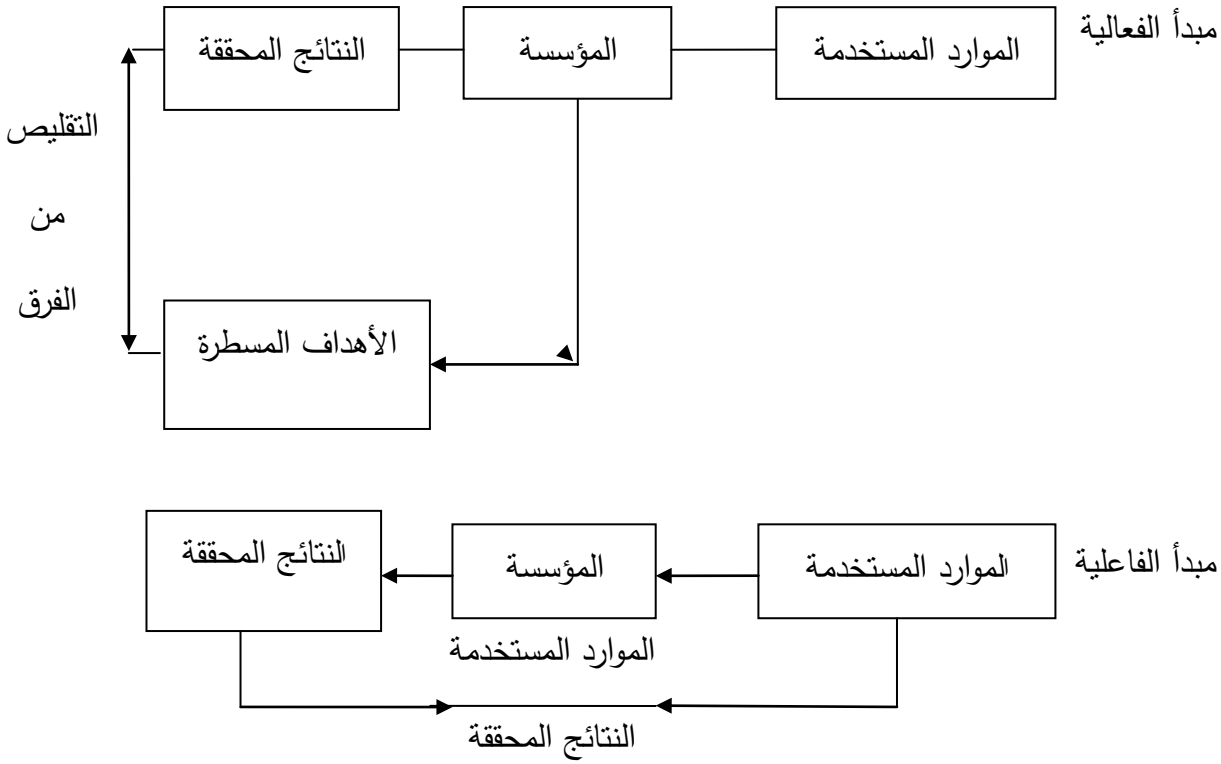
هذا ويمكن القول أيضا أن الأداء المالي يعني أن تكون المؤسسة على قدر من الفعالية والفاعلية.

وبتعبير أدق إن جودة الأداء المالي تتوقف على كفاءة المؤسسة في توجيه ومراقبة عدة متغيرات مالية واقتصادية أهمها السياسة المالية، حيث أنه عند استهداف المؤسسة لمستوى معين من الأداء المالي لابد لها أن تختار وتنتهج سياسة مالية كفيلة بتوجيه مختلف الموارد المالية الأقل تكلفة إلى استخدامات ذات مردودية ليس هذا فقط، بل محاولة المؤسسة إيجاد تقابل قيمي وزمني بين مواردها واستخداماتها بهدف تحقيق التوازن المالي، ذلك لأن اختلال هذا الأخير يؤدي إلى أزمة خزينة سببها خطأ في السياسة المالية.[1] ويمكن توضيح ذلك بالشكل التالي:

[1]- محمد الصالح فروم، "النمو والأداء المالي والاستراتيجي للمؤسسة،" دراسة حالة مؤسسة تحويل الخشب والحديد، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات، قسم علوم تسيير، كلية علوم التسيير والعلوم الاقتصادية، جامعة 20 أوت سكيكدة، 2007، ص ص، 85-86.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الشكل رقم(02): الأداء المالي بين الفاعلية والفعالية



المصدر: محمد الصالح فروم، مرجع سبق ذكره، ص86.

من الشكل السابق يتضح بأن الأداء المالي يساوي الفعالية + الفاعلية، حيث أن الفعالية تتمثل في الفرق بين النتائج المحققة والأهداف المسطرة، فكلما كانت النتائج المحققة أقرب من الأهداف المسطرة كلما كانت المؤسسة أكثر فعالية، في حين تترجم الفاعلية بالعلاقة بين المدخلات المتمثلة في الموارد المستخدمة، والمخرجات المتمثلة في النتائج المحققة من طرف المؤسسة.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

ثانيا:أهمية الأداء المالي: يكتسي الأداء المالي أهمية بالغة يمكن لنا إظهارها في النقاط التالية:[1]

– يعمل الأداء المالي على اكتشاف نقاط الضعف والقوة في المؤسسة، أي قياس حالة التقدم والتأخر في المؤسسة، وبالتالي فالأداء الجيد يصبح شرطا أساسيا لتأمين بقاء المؤسسة في البيئة تنافسية، ويظهر كشرط إجباري للمساهم بصفة خاصة بحيث تسمح مؤشراته بالحكم على درجة أمان المؤسسة؛

– باعتبار أن هدف أي مؤسسة سواء كانت خاصة أو عامة هو تحقيق الربح، فإنها تواجه التزام طاقات أعضائها لتحقيق الأهداف المخطط لها حتى تشبع دوافعهم، لذا فان دراسة الأداء المالي وتقويمه أداة لازمة للرقابة في المؤسسة من أجل تصحيح وتعديل الإستراتيجية وترشيد استخدام الموارد المتاحة؛

– يمثل الحصول على مستويات أداء مرتفعة إجراءا ديناميكيا، إذ أن نجاح المؤسسة في انجاز أهدافها يحقق لها الإشباع المطلوب ويقوي دافعية المؤسسة وأطرافها، فالمؤسسة الرائدة في الأداء هي التي تستطيع تخطيط مستقبلها مع تحديد أهداف واضحة وواقعية، وفي ظل توزيع مواردها في المجال والزمن المؤديان مقدما إلى التقليل من ظروف عدم التأكد المتأتية من بيئتها؛

– إضافة إلى ذلك تنبع أهمية الأداء المالي أيضا وبشكل خاص في عملية متابعة أعمال المؤسسات وتفحص سلوكها ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أدائها وفعاليته وتوجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح والمطلوب، وذلك من خلال تحديد معوقات وبيان أسبابها واقتراح إجراءاتها التصحيحية وترشيد الاستخدامات العامة للمؤسسات واستثمارها وفقا لأهدافها العامة للمؤسسة واستثماراتها وفقا لأهدافها العامة، والمساهمة في اتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على الاستمرارية والبقاء والمنافسة.

ثالثا: أهداف الأداء المالي: بناء على المقابلة بين طبيعة الأهداف وأنواع الأداء يمكن القول بأن أهداف السياسة المالية تدل على وجود الأداء المالي، وعليه يمكن تلخيص هذه الأهداف فيما يلي:[2]

– ضمان المستوى الأمثل من السيولة المالية، وبالتالي قدرة المؤسسة على مواجهة الاستحقاقات المالية وتفادي مخاطر التوقف عن الدفع؛

[1]- عادل قرقاد، "أثر الحوكمة المؤسسية على الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية"، دراسة حالة مجمع صيدال للمنتجات الصيدلانية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت سكيكدة، 2012، ص 62.
[2]- محمد الصالح فروم، مرجع سبق ذكره، ص 88.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

– تحقيق مردودية عالية عن طريق تدنية تكاليف الاستدانة والأموال الخاصة؛

– تمويل الاستثمارات ودورة الاستغلال؛

أما الهدف الأساسي للأداء المالي هو تمويل النمو على المدى المتوسط والطويل ولا يتحقق هذا إلا من خلال تحقيق نتائج عالية، والتحكم الكبير في التوازن المالي بنوعيه القصير والطويل.

المطلب الثالث:العوامل المؤثرة على الأداء المالي

تواجه المؤسسات بصفة عامة والبنوك بصفة خاصة خلال قيامها بنشاطها عدة مشاكل وصعوبات قد تعرقلها في أداء وظائفها، مما يوجب على المسيرين البحث عن مصادر هذه المشاكل وقياسها لتحليلها واتخاذ القرارات التصحيحية بشأنها.

أولا: العوامل المؤثرة على الأداء المالي: تنقسم العوامل المؤثرة على الأداء المالي للبنوك إلى عوامل داخلية وأخرى خارجية

1– العوامل الداخلية: وهي تلك العوامل التي تؤثر على الأداء المالي للبنوك والتي من شأنها التأثير على ربحيتها سلبا أو إيجابا، وفيما يأتي أهم هذه العوامل:[1]

1–1– الهيكل التنظيمي: وهو الوعاء أو الإطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة بالمؤسسة وأعمالها، ففيه تتحدد أساليب الاتصالات والصلاحيات والمسؤوليات وأساليب تبادل الأنشطة والمعلومات حيث يتضمن الهيكل التنظيمي الكثافة الإدارية وهي الوظائف الإدارية في المؤسسات والتمايز الرأسي هو عدد المستويات الإدارية أما التمايز الأفقي فهو عدد المهام التي نتجت عن تقسيم العمل والانتشار الجغرافي من عدد الفروع والموظفين. ويؤثر الهيكل التنظيمي على أداء المؤسسات من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد الأعمال والنشاطات التي ينبغي القيام بها ومن ثم تخصيص الموارد لها بالإضافة إلى تسهيل تحديد الأوامر للأفراد في المؤسسات والمساعدة في اتخاذ القرارات ضمن المواصفات التي تسهل للإدارة اتخاذ القرارات بأكثر فاعلية.

[1]- محمد محمود الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص ص، 48-51.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

1-2- التكنولوجيا: هي عبارة عن الأساليب والمهارات والطرق المعتمدة في المؤسسة لتحقيق الأهداف المنشودة والتي تعمل على ربط المصادر بالاحتياجات ويندرج تحت التكنولوجيا عدد من الأنواع (كالتكنولوجيا الإنتاج حسب الطلب وتكون وفقا للمواصفات المطلوبة، تكنولوجيا الإنتاج المستمر تكنولوجيا الدفعات الكبيرة)، وعلى المؤسسات تحديد نوع التكنولوجيا المناسبة لطبيعة أعمالها والمنسجمة مع أهدافها وذلك بسبب أن التكنولوجيا من أبرز التحديات التي تواجه المؤسسات، والتي لابد من التكيف معها واستيعابها وتعديل أدائها وتطويره بهدف موائمة بين التقنية والأداء وتعمل التكنولوجيا على شمولية الأداء لأنها تغطي جوانب متعددة من القدرة التنافسية وخفض تكاليف والمخاطرة والتنويع بالإضافة إلى زيادة الأرباح والحصة السوقية.

1-3- الحجم: يقصد بالحجم تصنيف المؤسسات إلى مؤسسات كبيرة أو متوسطة أو صغيرة، حيث يوجد عدة مقاييس لحجم المؤسسات منها: إجمالي الموجودات أو الودائع، إجمالي المبيعات أو إجمالي القيمة الدفترية.

ويعتبر الحجم من العوامل المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسات سلبا فقد يشكل عائقا لأدائها حيث أن بزيادة الحجم فان عملية إدارة المؤسسة تصبح أكثر تعقيدا، ومنه يصبح أداؤها أقل فعالية وإيجابا من حيث أنه كلما زاد حجم المؤسسة يزداد المحللين الماليين المهنيين بالمؤسسة، وإن سعر المعلومة للوحدة الواحدة الواردة في التقارير المالية يقل بزيادة حجم المؤسسات، فقد أجريت السياسة النقدية للبنك عدة دراسات حول علاقة الحجم بأداء المؤسسات وبينت أن العلاقة بين الحجم والأداء علاقة طردية.

1-4- هيكل الودائع: تركز البنوك التجارية على جدب ودائع التوفير ولأجل، وذلك لأن هذه الودائع تعطي تلك المصارف مرونة أكبر في توظيفها في استثمارات طويلة الأجل نسبيا دون الاعتبار لعامل السيولة، وذلك في سبيل تحقيق ربحية أكبر، ومن الملاحظ أن الأهمية النسبية لودائع التوفير ولأجل للمصارف التجارية جعلت تكلفتها أكبر من تكلفة الودائع تحت الطلب، وتؤثر تكلفة الودائع على ربحية وأداء المصارف لأنها تمثل الأعباء التي يتحملها البنك في سبيل حصوله على الأموال. فضلا عن ذلك تتأثر الودائع في البنوك بالعوامل التالية:

- **سعر الفائدة على الودائع:** حيث تتصف العلاقة بين سعر الفائدة الذي يعرضه البنك وحجم الودائع بأنها علاقة طردية، فزيادة سعر الفائدة يحفز على الإيداع والعكس.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

- **عائد البدائل:** والمقصود بها تلك البدائل التي تنافس الودائع المصرفية من حيث أدائها للوظيفة الأساسية للودائع كمخزن للقيمة، وهنا يمكن التفرقة بين عدد من البدائل أهمها:

- **البدائل المالية:** وتتمثل أساسا في الأوراق المالية مثل الأسهم والسندات أذونات الخزانة العامة...الخ، حيث توجد علاقة عكسية بين سعر الفائدة على الأوراق المالية وحجم الودائع.
- **البدائل السلعية:** مثل الذهب والفضة، فارتفاع سعر الذهب يؤثر على حجم الودائع بالانخفاض.
- **البدائل النقدية:** وتتمثل أساسا في العملات الأجنبية والتي تكتسي أهمية بالغة خاصة في الدول التي تعاني من ندرة في عرض هذه العملات، حيث أنه يدفع بأسعارها في السوق السوداء إلى الارتفاع المستمر مع تعاظم الطلب عليها.

- **السياسات الرئيسية وقوة المركز المالي للمصرف:** ويقصد بها سياسات البنك المتعلقة بالقروض والاستثمارات والجوانب الأخرى التي يمارس فيها البنك نشاطه، فالجمهور يفضل التعامل مع البنوك التي تتسم بمتانة مركزها المالي الذي يمكن الاستدلال عليه من خلال التقارير المالية.

- **السمات المادية والشخصية للمصرف:** حيث أن الأفراد يفضلون التعامل مع البنوك ذات السمعة الحسنة والتجهيزات الجيدة.

1-5- توظيف الموارد: توجه البنوك التجارية الجانب الأكبر من مواردها المالية للاستثمار في القروض والأوراق المالية كونهما يعتبران أهم مجالات الاستثمار في البنك، إذ أنه بزيادة نسبة الموارد المستثمرة في تلك الموجودات تزداد ربحية البنك، حيث أن الدخل المتولد عنهما يعتبر المصدر الأساسي لإيرادات البنك وبالذات الدخل المتولد من القروض وتؤثر نسبة الموارد المستثمرة في الموجودات المدرة للدخل على ربحيتها، حيث تزداد ربحيتها بازدياد هذه النسبة، أما توظيفات البنك في الأصول الثابتة فنجد أنها يجب أن تكون محدودة وبالقدر الذي يلزم لممارسة العمل المصرفي، وذلك لأن هذه الأصول تعد من الموجودات الغير مدرة للربح.[1]

[1]- ياسر جبر أبو زعتر، العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، قسم المحاسبة والتمويل، كلية تجارة، الجامعة الإسلامية ، غزة، 2006، ص 100.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

1-6- السيولة: إن السيولة تساعد البنوك على تجنب الخسارة التي قد تحدث نتيجة اضطرار البنك إلى تصفية بعض أصوله غير سائلة وبذلك يمكن القول بأن السيولة تمثل عنصر حماية والأمان على مستوى البنك وبالتالي نظر لأهمية السيولة في البنك فإنها تلتزم بالاحتفاظ بنسبة سيولة قانونية لا تقل عن الحد أدنى من التزاماتها السائلة لمواجهة هذه المتطلبات، الأمر الذي يدعو إلى ضرورة تقدير احتياجات السيولة من خلال التنبؤ بالطلب على القروض والسلفيات ودراسة سلوك الودائع، حتى لا يضطر البنك إلى التصفية الإجبارية لبعض أصوله.

1-7- أرباح (أو خسائر) القروض: تؤثر عمليات الائتمان الممنوح من قبل البنوك بشكل كبير على أداء وربحية البنوك، وذلك نتيجة لكبر حجم الموارد الموجهة نحو عمليات الائتمان، حيث تعتبر القروض من النشاطات الأساسية للبنوك التجارية وهي بالتالي المصدر الأساسي لتحقيق الأرباح وتحاول البنوك دائما الرقابة على مستوى توظيفها للودائع في شكل قروض من خلال الرقابة على نسبة الائتمان لديها، إذ أن عمليات الائتمان تؤثر بصورة سلبية على ربحية البنك عندما يفقد المقترض قدرته على سداد القروض.

ويعد التوسع في منح الائتمان بطريقة غير مدروسة وبعيدا عن دراسة ملفات العملاء بعناية، لمعرفة مدى قدرتهم على الوفاء بالالتزامات، من أهم العوامل التي تؤدي إلى زيادة الديون المتعثرة والمعدومة والتي تؤثر سلبا على ربحية وأداء البنوك التجارية.

2- العوامل الخارجية: يتأثر الأداء المالي للبنك بالعديد من العوامل الخارجية ويظهر هذا التأثير في كلا جانبي الميزانية العمومية للبنك، بمعنى أن هذه العوامل تؤثر على كفاءة البنك في إدارة مجوداته مطلوباته وفيما يلي تفصيل لهده العوامل:[1]

2-1- الأنظمة والتشريعات الحكومية: إن الأنظمة والتشريعات الحكومية التي تؤثر في أداء البنوك التجارية، تتمثل في جانبين أساسيين وهما السياسة النقدية والسياسة المالية.

2-1-1- السياسة النقدية: حيث تلعب السياسة النقدية للبنك المركزي دورا بالغ الأهمية في التأثير على سياسات البنوك التجارية فيما يتعلق بإدارة موجوداتها ومطلوباتها مستخدما في ذلك أدوات الرقابة الكمية أو النوعية أو الرقابة المباشرة بهدف إحكام سيطرته على الائتمان المصرفي، وتختلف إجراءات

[1]- مروان أحمد عبد الله غانم، "تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية الأردنية،" مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في التمويل والمصارف، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت، الأردن، 2000، ص ص، 67- 76.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

البنك المركزي من حيث أنها إجراءات تقييدية أو تتسم بطابع من التخفيف وذلك تماشيا مع الظروف والأوضاع الاقتصادية السائدة في البلد، إذ تعمل على تخفيض سعر إعادة الخصم ومتطلبات الاحتياطي النقدي القانوني بهدف تشجيع الطلب على القروض والاستثمار أحيانا بهدف ضبط نمو السيولة المحلية وضبط الائتمان المصرفي تعمل على رفع سعر إعادة الخصم ورفع متطلبات الاحتياطي القانوني، مما يحد من قدرة المصارف على التوسع في الائتمان وتحقيق أرباح مرتفعة.

2-1-2- السياسة المالية: تتمثل في دور الحكومة في فرض ضرائب المباشرة وغير مباشرة وتحصيلها للإيرادات ليتم إنفاقها في مجال الخدمات العامة للأفراد وخاصة الإنفاق الحكومي، وعموما فان السياسة المالية تنتج عنها عدد من التأثيرات التالية:

- عادة ما تؤدي الزيادة في الإنفاق الحكومي إلى زيادة حجم العمليات التجارية وزيادة دخل الفرد، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الودائع لدى البنوك وإلى زيادة الطلب على الائتمان المصرفي؛

- عند لجوء الحكومة إلى الاقتراض من البنوك التجارية بهدف تمويل الزيادة في الإنفاق الحكومي فان ذلك يؤدي إلى زيادة أسعار الفائدة حيث تضاف طلبات الائتمان الحكومية إلى طلبات الائتمان الخاص مما يضع البنوك تحت ضغط متزايد لتلبية احتياجات عملائها من القروض؛

- تتأثر ربحية البنوك التجارية بشكل مباشر من جراء السياسات الحكومة المتعلقة بالضرائب فارتفاع الضرائب يقلل من ربحية البنوك.

2-2- الاستقرار السياسي والاقتصادي والتشريعي: يؤدي زيادة الاستقرار السياسي والاقتصادي إلى زيادة ثقة الجمهور بالجهاز المصرفي وزيادة إقبال والتعامل مع البنوك التجارية، ودليل ذلك إقبال الكثير من عملاء الدول النامية سواء كانوا أفراد أو منظمات إلى التعامل مع البنوك الأوروبية والأمريكية نظرا لما تتمتع به هذه الدول من استقرار سياسي واقتصادي مقارنة مع دولهم النامية.

2-3- مستوى النشاط الاقتصادي: حيث تزداد الودائع خلال فترة الرواج من الدورة التجارية عنه في حالة الكساد، ففي فترة الرواج تزداد المبيعات الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الإيداعات، فالزيادة في الطلب على بعض السلع يؤدي إلى ارتفاع أسعارها الأمر الذي يقود في النهاية إلى زيادة الودائع.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

2-4-التضخم: يؤدي التضخم إلى ارتفاع أسعار المنتجات والخدمات وانخفاض القوة الشرائية للعوائد الموزعة على المساهمين، ويختلف أثر التضخم على البنوك بالاختلاف هيكل الموجودات والمطلوبات فعلى سبيل المثال يمثل استثمار البنك في الأسهم العادية حماية للبنك من مخاطر التضخم، وذلك على أساس أن أسعار الأسهم في السوق المالي غالبا ما تستجيب للظروف التضخمية فترتفع هي الأخرى مما يحافظ على الاستثمارات التي تحمل أسعار فائدة ثابتة والتي تكون أجالها طويلة مثل السندات والقروض.

2-5- العامل الديني والاجتماعي: يحجم بعض العملاء عن التعامل مع البنوك التجارية كونها لا تعتمد الشريعة الإسلامية كأساس لعملياتها المصرفية، وبالتالي في حالة وجود البنوك الإسلامية يفضل هؤلاء التعامل مع هذا النوع من البنوك، ومن هنا فان تأثير العامل الديني سوف ينعكس سلبا على كل من جانبي الميزانية العمومية للبنك التجاري، فعلى جانب المطلوبات يحد العامل الديني من قدرة البنوك التجارية في تنمية مواردها المالية وذلك من خلال إحجام هؤلاء العملاء عن إيداع أموالهم لدى هذه البنوك، كذلك يحجم هؤلاء عن طلب القروض من البنوك التجارية وبالتالي يؤثر العامل الديني على الحصة السوقية للبنوك التجارية من الودائع والقروض بشكل رئيسي. وإلى جانب العامل الديني هناك عامل اجتماعي يؤثر أيضا في أداء البنوك والذي ينعكس بمدى انتشار العادات المصرفية أو درجة الوعي المصرفي فمن المعروف أن الانتشار الوعي المصرفي يؤدي إلى انخفاض حجم النقد المتداول وارتفاع حجم الودائع.

إن الحكم على مدى كفاءة البنوك في إدارة وتسيير مواردها واستثماراتها، وبالتالي الحكم على مستوى أدائها المالي، لا يمكن أن يتم إلا من خلال عملية قياس وتقييم لهذا الأداء، هذه العملية تضمن معرفة الانحرافات الحاصلة في مختلف أنشطة البنك من أجل تصحيحها، وكذا معرفة نقاط القوة لتعزيزها، وهذا ما سوف يتم استعراضه في المبحث الموالي.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المبحث الثاني: أهمية تقييم الأداء المالي وخطواته

مهما كان متاحا للمؤسسة من موارد من مختلف أنواعها فلا يمكن لها استغلالها إلا عن طريق إدارة رشيدة ومتطورة وجيدة، ولا تستطيع هذه الإدارة معرفة ما تحققه من نتائج وما ضيعته من فرص ومن أجل تحديد خططها المستقبلية إلا عن طريق تقييم أدائها خاصة الأداء المالي.

المطلب الأول: ماهية تقييم الأداء المالي

نتيجة للتطورات الاقتصادية المعاصرة ازدادت أهمية الحسابات الختامية والميزانيات و إزداد معها الاهتمام بدراسة وتحليل الأرقام والبيانات الواردة في هذه الحسابات بغية التعرف على نقاط الضعف والقوة وتحديد أسباب النجاح والفشل الذي يلحق بالمنشأة، أي العمل على تقييم أدائها خاصة أدائها المالي بمختلف الطرق وفق مجموعة من المعايير.

أولا: مفهوم تقييم الأداء المالي وأهدافه

1- مفهوم تقييم الأداء المالي: يحتل تقييم الأداء المالي في الوقت الحاضر مكانة متميزة لما له من أهمية كبيرة في تحديد كفاءة المؤسسات ومدى تحقيقها لأهدافها، وفي هذا السياق وردت عدة مفاهيم حول تقييم الأداء المالي:

فمنها من يرى أن تقييم الأداء " هو تقديم حكم ذو قيمة حول إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتحدة (إدارة المؤسسة ومدى إشباع منافع ورغبات أطرافها المختلفة)، أي تقييم الأداء المالي هو قياس النتائج المحققة أو المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفا".[1]

ويرى البعض الأخر أن تقييم الأداء " عبارة عن مجموعة الدراسات التي ترمي إلى التعرف على مدى قدرة الوحدة الاقتصادية وكفاءتها في إدارة نشاطها في جوانبه المختلفة خلال مدة زمنية محددة، ومدى مهارتها في تحويل المدخلات إلى مخرجات بالنوعية والكمية المطلوبة، وبيان مدى قدرتها التنافسية مع الوحدات

[1]- دادن عبد الغني، قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسة الاقتصادية، مجلة الباحث، العدد 4، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2006، ص 41.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الاقتصادية المماثلة عن طريق تغلبها على الصعوبات التي تعترضها وابتداع أساليب أكثر تطورا في مجال عملها".[1]

من جهة أخرى يشير البعض في تعريفهم لهذا المصطلح "تقييم الأداء المالي" إلى أنه يعبر عن مدى قدرة المؤسسة على التصدي للمخاطر والصعاب المالية كما يلي: " تقييم الأداء المالي هو مدى تمتع وتحقيق المؤسسة لهامش أمان عن حالة الإعسار المالي وظاهرة الإفلاس".[2]

مما سبق نخلص إلى القول أن تقييم الأداء المالي هو قياس الأداء الفعلي ومقارنته بالخطط الموضوعة من أجل دراسة جوانب الضعف والقوة، قصد معرفة أسباب الضعف ومحاولة القضاء عليها باتخاذ القرارات المالية المناسبة، وهو بهذا المعنى أي تقييم الأداء المالي يسمح بقياس الفعالية المالية للبنك من جهة، ومن جهة أخرى يكون أداة للحكم على كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة.

2- أهداف تقييم الأداء المالي: لعملية تقييم الأداء أهداف عدة ومتنوعة يمكن عرض أبرزها بالأتي:[3]

- متابعة تنفيذ أهداف البنك المحددة مسبقا، الأمر الذي يتطلب متابعة تنفيذ الأهداف المحددة كما ونوعا وضمن الخطة المرسومة والمدة المحددة لها، ويتم ذلك بالاستناد إلى بيانات والمعلومات المتوفرة عن سير الأداء؛

- الكشف عن مواطن الخلل والضعف في النشاط وإجراء تحليل شامل لها مع بيان مسبباتها، وذلك بهدف وضع الحلول اللازمة لها وتصحيحها والعمل على تلافي الوقوع في الأخطاء مستقبلا؛

- بيان مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بالصورة المثلى وتحقيق أقصى عائد ممكن وبأقل تكلفة ممكنة في ضوء الموارد المتاحة؛

- تحديد مسؤولية الأقسام والفروع المختلفة في المؤسسة عن مواطن الخلل والضعف في النشاط الذي تمارسه من خلال قياس إنجازات كل قسم أو فرع ومدى تحقيقها للأهداف المرسومة، الأمر الذي يهيئ الأرضية المناسبة لخلق نوع من المنافسة بين تلك الأقسام أو الفروع هذا بدوره سيعمل حتما على رفع مستوى الأداء في البنك؛

---

[1]- نصر حمود مزنان فهد، "أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية"، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2009 ص 26.

[2]- دادن عبد الغني، مرجع سبق ذكره، ص 41.

[3]- نصر حمود مزنان فهد، مرجع سبق ذكره، ص 31.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

– توفير البيانات والمعلومات الإحصائية عن نتائج تقييم الأداء في البنك إلى الأجهزة الرقابية، مما يسهل عملها ويمكنها من إجراء متابعة الشاملة والمستمرة لنشاطها لضمان تحقيق الأداء الأفضل والمتناسق؛

– تقيم قاعدة بيانات ومعلومات عن أداء البنك تساعد على وضع البيانات والدراسات والبحوث المستقبلية التي تعمل على تحسين أنماط الأداء ورفع كفاءته؛

– الحكم على مدى نجاح البنك في تحقيق الأهداف المخطط لها والتي يجب أن تتسق تماما مع متطلبات السياسة النقدية والائتمانية المستهدفة لتحقيق الاستقرار النقدي باعتباره من العناصر الأساسية اللازمة لضمان استمرار التنمية الاقتصادية بمعدلات المنشودة؛[1]

– الكشف عن مدى تحقيق القدرة الايرادية والقدرة الكسبية، حيث أن الأولى تعني القدرة على توليد إيرادات سواء من الأنشطة الجارية أو الرأسمالية أو الاستثنائية، بينما تعني الثانية قدرة المؤسسة على تحقيق فائض من أنشطتها الموضحة سابقا من أجل مكافأة عوامل الإنتاج.[2]

المطلب الثاني: أهمية تقييم الأداء المالي ومعاييره

أولا: أهمية تقييم الأداء المالي: يعتبر موضوع تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية ومختلف المؤسسات بمثابة الارتباط والخطوة الأولى في تخطيط المستقبلي، ويشمل على معاينة أو فحص الفوري والتنظيمي لأداء المؤسسة كما يسمح بتحديد نقاط القوة أو الضعف، وفي ذات الوقت تحديد أسباب هذا الضعف إن وجد مع وضع المقاييس العاجلة الواجب اتخاذها بغية القيام بالتعديلات أو التصحيحات التي تهدف إلى الرفع من الكفاءة والمردودية الإجمالية للمؤسسة (البنك)، فأصبح من الضروري معرفة وتوضيح سلوك الأداء في المؤسسات، فهل هي نتائج كفاءة أم نتائج وهمية لبعضها عبر تحالفات من خلال المنافسة على الأسعار.[3]

[1]- صلاح الدين حسن السيسي، "الرقابة على أعمال البنوك ومنظمات الأعمال"، دار الكتاب الحديث، الطبعة الأولى، مصر، 2011، ص 356.
[2]- دادن عبد الغني، مرجع سبق ذكره، ص 41.
[3]- قصاص شريفة،" تقييم أداء المنظومة المصرفية"، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، شعبة نقد بنك وتمويل، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، 2009، ص 87.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

ومنه يمكن تلخيص أهمية تقييم الأداء المالي في النقاط التالية:[1]

– يبين تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية قدرة البنك على تنفيذ ما خطط له من أهداف من خلال مقارنة النتائج المتحققة مع المستهدف منها والكشف عن الانحرافات واقتراح المعالجات اللازمة لها مما يعزز أداء البنك بمواصلة البقاء والاستمرار في العمل؛

– يساعد في الكشف عن تطور الذي حققه البنك في مسيرته نحو الأفضل أو نحو الأسوء، وذلك عن طريق نتائج الأداء الفعلي في البنك التجاري زمانيا من مدة إلى أخرى بالبنوك الأخرى؛

– يظهر المركز الإستراتيجي للبنك ضمن إطار البيئة القطاعية التي يعمل فيها، ومن ثم تحديد الأولويات وحالات التغير المطلوبة لتحسين المركز الاستراتيجي للبنك التجاري؛

– يوضح كفاءة تخصيص واستخدام الموارد المتاحة للبنك التجاري؛

– يساعد على تحقيق الأهداف المحددة في الخطط والعمل على إيجاد نظام سليم وفقا للاتصالات والحوافز ؛

– يعمل على إيجاد مدى إسهام البنك في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تحقيق أكبر قدر من العوائد بأقل التكاليف والتخلص من عوامل الهذر والضياع في الوقت والجهد والمال مما يعود على الاقتصاد والمجتمع بالفائدة؛

– يقدم إيضاحا للعاملين عن كيفية أداء مهامهم الوظيفية، ويعمل على توجيه الجهود لتحقيق الأداء الناجح الذي يمكن قياسه والحكم عليه؛

– يعمل على إيجاد نوع من المنافسة بين الأقسام المختلفة في البنك التجاري مما يساهم في تحسين مستوى الأداء فيه؛

– تساعد عملية تقييم الأداء في الإفصاح عن درجة الموائمة والانسجام بين الأهداف والإستراتيجيات المعتمدة وعلاقتها بالبيئة التنافسية للبنك التجاري.

[1]- نصر حمود مزنان فهد، مرجع سبق ذكره، ص ص، 29- 30.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

ثانيا: معايير المستخدمة في الحكم عن الأداء المالي: إن التوصل إلى رقم معين لا يعني شيء للمحللين ما لم تتم عملية مقارنته بغيره من الأرقام لمعرفة الموقف المالي للمصرف، وهناك عدة معايير للمقارنة أشار إليها عدد من الكتاب وهي كما يأتي:

1- المعايير التاريخية: وتكون مستمدة من فعاليات المنشأة ذاتها، إذ تمكن المحلل المالي الداخلي فيها من حساب النسب المالية من الكشوفات المالية للسنوات السابقة لغرض رقابة الأداء من قبل الإدارة العليا والمالية، والكشف عن مواطن الضعف في المنشأة لكي تتم معالجتها، وعن مواطن القوة لكي يتم دعمها وإسنادها، كذلك يمكن أن يستفيد منها المحلل الخارجي.[1]

2-المعايير القطاعية: تشير هذه المعايير إلى معدل أداء مجموعة من المؤسسات في القطاع الواحد، أي مقارنة النسب المالية للمؤسسة بالنسبة للمؤسسات المساوية لها في الحجم وفي طبيعة تقديم الخدمة ويستفاد بدرجة كبيرة من المعايير القطاعية في عملية التحليل المالي لأنها مستمدة من القطاع ذاته ويعاب على هذا المعيار عدم الدقة بسبب التفاوت من حيث الحجم وطبيعة النشاط.

3- المعايير المطلقة: وهي أقل وأضعف من المعايير الأخرى من حيث الأهمية، وتشير تلك المعايير إلى وجود خاصية متأصلة تأخذ شكل قيمة ثابتة لسنة معينة مشتركة بين جميع المؤسسات وتقاس بها التحليلات الواقعية ورغم اتفاق الكثير من الماليين على عدم قبول المعايير المطلقة في التحليل المالي إلا أن هناك بعض النسب المالية لا تزال تستخدم كمعيار مطلق.

4- المعايير المستهدفة: هذه المعايير تعتمد على نتائج الماضي مقارنة بالسياسات والإستراتيجيات والموازنات، كذلك الخطط التي تقوم المؤسسة بإعدادها أي مقارنة المعايير التخطيطية بالمعايير المتحققة فعلا لحقبة زمنية ماضية ويستفاد من هذه المعايير في تحديد الانحرافات من أجل أن تستطيع المؤسسة بعد ذلك اتخاذ الإجراءات التصحيحية لها.

[1]- فلاح حسن الحسني، مؤيد عبد الرحمن الدوري، مرجع سبق ذكره، ص 238.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المطلب الثالث: خطوات عملية تقييم الأداء المالي ومتطلبات نجاحه

لتحقيق نتيجة ايجابية من وراء عملية تقييم الأداء المالي تتمثل في وضع صورة واضحة عن الوضع المالي للبنك التجاري لابد من إتباع خطوات لتنفيذ هذه عملية بالإضافة إلى توفير متطلبات خاصة لنجاحها.

أولا: خطوات عملية تقييم الأداء المالي: تمثل عملية تقييم الأداء المالي قياس انجازات البنك المحققة فعلا باستخدام مؤشرات أغلبها كمية ليصبح لدى المسير بالإضافة إلى المعلومات المعيارية معلومات حقيقية تعبر عن النتائج الفعلية للمؤسسة أو إحدى وظائفها، تسمح بالمقارنة بينهما بإصدار أحكام تقيمية بشأن أداء البنوك التجارية أو إحدى وظائفها (الأنظمة الفرعية).

وتمر عملية تقييم الأداء المالي بمراحل يمكن تبيانها على النحو التالي:[1]

المرحلة الأولى: مرحلة تحديد الأهداف: في هذه المرحلة يتم تحديد الأهداف والخطط، أي النتائج المطلوب الوصول إليها كما يتم في هذه المرحلة توقع الأداء اللازم بذله لتحقيق تلك النتائج ليصار إلى وضع ذلك على صورة معايير تستخدم لمتابعة تنفيذ الأهداف فقد تكون الأهداف هي تحقيق مبلغ معين من الأرباح، أو إنتاج عدد معين من الوحدات أو تأدية خدمة معينة.

المرحلة الثانية: مرحلة تحديد معايير التقييم : تعد الخطط والأهداف معايير للتقييم، ويجب أن تكون واضحة للجميع ولا تحتمل التأويل، لأن وضوح المعايير يساعد الفرد على إنجاز أعماله وتحديد مستوى الأداء المالي المطلوب، فالمعايير هي عبارة عن ترجمة للخطط والأهداف والسياسات والإجراءات الخاصة بأية مؤسسة وعبارة عن وسائل تسمح بإجراء المقارنة بين الأهداف والأداء أو بين المدخلات والمخرجات.

المرحلة الثالثة: مرحلة إجراء عملية التقييم: يتم احتساب مقاييس مختلفة لتقييم الأداء باستخدام النسب أو المؤشرات بالاعتماد على البيانات المتاحة لمختلف النشاطات والعمليات التي يشمل عليها أداء المؤسسة.

[1]- قصاص شريفة، مرجع سبق ذكره، ص ص، 55- 56.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المرحلة الرابعة: مرحلة مقارنة الأداء المقاس بالمعايير والكشف عن الانحرافات: يقوم أغلب المدراء بإجراء مقارنات بين الأداء والمعايير من خلال التجول حول مناطق العمل وملاحظة كيفية تنفيذ الأعمال.

وتواجه القائم بعملية التقييم عدة احتمالات:

- احتمال أن يكون الأداء الفعلي أفضل من المعياري وبالتالي يظهر الانحراف موجبا؛
- احتمال أن يكون الأداء الفعلي أقل من المعياري يظهر الانحراف سالبا أي النقص عما هو مقرر؛
- عندما يتساوى الأداء الفعلي مع المعياري هنا لا تظهر انحرافات.

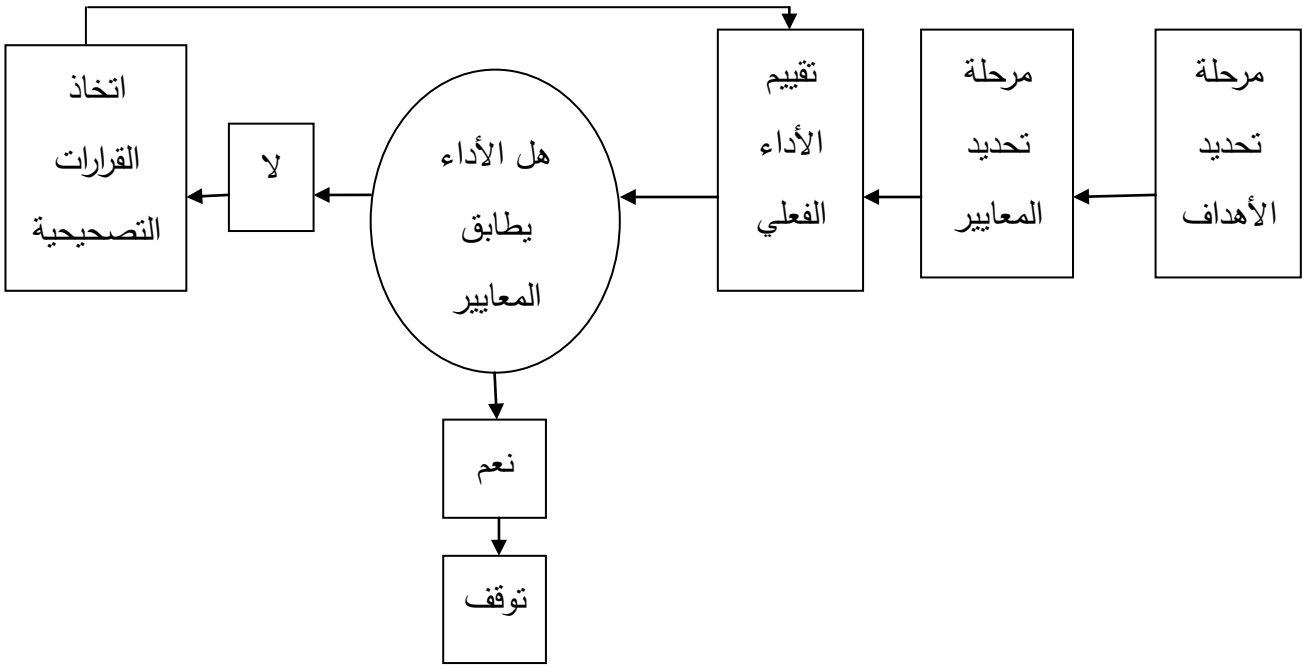
المرحلة الخامسة: مرحلة تصحيح الانحرافات: تعد هذه المرحلة من أهم مراحل تحقيق الكفاءة في عملية التقييم، فبدونها لا يمكن اقتراح الخطوات التصحيحية التي يجب أن تستهدف أحد أسباب الانحرافات أو الوقاية منها وليس فقط معالجة أعراضها.

إذا في حالة وجود انحراف في الأداء لابد من اتخاذ الإجراءات التصحيحية، ويكون ذلك بالبحث عن الأسباب التي أدت إلى الانحراف من خلال تشخيصه من جوانبه المختلفة (هل تم الانحراف بالصدفة أو بسبب خطأ في تطبيق العمليات؟)، للعمل على علاجه وتصحيحه بعد الكشف عن أسبابه الحقيقية ولتقويم المنظمة بتحديد أهداف واقعية في المستقبل من خلال تعديل الأهداف أو الأسباب.

ويمكن تلخيص خطوات عملية تقييم الأداء المالي في الشكل التالي:

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الشكل رقم (03): خطوات عملية تقييم الأداء المالي



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: قصاص شريفة، مرجع سبق ذكره، ص 55-56.

من خلال الشكل السابق يتضح أن عملية تقييم الأداء المالي تمر بمراحل مختلفة، فبعد تحديد المؤسسة للأهداف والخطط المراد التوصل لها، تأتي مرحلة تحديد معايير تقييم الأداء التي تمكن المحلل من إجراء المقارنة بين المخلات والمخرجات، قصد التأكد من مطابقة الأداء الفعلي للمعايير الموضوعة سابقا، فإذا لم يطابق الأداء المعايير الموضوعة توجب على المؤسسة اتخاذ القرارات التصحيحية لكشف أسباب الانحراف ومعالجتها، وتتوقف العملية في الحالة العكسية.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

ثانيا: المتطلبات العامة لتقييم الأداء المالي: إن متطلبات أو الأسس التي يجب أن تعتمد عليها عملية تقييم الأداء المالي يمكن إيجازها فيما يلي:

1- نظام المعلومات: يكتسي توفر المعلومات أهمية حاسمة في متابعة وتقييم أنشطة البنك التجاري من قبل أية جهة كانت فهو نظام يسمح بتدفق المعلومات من المستويات الإدارية المختلفة، وهو كفيل بتوفير الدراسات والتحاليل اللازمة والمقارنات الممكنة وبالتالي اتخاذ القرارات والإجراءات المحسنة للأداء المالي.

2- الدقة في تحديد الأهداف: إذ تتطلب عملية تقييم الأداء المالي تحديدا واضحا ودقيقا للأهداف التي يسعى البنك التجاري لتحقيقها ويتضمن ذلك تحديد جميع الأهداف التفصيلية والتي يمكن تصنيفها إلى أهداف قصيرة الأمد وأهداف بعيدة الأمد، وأهداف رئيسية وأهداف فرعية، كذلك يجب أن تكون تلك الأهداف واضحة ومفهومة لجميع الأفراد العاملين في البنك.[1]

3- توفير الخطط التفصيلية لتنفيذ الأعمال: يتمثل هذا الأساس في ضرورة وضع خطط تفصيلية لكل مجال من المجالات النشاط تعكس السياسات الخاصة بتحديد الموارد الإنتاجية اللازمة وكيفية الحصول عليها من ناحية ثم تحديد أوجه استخدام تلك الموارد بشكل يحقق أقصى استفادة ممكنة من ناحية أخرى.

و يقصد بالخطط التفصيلية وضع خطة أو أكثر لكل مجال من المجالات النشاط في المشروع لتحديد الطريق إلى تنفيذ الأهداف المحددة في مجال معين وفي خلال الفترة المحددة له، ويتطلب تعدد الخطط الرئيسية المتكاملة للنشاط.[2]

4- تحديد مراكز المسؤولية: تتطلب عملية تقييم الأداء المالي ضرورة تحديد مراكز المسؤولية المختلفة التي تتمثل من وحدات التنظيمية المختصة بأداء نشاط معين ولها سلطة اتخاذ القرارات الكفيلة بهذا النشاط وفي حدود الموارد الإنتاجية الموضوعة تحت تصرفها، وتتطلب عملية تقييم كذلك إيضاح اختصاصات كل مراكز المسؤولية ونوع العلاقات التنظيمية التي تربط هذه المراكز يبعضها البعض ومدى تأثير نشاط كل مركز على أنشطة المراكز الأخرى.[3]

---

[1]- نصر حمود مزنان فهد، مرجع سبق ذكره، ص 31.
[2]- عمرو حامد، تقييم الأداء المؤسسي في الوحدات الحكومية، ورقة مقدمة في الملتقى المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، جانفي، 2007 ص 126.
[3]- مرجع نفسه، ص 127.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

5- وجود وحدة متخصصة ومختصة في عملية التقييم: نظرا لأهمية عملية التقييم وما تنطوي عليها من أعمال فنية، إدارية ومالية استوجب الأمر وحدة (مصلحة) للتقييم تدرك الأبعاد الحقيقية للبنك ونتائجها فعدم وجود هذه المصلحة يؤثر على عملية التقييم ذاتها، لذا ينبغي خلقها أو تدعيمها وتطويرها إن كانت متواجدة، وان كان ذلك يكلف مبلغا باهظا فانه يوفر تكاليف أبهظ في المدى البعيد.

يهدف تقييم الأداء المالي إلى تحديد ومعرفة نقاط القوة والضعف في الحياة المالية للبنك التجارية وذلك ضمانا لتحسين الوضع المالي في المستقبل، وضمان استمرار التسيير الفعال، وذلك باستخدام نسب التحليل المالي المختلفة الذي يعتمد على مجموعة من الأدوات المتكاملة، وهذا ما سوف يتم استعراضه في المبحث الموالي.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المبحث الثالث: الأدوات المستخدمة في الحكم على الأداء المالي

لكي تتمكن البنوك من تحقيق أهدافها لابد من معرفة وضعيتها المالية وتوازنها المالي وذلك بالاعتماد على التحليل المالي من خلال دراسة وتوضيح طاقتها وإمكانيتها وإبراز دورها في تخطيط احتياجاتها ويعتبر تحليل القوائم المالية وسيلة للكشف عن أسباب وجود الخلل في سير العمليات المصرفية، وهذا لما له من الدلائل والمقاييس التي تحلل على أساسها ميزانية البنك.

المطلب الأول:التحليل المقارن للقوائم المالية

يعتبر التحليل المالي من أهم الطرق المستخدمة في قياس الأداء سواء لمنشآت الأعمال أو البنوك التجارية، فهو من أهم مواضيع الإدارة المالية وضرورة قصوى للتخطيط المالي السليم، حيث يتكون هذا الأخير من مجموعة من المفاهيم، الطرق والوسائل التي تسمح لنا بإعطاء فكرة حول الوضعية المالية للبنك والأخطار التي يواجهها.

أولا: مفهوم التحليل المالي: عرف التحليل المالي بعدة تعاريف اختلفت باختلاف المنهج العلمي المتبع من قبل المعرفين له، فهناك من يرى بأنه" عملية معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة عن مشروع معين للحصول على معلومات تستخدم في اتخاذ القرارات، وتقييم الأداء في الماضي والحاضر والتنبؤ بالمستقبل."[1]

وآخر يرى بأنه: "دراسة الأداء الماضي للمنشأة وتقييم ظروفها الحاضرة ثم التنبؤ بإمكانية تحقيق أهدافها المرغوبة في المستقبل، وذلك باستخدام القوائم المالية وملحقاتها ودراستها بصورة مستفيضة وتفسيرها وتحليلها وفق أساليب رياضية وإحصائية لغرض الوصول إلى كفاءة الإدارة المالية في تلك الوحدة."[2]

من هذه التعاريف نستنتج أن التحليل المالي في جوهره لا يخرج عن الدراسة التفصيلية للبيانات المالية والارتباط فيما بينها، وهو عملية منظمة تهدف إلى التعرف على مواطن القوة في وضع المصرف التجاري لتعزيزها، وعلى مواطن الضعف لوضع العلاج اللازم لها، وذلك من خلال القراءة الواعية للقوائم المالية المنشورة، بالإضافة إلى الاستعانة بالمعلومات المتاحة ذات العلاقة.

[1]- دريد كامل آل شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، دار الميسرة للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2007، ص 55.
[2]- علا نعيم عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 252.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

ثانيا: أساليب التحليل المالي

تتعدد أساليب التحليل المالي بتعدد أهداف وغايات المحلل المالي، وهناك العديد من الاعتبارات الواجب مراعاتها لاختيار أسلوب التحليل المناسب كالثقة في البيانات الواردة، المنهج المحاسبي المعتمد، حيث توضح هذه القوائم التغيرات التي حدثت في بنود تلك القوائم خلال فترة زمنية معينة غالبا ما تكون سنة مالية، وتضم القوائم المالية المقارنة الميزانية العمومية وقائمة الدخل المقارنة، ويمكن تحليل القوائم المقارنة عبر طريقتين هما: التحليل الأفقي، والتحليل الرأسي كما يلي:

1- التحليل الأفقي: يقيس هذا الأسلوب سلوك الميزانية من حيث الزيادة أو النقص في هذه المفردات خلال أزمنة مختلفة للتعرف على التغيرات التي حدثت، ويعرف هذا التحليل بالمتحرك(الحركي)، لذلك قد تتم الدراسة على ميزانيات متتالية وتسمى بالدراسة المقارنة وهي تعطي فكرة على مدى تقدم البنك وقد تستخدم النسب المئوية للتعبير عن التغيرات التي حدثت، وذلك بمقارنة نسبة ما بمثيلاتها المعدة عن فترة زمنية سابقة أو فترات سابقة.

2- التحليل الرأسي: يشتمل هذا التحليل على دراسة العلاقة الكمية بين بنود في تاريخ معين ويعرف بالتحليل الثابت أو حالة السكون، حيث يتم دراسة المركز المالي في تاريخ معين، وأحد وسائل التحليل استخدام الكلي أو الشامل أو النسبة وذلك بنسبة كل أصل إلى مجموع الأصول، وكل بند من بنود الخصوم وحقوق الملكية الخاصة إلى مجموع الخصوم ورأس المال، فهي تبين العلاقة بين المكونات والكل، ويساعد هذا التحليل في اكتشاف نواحي الضعف وجوانب القوة في الأداء ولكنه يضل بحاجة إلى أن يدعم بتحليلات أخرى، تسند رأي المحلل المالي فيما يتوصل إليه من نتائج.

وفيما يتعلق بالميزانية العمومية فان التحليل الرأسي لها يسمى بـ: (الميزانية العمومية المئوية)، أو الميزانية ذات الحجم المتماثل بسبب تقليص حجمها إلى أرقام مطلقة إلى أجزاء المائة الواحدة ويهدف هذا التحليل إلى متابعة التطورات التي حصلت في بنود الميزانية.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المطلب الثاني: النسب المالية

هناك تحليل باستخدام النسب المالية التي تزودنا بمعلومات عن السيولة ومدى ملائمة رأس المال وكفاءة في توظيف الموارد المتاحة وربحية البنك، والتحليل باستخدام النسب المالية يعني إيجاد علاقة بين عنصرين أو أكثر من عناصر القوائم المالية.[1] أي أنها علاقة رياضية تجمع بين رقمين أحدهما بسط والأخر مقام، حيث يمكن التعبير عنها في شكل نسب مئوية، أو ما يعرف بمعدل الدوران.[2] وتتلخص أهمية النسب المالية في النقاط التالية:

- تحديد مدى قدرة البنك على مواجهة الالتزامات الجارية؛
- قياس درجة نمو البنك والكشف عن مواطن الضعف والقوة؛
- توفير البيانات والمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات ورسم السياسات وإعداد الميزانيات التقديرية؛
- قياس الفعالية الكلية للبنك ومستوى أدائه؛
- قياس الفعالية التي تحصل عليها البنوك باستغلالها لمختلف موجوداتها لتحقيق الربحية.

هذا وتعكس النسب المالية أثر نجاح إدارة البنك معبرا عنه بنسب من خلال تزويد النسب بمعلومات مفيدة عن جوانب عديدة عن أداء البنك، وتتعدد النسب المالية وفقا لطبيعة بنود القوائم المالية نوجز أهمها:

- نسب الربحية.
- نسب السيولة.
- نسب ملاءة رأس المال.
- نسب توظيف الأموال.

[1]- دريد كامل آل شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، مرجع سبق ذكره، ص81.

[2] - Jean Lochard, Les Ratios qui comptent, édition d'organisation, 2éme édition, paris, 2008.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

أولا: نسب الربحية: وهي النسب التي تقيس ربحية البنك التي تعد ذات أهمية كبيرة نظرا للمخاطر التي يتعرض لها العمل المصرفي، ومن المعروف أن الهدف الرئيسي للبنك التجاري هو تعظيم ثروة الملاك وتحقيق هذا الهدف يتوقف على عوامل عديدة من بينها: قدرة البنك على تحقيق الأرباح وعادة ما تقاس تلك القدرة بمجموعة من النسب يطلق عليها نسب الربحية.[1]

وفيما يلي أهم نسب هذه المجموعة:

الجدول رقم (03): نسب الربحية للبنك التجاري

النسبة	العلاقة	مدلول النسبة
1- معدل العائد على حقوق الملكية	صافي الربح بعد الضريبة / حقوق الملكية ×100	تبين لنا هذه النسبة مقدار ما يحققه دينار واحد مستثمر من أموال المالكين من الربح في البنك، وأموال المالكين هي عبارة عن رأس المال والاحتياطي والأرباح المحتجزة والمخصصات.
2- نسبة هامش الربح	هامش الربح / إجمالي الموجودات ×100 هامش الربح = الفوائد المحصلة – الفوائد المدفوعة	تبين هذه النسبة العائد الصافي من الفوائد التي حققتها الموجودات للبنك، وزيادتها تعني زيادة قدرة الموجودات على توليد الأرباح أو هامش ربح للبنك التجاري والعكس.
3- معدل العائد على الودائع	صافي الربح بعد الضريبة / إجمالي الودائع ×100	يقيس معدل العائد إلى إجمالي الودائع مدى قدرة البنك على توليد الأرباح من الودائع التي نجح في الحصول عليها باعتبارها من الأموال الإستراتيجية المتاحة للتوظيف وهي أكبر مصادر التوظيف في المصرف.
4- معدل العائد على إجمالي الموجودات	صافي الربح بعد الضريبة / إجمالي الموجودات ×100	تبين لنا هذه النسبة مقدار ما يحققه دينار واحد مستثمر في أصول البنك من الربح، وزيادة هذا المعدل تعني كفاءة استخدام الأموال المستثمرة في الأصول الايرادية.

[1]- دريد كامل آل شبيب، إدارة البنوك المعصرة، مرجع سبق ذكره، ص108.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

5- نسبة صافي الربح إلى إجمالي الإيرادات	صافي الربح بعد الضريبة / إجمالي الإيرادات ×100	تبين هذه النسبة الأهمية النسبية لصافي الأرباح التي حققها البنك التجاري بالنسبة إلى إجمالي الإيرادات وزيادتها تعني زيادة كفاءة الأداء المالي بالنظر إلى زيادة تحقيق معدلات أكبر من الأرباح بالنسبة إلى إجمالي الإيرادات.
6- معدل العائد على رأس المال المدفوع	صافي الربح بعد الضريبة / رأس المال المدفوع ×100	يبين هذا المعدل نصيب كل وحدة من وحدات رأس المال المدفوع من الأرباح المتحققة بعد دفع الضرائب، ومقارنة هذا المعدل مع المدة الزمنية المختلفة يعطي مؤشرا لقياس تطور العائد على رأس المال المدفوع.
7- نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الموجودات	إجمالي الايردات / إجمالي الموجودات ×100	تعبر هذه النسبة على قدرة الموجودات على تحقيق الإيرادات، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على تحقيق البنك لقدر كبير من الإيرادات في ظل ما توفر لديه من الموجودات.
8- معدل العائد على الموارد المتاحة	صافي الربح بعد الضريبة / إجمالي الودائع + حق الملكية ×100	يبين هذا المعدل نصيب كل وحدة من وحدات الموارد سواء أكانت ذاتية أم خارجية من صافي الربح المتحقق وبذلك فان هذا المعدل يبين كفاءة البنك في تحقيق الأرباح من الموارد المتاحة له.
9- نسبة ربحية العامل بالمصرف	صافي الربح بعد الضريبة / عدد العاملين الدائمين ×100	يبين هذا المؤشر ربحية العامل الواحد في البنك التجاري وزيادة هذه النسبة تعني كفاءة عنصر العمل في تحقيق الأرباح.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد: نصر حمود مزنان فهد، مرجع سبق ذكره، ص ص، 58-61.

ثانيا: نسب السيولة: تعد نسب السيولة من أهم السمات الحيوية التي تتميز بها البنوك التجارية عن الوحدات الاقتصادية الأخرى، ففي الوقت الذي تستطيع فيه الوحدات تأجيل سداد ما عليها من مستحقات ولو لبعض الوقت فان مجرد إشاعة عن عدم توفر السيولة لدى البنك كفيلة بأن تزعزع ثقة المودعين ويدفعهم لسحب ودائعهم مما قد يعرض المصرف للإفلاس.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

لذلك تلجأ البنوك إلى الاهتمام بنسب السيولة التي تساعدها على تجنب خطر الوقوع في العسر المالي والاستعداد لدفع الالتزامات عند مواعيدها، حيث أن نسب السيولة تعتبر مؤشرا جيدا للحكم على مقدرة البنوك على المدى الطويل.

وتعرض نسب السيولة مقدرة البنك على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل مما لديه من نقدية أو أصول أخرى سريعة التحويل إلى نقدية، ضمن أهم الالتزامات قصيرة الأجل الودائع بصفة عامة، أما الأصول سريعة التحويل إلى نقدية فمن أبرزها الودائع لدى البنوك الأخرى وفائض الاحتياطي المودع لدى البنك المركزي والاحتياطي الثانوي المتمثل في أوراق المالية قصيرة الأجل التي يمكن تحويلها إلى نقدية فورا ودون خسائر. [1]

الجدول رقم(04): نسب السيولة للبنك التجاري

النسبة	العلاقة	مدلول النسبة
1- نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات	النقدية / إجمالي الموجودات ×100	تقيس هذه النسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول في البنك التجاري، وزيادة هذه النسبة يعني توفر أرصدة نقدية من دون تشغيل لدى البنك مما يقلل العائد النهائي المتوقع، ونقص النسبة عن معدلاتها النمطية يعني مواجهة البنك التجاري لأخطار عدة مثل خطر السحب وخطر التمويل.
2- نسبة الودائع الجارية إلى الودائع الادخارية والآجلة	إجمالي الودائع الجارية / إجمالي الودائع الادخارية والآجلة ×100	تسمح هذه النسبة للبنوك التجارية بتحديد احتياطاته من النقدية السائلة في ضوء حجم الودائع الجارية التي تمثل أكثر أنواع الودائع من حيث السحب والإيداع والتقلب المستمر، وزيادة هذه النسبة يعني زيادة الحاجة إلى الأرصدة السائلة في البنك التجاري.

[1]- دريد كامل آل شبيب، إدارة البنوك المعاصرة، مرجع سبق ذكره، ص 105.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

4- نسبة الاحتياطي القانوني	الأرصدة لدى المصرف المركزي / إجمالي الودائع ×100	هذه النسبة عرضة للتغير تبعا للظروف الاقتصادية للبلد ويستخدم هذا الاحتياطي كوسيلة للتأثير في حجم الائتمان المصرفي، وان ارتفاع هذه النسبة تعني ارتفاع قدرة البنك التجاري على الوفاء بالالتزامات المالية في الأوقات غير الاعتيادية.
5- المعدل النقدي	النقدية / إجمالي الودائع ×100	يقيس هذا المعدل قدرة البنك على تلبية التزاماته من النقدية المتوفرة لديه في الصندوق وأرصدته لدى البنوك الأخرى، ويجب تجنب الإفراط في ارتفاع أو انخفاض هذا المعدل.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: نصر محمود مزنان فهد، مرجع سبق ذكره، ص ص، 63-64.

ثالثا: نسب ملاءة رأس المال: إن إدارة البنك تولي اهتماما لتحديد حجم رأس المال عند تأسيسه ومقارنته مع حجم عمليات البنك، إذ ينظر إلى رأس المال على أنه يقي من مخاطر سوء الإدارة أو التوظيفات غير رشيدة أو الخسارة التي يمكن أن يتكبدها المودعين،[1] لذا فقد حددت لجنة بازل* نسبة تمثل الحد الأدنى لكفاية رأس المال وهي 10% من رأس المال الموجودات المرجحة بالمخاطر الائتمانية وتظهر أهمية رأس المال في أن البنوك التجارية من أكثر أنواع منشآت الأعمال تعرض لمخاطر الرفع المالي بمعنى أن انخفاض معين في الإيرادات يترتب عليه انخفاض أكبر في الأرباح بل قد تتحول تلك الأرباح إلى خسائر تلتهم رأس المال وتمتد لأموال المودعين.

لذا فإن الحفاظ على ملاءة رأس المال في البنك التجاري يعد أمرا هاما وضروريا لدعم ثقة المودعين حتى يتمكن البنك من اجتذاب الودائع الكافية لتأمين احتياجاته المالية الكفيلة بضمان أداء سليم ومتميز للبنك التجاري، وتضم نسب ملاءة رأس المال الأنواع التالية:

[1]- سامر جلدة، مرجع سبق ذكره، ص 174.

* هي عبارة عن لجنة تتكون من ممثلي محافظي البنوك المركزية بهدف مراقبة أعمال البنوك والإشراف عليها.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الجدول رقم (05): نسب ملاءة رأس المال للبنك التجاري.

النسبة	العلاقة	مدلول النسبة
1- نسبة حق الملكية إلى إجمالي الموجودات	$\frac{\text{حق الملكية}}{\text{إجمالي الموجودات}} \times 100$	تشير هذه النسبة إلى مدى الذي ذهب إليه البنك في الاعتماد على حقوقه في تمويل الأصول ويحاول البنك الاحتفاظ بهذه النسبة عند معدلاتها الثابتة وعدم انخفاض عن معدلاتها في السنوات السابقة ومراعاة ما يقرره البنك المركزي الذي يدعم رفعها لتوفير الحماية اللازمة لأموال المودعين.
2- نسبة الأصول الخطرة	$\frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{الأصول الخطرة}} \times 100$	تتمثل الأصول الخطرة في الأصول التي قد يتعرض البنك لها من جراء بيعها إلى بعض الخسائر كالأسهم والسندات غير الحكومية وكذلك الأصول التي يصعب تحويلها إلى نقدية، وبالتالي فان هذه النسبة يعني توفير الحماية اللازمة لأموال المودعين.
3- نسبة حق الملكية إلى إجمالي الودائع	$\frac{\text{حق الملكية}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100$	تبين هذه النسبة مدى اعتماد البنك على حقوق الملكية مصدر من مصادر التمويل وأيضا مدى قدرته على رد الودائع التي حصل عليها من الأموال المملوكة له فكلما زادت هذه النسبة كانت مصدر أمان للمودعين والعكس في حالة انخفاض هذه النسبة.
4- نسبة حق الملكية إلى إجمالي القروض	$\frac{\text{حق الملكية}}{\text{إجمالي القروض}} \times 100$	توضح هذه النسبة مدى قدرة البنك التجاري على مواجهة أخطار الاستثمار في القروض والسلفيات من حقوق الملكية دون المساس بالودائع. وتعكس هذه النسبة درجة الخطر المتوقع في محفظة القروض ويجب على كل بنك الاحتفاظ بنسبة معينة من الاستثمار في نوع من أنواع محفظة القروض، على شكل احتياطات بهدف تغطية أخطار الائتمان.
5- خطر الائتمان	$\frac{\text{القروض المتأخرة عن السداد}}{\text{محفظة القروض}} \times 100$	تقيس هذه النسبة نسبة القروض المتأخرة عن السداد إلى إجمالي القروض في البنك التجاري، وزيادة هذه النسبة تعني انخفاض كفاءة البنك في إدارة الائتمان.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

6- نسبة حق الملكية إلى استثمارات في الأوراق المالية	حقوق الملكية / إجمالي الاستثمارات في الأوراق المالية ×100	تقيس هذه النسبة هامش الأمان في مواجهة مخاطر انخفاض القيمة السوقية للأوراق المالية.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: نصر حمود مزنان فهد، مرجع سبق ذكره، ص ص، 65-66.

رابعا: نسب توظيف الأموال: تعتبر نسب توظيف الأموال من أهم النسب التي يمكن الاعتماد عليها للحكم على مدى ملائمة استخدام أو توظيف الأموال، وهي مقياس مهم لمدى كفاءة البنك في استخدام المصادر المالية المتاحة له في المجالات المختلفة، ومن أهم نسب توظيف الأموال المتاحة في البنوك التجارية ما يلي:

الجدول رقم (06): نسب توظيف الأموال للبنك التجاري

النسبة	العلاقة	مدلول النسبة
1- معدل توظيف الودائع	القروض + الأوراق المالية / الودائع ×100	يقيس هذا المعدل مدى كفاءة البنك في توظيف الودائع في الاستثمارات مدرة للعوائد، وتعود أهمية هذه النسبة في أن الودائع يدفع عنها الفوائد، ويجب بالمقابل استغلالها بشكل كبير للحصول على فرق كبير من الأرباح.
2- معدل توظيف الموارد المتاحة	القروض + الأوراق المالية / الودائع + حقوق الملكية ×100	هذا المعدل يقيس مدى توظيف البنك للودائع وحقوق الملكية في القروض والاستثمارات، ويعد هذا المعدل من المؤشرات المهمة لتوضيح سياسة البنك في التوظيف.
3- نسبة القروض إلى الودائع	الأوراق المالية / إجمالي الودائع ×100	تعتبر هذه النسبة قياسا لمدى استخدام الودائع بالاختلاف أنواعها للاستثمار في الأوراق المالية وزيادة هذه النسبة تعني زيادة قدرة البنك التجاري على توظيف الأموال.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

4- نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الموجودات	إجمالي الإيرادات / إجمالي الموجودات ×100	يوضح هذا المعدل كفاءة البنك التجاري في تشغيل الموارد المالية المتاحة، وكفاءته في تشغيل الإمكانيات البشرية والمادية الأخرى في أداء الخدمات المصرفية، وكلما زاد هدا المعدل كان ذلك دليلا على الاستغلال السليم لتلك الموجودات.
5- معدل إقراض الموارد	القروض والسلفيات / إجمالي الودائع + حق الملكية ×100	يبين هذا المعدل علاقة الاستثمارات بمصادر التمويل، وبنسبة ما يوظفه البنك التجاري من أموال في نشاطه المالي، ويعد هذا المعدل من النسب المهمة لتوضيح سياسة المصرف في التوظيف.
6- نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الاستثمارات	إجمالي الإيرادات / إجمالي الاستثمارات ×100	تبين هذه النسبة كفاءة البنك في الاستثمار وكلما ارتفعت هذه النسبة ارتفعت معها حصيلة الإيرادات التي يحصل عليها البنك في الاستثمارات المختلفة.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: نصر حمود مزنان فهد، مرجع سبق ذكره، ص ص، 67-68

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

خلاصة:

تسعى البنوك للوصول إلى أداء مالي متميز من خلال استغلال كافة مواردها وإمكانياتها واستخدامها بشكل فعال وكفء، حيث يقدم لنا الأداء المالي نظام متكامل مدخلاته تتمثل في الفعالية والكفاءة ومخرجاته تتمثل في تحقيق الأهداف.

غير أن تحقيق ذلك يبقى مقيدا بجملة من العوامل التي يتفاوت تأثيرها على الأداء المالي، سواء كانت هذه العوامل داخلية تتعلق بالبنوك نفسها " كالسيولة، والودائع،...،...،الخ"، أو خارجية تتعلق بالبيئة المحيطة " كالسياسية، والاقتصادية، والتشريعية،...،...،الخ".

لذا يعتبر تحسين الأداء المالي من بين أهم الغايات التي يحرص البنك للوصول إليه، حيث يقوم بتقييم أدائه من خلال مقارنة أدائه الفعلي بالأداء المرغوب لمعرفة الانحراف أو الفرق، والعمل على تقليصه لتطوير أدائه المالي وضمان مكانة ضمن محيطها الذي تعمل فيه.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

خاتمة:

إن غاية البنك وأهدافه الرئيسية في ظل التغيرات التي يعرفها الاقتصاد العالمي هو السعي لتحقيق أداء مالي جيد يضمن استمراره في ممارسة نشاطه، إضافة الى مستوى معين من النمو والاستقرار، وكذلك توفير الأموال اللازمة لمواجهة الالتزامات وممارسة النشاط، ولتحقيق ذلك يجب تحديد المسار الواجب اتباعه الذي يضمن تعبئة فعالة ودائمة لكافة الطاقات والموارد المتاحة وصولا الى ترسيخ التسيير الحسن والفعالية المستمرة التي تؤدي للوصول الى غاية البنك خاصة في ظل محددات واعتبارات داخلية وخارجية والتي تتعبر حائلا دون تحقيق ذلك.

وقد حاولنا من خلال دراستنا هذه الوقوف على تلك المحددات التي تتحكم في الأداء المالي للبنوك بصفة عامة والبنك محل الدراسة بصفة خاصة، بهدف معرفة درجة تأثيرها وانعكاساتها على أنشطة البنك، وذلك قصد إيجاد الآليات والميكانيزمات التي تسمح بالتحكم في تلك العوامل أو التكيف معها بغرض تجنب أثارها السلبية أو التقليل منها من جهة، والاستفادة من الجوانب الايجابية لها بغرض تحقيق عوائد مالية تنعكس على مستوى أدائه وتمكنه من مواجهة متطلبات المحيط البنكي الجديد الذي أصبحت تعمل فيه

النتائج والمقترحات:

أولا: النتائج

بناء على ماتم استعراضه في هذه الدراسة من إطار نظري وتحليل مالي وإحصائي، فقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

– يعبر الأداء المالي عن المنحى الذي يسلكه البنك في استغلال موارده وفقا لمعايير واعتبارات متعلقة بأهدافه في ظل مجموعة من المتغيرات الداخلية والخارجية؛

– يعد الأداء المالي أداة للتعرف على الوضع المالي القائم بالبنك؛

– تنمو مصادر واستخدامات الأموال للبنك طيلة فترة الدراسة، مما يعني أن البنك قادر على توليد تدفقات نقدية مستقبلية، وعلى جدب الودائع وتنميتها، كما يدل أنه يتمتع بكفاءة عالية في الأداء المالي؛

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

خاتمة

– تطور الأداء المالي للبنك خلال الفترة الممتدة من سنة 2004–2011، ويتضح ذلك من خلال مؤشرات الأداء المالي المعتمدة في الدراسة، والمتمثلة في العائد على حقوق الملكية الذي شهد نموه تراجعا ملحوظا في بداية لينمو ويتطور بعدها خلال فترة الدراسة، في حين عرف معدل العائد على الأصول نموا متزايدا طيلة الفترة مما يدل على كفاءة البنك في إدارة وتسيير العمليات البنكية وحرصه على تحسن من أدائه المالي؛

– تطور العائد على حقوق الملكية خلال فترة الدراسة مما يدل أن البنك يتبع استراتيجيه تعظيم حقوق الملكية، الأمر الذي يشير إلى تحقيق أهداف أصحاب حقوق الملكية؛

– نمو وتطور العائد على الأصول طيلة الفترة، الأمر الذي يعكس كفاءة البنك على تحقيق العائد الملائم في استثمار الموارد المتاحة، وبما يحقق أهداف حقوق الملكية والبنك معا، الأمر الذي ينعكس ايجابيا على الأداء المالي؛

– مثلت الودائع الغالبية العظمى ضمن مصادر أموال البنك طيلة فترة دراسة، وقد شكلت ودائع التوفير الجزء الأكبر من هيكل ودائع العملاء مقارنة بباقي أنواع الودائع الأخرى، نظرا لكونها تتميز بالثبات النسبي مما يسمح للبنك بتوظيفها في أوجه استثمارات طويلة الأجل تعود عليه بعوائد مرتفعة؛

– اعتماد البنك بدرجة كبيرة في توجيه أمواله للقروض الممنوحة للعملاء بالدرجة الأولى وللمؤسسات المالية بالدرجة الثانية وذلك باعتبار أن الدخل المتولد منها هو المصدر الأساسي لإيراداتها؛

– إحجام البنك على استثمار أمواله في الأوراق المالية وكذا في أنشطة المحفظة، حيث يمكن إرجاع السبب الى محاولة إتباع البنك سياسة احترازية فيما يخص الاستثمارات التي تنطوي على درجة مخاطر مرتفعة؛

– وجود علاقة ارتباط عكسية معنوية بين معدل توظيف الأموال والأداء المالي مقاسة بمعدل العائد على حقوق الملكية وبالتالي تم نفي فرضية الدراسة وقبول الفرضية العدمية ؛

–عدم وجود علاقة ارتباط معنوية بين السيولة النقدية والأداء المالي مقاسا بمعدل العائد على حقوق الملكية، والعائد على الأصول وبالتالي إثبات صحة فرضية الدراسة؛

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

– وجود علاقة ارتباط طردية معنوية بين حجم البنك والأداء المالي مقاسا بمعدل العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول وبالتالي تم نفي فرضية الدراسة وقبول الفرضية العدمية ؛

– توجد علاقة ارتباط طردية معنوية بين معدل كفاية رأس المال والأداء المالي مقاسا بمعدل العائد على الأصول وبالتالي تم نفي فرضية الدراسة وقبول الفرضية العدمية؛

– لاتوجد علاقة ارتباط معنوية بين الكفاءة التشغيلية والأداء المالي سواء قيست بمعدل العائد على حقوق الملكية أو بمعدل العائد على الأصول، وبالتالي اثبات صحة فرضية الدراسة؛

– توجد علاقة ارتباط طردية معنوية بين خطر الائتمان والأداء المالي مقاسا بمعدل العائد على الأصول وبالتالي تم نفي فرضية الدراسة وقبول الفرضية العدمية؛

ثانيا: المقترحات

بناء على النتائج المتوصل إليها فإننا نقترح مايلي:

– ضرورة العمل على استحداث وتطوير خدمات مصرفية تساهم في تشجيع إقبال المودعين والمقترضين للتعامل مع البنك؛

– ضرورة قيام البنك بتنويع استثماراتها وذلك من أجل زيادة إيراداتها بما ينعكس ايجابيا على الأداء المالي؛

– على البنك تحسين من إدارتها للعملية الائتمانية وذلك بالتقليل من مخاطر الائتمان، وأن لا تلجأ إلى زيادة أسعار الفائدة لتقليل من هذه المخاطر، لأنه يترتب عليها نتائج عكسية تتمثل بعدم قدرة المقترض على السداد نتيجة الارتفاع كلفة الائتمان؛

– استقطاب الكفاءات العلمية والعملية، وزيادة تدريب المستمر للموظفين، لأن الحرص على وجود الموظف المؤهل وصاحب الخبرة، وكذلك المدرب الجيد هو الاستثمار الصحيح في الموارد البشرية والذي سيعود بالنفع والفائدة والنجاح للبنك؛

– عدم اقتصار البنك على استثمار أمواله في مجال الفلاحة والصيد البحري، وذلك من خلال السعي لابتكار أساليب تمويلية واستثمارية جديدة للعمل المصرفي تتماشى وأهدافه، وتلبي حاجات المتعاملين؛

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

– زيادة ثقة كل من السلطات الرقابية والمودعين من خلال المحافظة على السيولة بنسبة معينة في البنك وكذلك المحافظة على بعض الاستثمارات المالية الشبه السائلة لضمان عدم التعرض الى أي أزمة سيولة نظرا لأهميتها وانعكاساتها على الأداء المالي؛

– توظيف الودائع والاستخدام الأمثل لكل الأموال المتاحة للبنك، من خلال القيام بتحليل وتخطيط ورقابة عمليات الائتمان والاستثمار والإيداع بالبنك، ومحاولة دراسة نواحي القوة والضعف التي تفرزها بيئة عمل البنك الداخلية والخارجية؛

– على البنك أن يولي المحددات الخارجية المختلفة المؤثرة على أدائها المالي كالأوضاع السياسية والاقتصادية...الخ، قدر كبير من الاهتمام ومحاولته التكيف معها نظرا لصعوبة التحكم بها؛

– يستوجب على إدارة البنك دراسة مكونات المركز المالي قصد إيجاد طريقة تسمح بزيادة درجة الاستفادة منها، وبشكل الذي يزيد من أثرها على الأداء المالي؛

– يجب على البنك أن لا يكتفي بممارسة نشاطه التقليدي، خاصة في ظل التطورات المتلاحقة والسريعة التي تمر بها الصناعة المصرفية، بل عليه تطوير دوره ليس كمقرض لقطاع الشركات والأفراد فحسب بل تنويع خدماته والبحث عن فرص جديدة لتقديم خدمات جديدة حالية لأسواق جديدة (مناطق جغرافية جديدة أو قطاعات جديدة من العملاء).

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

1- الكتب:

1-1-باللغة العربية:

1- أحمد محمد المصري، إدارة البنوك التجارية والإسلامية، مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع مصر، 1998.

2- إيمان شيحة المشهداني، علاء فرحان طالب، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2011.

3- توفيق محمد عبد المحسن، تقييم الأداء، دار النهضة العربية، مصر، 2004.

4- خالد أمين عبد الله، إسماعيل إبراهيم الطراد، إدارة العمليات المصرفية: المحلية والدولية، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن 2006.

5- دريد كامل آل شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، دار الميسرة للنشر، الطبعة الأولى الأردن، 2007.

6- دريد كامل آل شبيب، إدارة البنوك المعاصرة، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن 2012.

7- رحيم حسين،الاقتصاد المصرفي، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، 2008.

8- رضا صاحب أبو حمد آل علي، إدارة المصارف: مدخل تحليلي كمي معاصر، دار الفكر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2002.

9- زياد رمضان، محفوظ جودة، إدارة البنوك، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، الأردن، 2006.

10- سوزي عدلي ناشد، مقدمة في الإقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان 2008.

قائمة المراجع

11- شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية الجزائر،2000.

12- صادق راشد الشمري، إدارة المصارف:الواقع والتطبيقات العملية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن،2009.

13- صلاح الدين حسن السيسي، الرقابة على أعمال البنوك ومنظمات الأعمال، دار الكتاب الحديث الطبعة الأولى، مصر، 2011.

14- طارق عبد العال حمادة، تقييم أداء البنوك التجارية: تحليل العائد والمخاطر، الدار الجامعية للطبع والنشر، مصر، 2001.

15- عبد الغفار حنفي، إدارة المصارف، الدار الجامعية، مصر، 2007.

16- عبد الغفار حنفي، رسمية قرياقص، الأسواق والمؤسسات المالية، الدار الجامعية، مصر 1999.

17- عبد الله الطاهر، النقود والبنوك والمؤسسات المالية، مركز يزيد للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية الأردن، 2006.

18- عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة :عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية، مصر، 2001.

19- علا نعيم عبد القادر، زياد محمد عرمان وآخرون، مفاهيم حديثة في إدارة البنوك، دار البداية للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2009.

20- فلاح حسن الحسني، مؤيد عبد الرحمن الدوري، إدارة البنوك: مدخل كمي وإستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية،الأردن،2003.

21- فليح حسن خلف، النقود والبنوك، جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الأردن، 2003.

22- محمد الصيرفي، إدارة المصارف، دار وفاء لدنيا الطباعة والنشر، الطبعة الأولى، مصر، 2007.

23- محمد سعيد أنور سلطان،إدارة البنوك، دار الجامعة الجديدة، مصر،2005 .

24- محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم شركات المساهمة، دار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2010.

قائمة المراجع

25- محمود حسين الوادي، النقود والمصارف، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن 2010.

26- منير صالح هندي، إدارة البنوك التجارية:مدخل اتخاذ القرارات، مكتب العربي الحديث للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، مصر، 1992.

27- نصر حمود مزنان فهد، أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2009.

28- هشام جبر،إدارة المصارف، الشركة العربية المتحدة للنشر، الطبعة الثانية، مصر 2010.

1-2- باللغة الفرنسية:

1- Abdellatif Khamkheme, le dinamique du contrôle de gestion, du nord, paris 1986.

2- Frédéric Mishkim, monnaie, banque et marches financier, distribution nouveaux horions- ARS,8 e édition paris, 2007. .

3- Gérard Naulleau, Michel Rouach, Contrôle de gestion et stratégie dans la banque, revue banque, 2eme édition, paris, 2009. .

4- Jean Lochard, Les Ratios qui comptent, édition d'organisation, 2éme édition paris, 2008.

5- Jonathan Berk, Peter Domarzo,Finance d'entreprise: introduction à l'analyse des étude financiers, Pearson 2éme éducation, France, 2011.

2- المجلات والدوريات:

1- دادن عبد الغني، قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسة الإقتصادية، مجلة الباحث، العدد 4 كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2006.

2- عبد المليك مزهودة، الأداء بين الكفاءة والفعالية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد1، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة خيضر، بسكرة، 2001.

قائمة المراجع

3- الرسائل الجامعية:

1- بوخلالة سهام، "المنافسة البنكية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية بعد 1990"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص علوم إقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2006.

2- بوطورة فضيلة، "دراسة و تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك" دراسة حالة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، تخصص علوم التسيير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2006-2007.

3- عادل عشي، "الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم"، دراسة حالة مؤسسة صناعات الكوابل مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، قسم التسيير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة،2002.

4- عادل قرقاد، "أثر الحوكمة المؤسسية على الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية"، دراسة حالة مجمع صيدال للمنتجات الصيدلانية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص مالية المؤسسة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت سكيكدة، 2012.

5- قصاص شريفة،" تقييم أداء المنظومة المصرفية"، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، شعبة نقد بنك وتمويل، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، 2009.

6- محمد الصالح فروم، "النمو والأداء المالي والاستراتيجي للمؤسسة"، دراسة حالة مؤسسة تحويل الخشب والحديد، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات، قسم علوم تسيير، كلية علوم التسيير والعلوم الاقتصادية، جامعة 20 أوت سكيكدة، 2007.

7- مروان أحمد عبد الله غانم، "تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية الأردنية"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في التمويل والمصارف، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت الأردن، 2000.

8- ياسر جبر أبو زعتر، "العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، قسم المحاسبة والتمويل، كلية تجارة الجامعة الإسلامية ، غزة، 2006.

4- الملتقيات والمؤتمرات:

1- دادن عبد الغني، كماسي محمد الأمين، "الأداء المالي من منظور المحاكاة المالية"، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، قسم علوم التسيير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية جامعة ورقلة، 2005.

2- عمرو حامد،" تقييم الأداء المؤسسي في الوحدات الحكومية"، ورقة مقدمة في الملتقى المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، جانفي2007.

3- مصطفى بلمقدم، راضية بوشعور، "تقييم أداء المنظومة المصرفية الجزائرية"، مجمع أعمال الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية – واقع وتحديات – يومي 14- 15 ديسمبر 2004، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف.

ملخص:

تشهد المؤسسات المصرفية تطورات مستمرة من يوم لآخر وتسعى جاهدة لتنويع أنشطتها وتعددها وكبر حجمها لكنها تواجه بالمقابل العديد من العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على أدائها المالي، التي تشكل عقبات في مسار نموها وتطورها وتحول دون تحقيقها لأهدافها، ولتجاوزها لابد من وضع آليات وسياسات معينة بغرض التحكم بها.

وقد هدفت هذه الدراسة إلى تحديد وقياس الأثر الذي تحدثه مجموعة من العوامل المؤثرة على الأداء المالي للبنك، وذلك من خلال بناء نموذج لقياس العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع باستخدام تحليل الارتباط لبيرسون ونموذج معادلة الانحدار الخطي، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن أهم العوامل المؤثرة على الأداء المالي للبنك محل الدراسة تتمثل في: كفاية رأس المال، معدل توظيف الأموال، خطر الائتمان، وحجم البنك، كما أظهرت الدراسة أن السيولة النقدية والكفاءة التشغيلية غير مؤثرة على الأداء المالي للبنك.

الكلمات المفتاحية : الأداء المالي، البنوك، العائد.

RESUME:

Les institutions bancaires connaissent des développements de jour en jour et s'efforcent à diversifier ses activités et de leurs multiplicités, mais elles fat face à certains nombres de facteurs internes et externes qui influent sur sa performance financière, qui constituent des obstacles face à son développement et sa croissance et empêchent la réalisation de ses objectifs, et pour les surmontés elle doit mettre en place des mécanismes et certaines politiques afin de les contrôlés.

L'objectif de cette étude était d'identifier et de mesurer l'impact d'une série de facteurs qui influent sur la performance financière de la banque, par la constitution d'un modèle pour mesurer la relation entre des variables indépendants et la variable dépendante à l'aide d'analyse de corrélation de BERSONE et l'équation de régression linéaire, les résultats d'étude ont montrés que les facteurs les plus importants qui affectent la performance de la banque sont : l'adéquation du capital, le taux 'investissement en capital, le risque de crédit et la taille de la banque. L'étude a montrée aussi que la liquidité et l'efficacité opérationnelle n'influent pas sur la performance financière de la banque.

Mots clés : performance financière, les banques, le rendement.